



خاية الحائض في الفعل الوصل والسور الموصولة

تعريف بالكتاب

بحوث في أسرار الصلات ، ملوك النحو ، تمس إليها حاجة الكاتب ، وتربط النحو العالي بالغة والبلاغة ، ومع بعدها عن صب القواعد ، وقربها من القصص ، فهي تهون الخلاف ، وتسهل الحفظ ، وتدعو إلى الذكر .
وقد حوى الكتاب ، ما لم يجتمع في كتاب قبله ، كان موضوعه أسرار الصلات ، ودقائق النحو ورفائقه .

وقد تناول منصوب الأسماء بمناسبات أخذت بمُجْزئة الصلات .
وقد أتبع القواعد بتدريب لا يخلو من التوجيه إليها ، وبيان موضوعاته يدل أنه أصغر كتاب استقصى ماورد في الفعل الواصل وأسرار الوصول .

قسم القواعد

« سر النحو الحذف والتقدير »

محمد عبد الحفيظ عفيف

مدرس بمدرسة المعلمين بالاسكندرية

سنة ١٣٥٤ هـ . ١٩٣٥ م

مطبعة رئيس المطارين بالاسكندرية

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

إلى جلالة مولانا الملك "فيروز الأول" ملك مصر (حفظه الله) برفع كل عمل صالح للبلاد ، وإلى سنده الشريفه أرفع كتابي هذا بكل خضوع وخشوع ، فهو هديتي وعلى مقداري ، وحق أن أرفعه إلى حب القرآن الكريم العربي ، ومؤيد لغته بألشاء يجمع اللغة العربية للملكي . إلى متمم بناء النهضة . إلى ملك هو للثل الأعلى في المسارعة إلى الخير . إلى من أعاد للبلاد خير ما تصبو إليه ، وهو استقلالها الذي فقدته من زمن طويل . إلى من مسح يده الكريمة البيضاء على رأس مصر ، وتمعها بقمط عظيم من الرضاية ، فدارسها طاردت الجهل وأخرجت رجالاً ، يسرون وراء مليكهم في سبيل العظمة والفخار ، ومشافها حاربت الداء ، ومتاجرها أتت بالريح الكثير ، ومصانها حاكت كبرى المصانع في أعظم البلاد ، وأرضها قد أتت بأجود المحصول ، ونيلها قد أصلح فيضانه ، وطرقها قد عبدت وقدر فيها السير ، ولا حصر لما نراه اليوم من ما تر مليكتنا المعظم ، فقد رأينا ما لم يره أبائنا من الخير ، فياله من ملك ولد ليكون خليفة ، وتربي ليدافع عن أشباله ويحمي وطنه ، وما أسعد مصر ! فقد صارت دولة مستقلة ذات سيادة . إلى روح الثقافة والنهوض ، ورب الجامعة المصرية والمعاهد العلمية ، من أعاد سيرة آباءه الطيبة ، وأسعد البلاد بطارفه والتلاد ، إلى خليفة الله في أرضه القائم على أمره ونهيه ، من تناول إصلاحه كل شيء من نواحي حياتنا المادية والأدبية والدينية ، فأصبحت مصر في عهده المبارك جنة الدنيا ، للمصريين ومن ترح بهم ، وما هذا

إلا لنسجه على متوال آباءه الكرام ، فهو ابن رسول المدنية ، من أصلح بر مصر وبحرها ، وأنشأ معاملها وقصورها ، وشيد مدارسها ودار كتبها ، من لا تنسى له الانسانية ، إبطال العبودية ، الخديو « **همبردي** » ابن المتوج بتاج الملك والنصر ، نجر مصر ، من خافته الدنيا ، واهتزت لصولته التيجان ، كامل الصفات السياسية والحربية ، من سجل اسم المصريين ، ثانية في ديوان القائمين : « **البربر** » . عضد الدولة في عهد أبيه ، الرأس الأكبر ، واضع أساس النهضة المصرية : « **محمدي** » صديق مصر والمصريين ، صاحب السيرة الراضية ، محب العلماء ومكرم الرعية ، مبدئ العارة ومؤسس الاستقلال ، من بنى السفن والمصانع وفرغ لتقدم البلاد ، حتى أخرجها من الظلام ، ورفع لمجدها الاعلام ، وأوجد الامان في كل مكان ، صاحب الرهبة في الحق والصولة في علو كلمة مصر .

ولقد حق أن يؤدي المصريون فروض الاخلاص والشكر للأمة المحمدية العالوية ، ويلهبوا بمحنتها ، فكم لمولانا الملك وأسرته الملكية ، وآبائه الكرام من آلاء على البلاد ، وكم من نعم أمها الله علينا في عهده الزاهر ، ولهذا نرفع أكف الضراعة إلى الله ، بكل ما أوتينا من إخلاص في النية ، أن يحفظ جلالته ، ويدم بهجته ، كما يحفظ مهجتنا ومهجته ، حلية شبابنا ، وزينة بلادنا ، حضرة السمو للملكي ، الأمير « **أزوق** » **الضبيد** » حفظه الله ، في الحل والترحال .



أخيراً صاحب الفضل الكبير "فلاسله" بمردود النسخة العربية

المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد الصادق الأمين ، من جاء بالكتاب المبين ، بين رؤساء القضاة والتبيين ، فلم يأتوا بسورة من مثل هذا القرآن ، فكان معجزة الزمان ، وكان عجزهم برهاناً ساطعاً ، وعلماً قاطعاً ، على رسالته وصحة نبوته ، وعلى آله وصحبه الطاهرين ، من خصمهم الله بمعرفته ، وحجابه بالسبق الى نصرته ، ففازوا بالخلافة والكرامة حتى جاوروا من أحبوا في دار المقامة .

وبعد فان أحسن مقدمة لمؤلف كهذا ، في أيام كهذه ، اشتغل الناس فيها بكل جديد وإن لم يكن طريفاً ، وتركوا لغتهم وما فيها من الطرف وضروب الاختزان ، أن أذكر القول للأئمة في فضل اللغة العربية عموماً ، وأصولها وقواعدها خصوصاً : « اب من أحب الله أحب رسوله ﷺ ، ومن أحب هذا النبي العربي أحب العرب ، ومن أحب العرب أحب اللغة العربية ، التي بها نزل أفضل الكتب على أفضل المعجم والعرب ، ومن أحب اللغة العربية عني بها ، وتأبر عليها وصرف همته اليها . . . »

فالأقبال على فهمها من الديانة ، اذ هي أداة العلم ومفتاح التفقه في الدين ، وسبب اصلاح المعاش والمعاد ، ثم هي لاجراز الفضائل والاحتواء

على الروعة ، وسائر أنواع المتأقب كالينبوع الماء ، والزند لنار ، ولو لم يكن في الأخطاة بحصائصها ، والوقوف على مجاريها ومصارفها ، والتبحر في جلائلها ودقائقها ، إلا قوة اليقين ومعرفة أعجاز القرآن ، وزيادة البصيرة في إثبات النبوة ، الذي هو عمدة الايمان ، لكنني بها فضلا يحسن أثره ، ويطيب في الدارين ثمره ، . . . ولما شرفها الله عز اسمه وعظمها ، ورفع خطرها وكرمها ، . . . فيض لها حفظة وخزنة ، من خواص الناس وأعيان الفضل وأنجم الارض ، فنسوا في خدمتها الشهوات ، وجابوا الفلوات ، ونادموا لاقتنائها الدفائر ، وسامروا القطار والمحابر ، وأثقفوا على تغليد كتبها أحبارهم ، فمظمت القائدة وعت المائدة .

وكما بدأت معارفها تنكر ، أو كادت معالمها تنسّر ، أو عرض لها ما يشبه الفترة ، رد الله تعالى عليها الكفرة ، فأهبط ربحها وشق سوقها ، بفرد من أفراد الدهر يجب الله ورسوله ، ويتعصب للعريّة ، فيجمع شملها ويكرم أهلها ، ويحرك الخواطر الساكنة لا إعادة رونقها ، ويستثير المحاسن الكامنة في صدور المتحطين بها ، ويستدعي التأليفات البارة في تجديد ماعنا من رسوم طرائقها ولطائفها « ومولانا جلالة ملك مصر العظم فؤاد الأول حفظه الله ، هو ذلك الفرد ، وخليفة الله في الأرض ، المهيم على الآداب الإسلامية ، والثقافة الشرقية ، الذي صدر نطقه الملكي الكريم بأنشاء مجمع اللغة العربية ، بعد أن توجهت عنايته السنية ، الى إكثار المدارس والمعاهد العلمية ، فشهدت البلاد لجلالته بأصلاحه أمور الدنيا والدين ، وتحسين أساليب التعليم ، بمؤازرة وزرائه النظام ، وولائه الكرام ، الذين لم يألوا جهداً فيما ينفع بلادهم ، ويرضي مليكهم .

تفضل مولانا
جلالة الملك
بنصر التفافة

ولما كانت هذا المؤلف في القواعد ، ناسب أن يذكر القول

فضل قواعد اللغة
وأصولها



أخبرنا عن الرجل الذي "أفتر الصقيع"

المتأور في فضلها أيضاً : « إن لعلم العرب أصلاً و فرعاً ، أما الفرع
فمعرفة الأسماء والصفات كقولنا (رجل) و (طويل) و (قصير) ، وهذا
هو الذي يبدأ به عند التعليم ، وأما الأصل فالقول على موضوع اللغة
وأوليتها ومنشأها ورسوم العرب في مخاطبتها ، وما لها من الافتتان
تحقيقاً و مجازاً ، والناس في ذلك رجالان ، رجل شغل بالفرع فلا
يعرف غيره ، وآخر جمع الأمرين مما ، وهذه هي الرتبة العليا ، لأن بها
يعلم خطاب القرآن والسنة ، وعليها يمول أهل النظر والفتيا ، وذلك أن
طالب العلم العلوي ، يكتفى من أسماء (الطويل) بالطويل ، ولا يضيره
الآن يعرف (الأشق) و (الأملق) ، وإن كان في علم ذلك زيادة فضل ،
وأنما لم يضره خفاء ذلك عليه ، لأنه لا يكاد يجد منه في كتاب الله جل
ثناؤه شيئاً ، فيحوج الى علمه ، ويقل مثله أيضاً في ألفاظ رسول
الله ﷺ ، إذ كانت ألفاظه ﷺ ، هي السهلة المذبة .

ولو أنه لم يعلم توسع العرب في مخاطبتها ، لَمَيَّ بكثير من حكم
الكتاب والسنة ، ألا تسمع قوله تعالى جل ثناؤه : (ولا تطرد
الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه) ، ألي آخر الآية
فسر هذه الآية في نطقها ، ولا يكون بمعرفة غريب اللغة ، والحوشى
من الكلام ، وأنما معرفته بغير ذلك . . .

والفرق بين معرفة الفروع ومعرفة الأصول : أن مُتَوَسِّماً بالأدب
لو سئل عن (الجزم) و (التسويد) في علاج النوق فتوقف أو عَيَّ ، أو لم
يعرفه لم ينقصه ذلك ، عند أهل المعرفة نقصاً شاملاً ، لأن كلام
العرب أكثر من أن يحصى ، ولو قيل له : هل تتكلم العرب في النبي
بما لا تتكلم به في الائنات ؟ ثم لم يعلمه ، لنقصه ذلك في شريعة الأدب
عند أهل الأدب ، وأن لم يحجره ألي مأثم .

كما أن مُتَوَسِّماً بالنحو لو سئل عن قول القائل :

لَهَيْتُكَ مِنْ عِيسِيَّةٍ تَوَسَّيْتُهُ عَلَى هِنَاتٍ كَاذِبَةٍ مِنْ يَقُولِهَا
فتوقف أو فكر أو احتمل ، لكن أسرهم عند أهل الفضل هينا ،
لكن لو قيل له مكان (لَهَيْتُكَ) ، مأصل القسم وكم حروفه ،
وما الحروف الخمسة المشبهة بالافعال ، التي يكون الاسم بعدها منصوبا
وخبره مرفوع ؟ فلم يجب ، لحكم عليه بأنه لم يُشَامَ صناعة النحو
قط ، فهذا هو الفرق بين الأمرين .

بعض ما جاء في المقدمة

- (١) الجزم : ما يحشى به حياء الناقة .
- التسويد : دق المسح البالي لتداوي به أذبار الابل .
- (٢) لَهَيْتُكَ : لَتَيْتُكَ .
- (٣) تَوَسَّيْتُهُ : لحسنه مليحة من وسم الشيء مكروم وسامة .
- من عيسية : يصح أن تكون من بيانية ، لأنه يجوز أن تكون
هي ومجرودها حالا . أي فاشئة من عيسية .

(٤) الجواب عن السؤال : « هل تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم
به في الإثبات ؟ » نعم تتكلم العرب في النفي بما لا تتكلم به في الإثبات
وذلك : «١» أن هناك ألقاظا لا تقع ألا في النفي ، مثل عريب وديار ، نحو
ما بالدار من عريب وما بها من ديار ولا نافخ نار ، ومن هذا كثير
في اللزهر ، «٢» في مفردات الراغب الأصبهاني : أحد ، يستعمل على
ضريين «١» في النفي مثل ما بالدار من أحد «٢» وفي الإثبات إذا ضم
الواحد إلى العشرات ، مثل أحد عشر وأحد وعشرين ، أو أضيف أو أضيف إليه ،
مثل يوم الأحد وأحد كما ، أو استعمل صفة لله فقط مثل : (قل هو الله أحد) .
وأذا استعمل أحد في النفي ، كان لاستغراق جلس الناطقين ، وتناول

ما يحكم به في
النفي فقط

القليل والكثير اه .

(٣) وقط وعوض لا يستعملان ألا في النفي أيضا نحو ما فعلت هذا قط ولا أفعله عوض .

(٤) والقاعدة المشهورة وهي : « دخول الباء الزائدة ، على خير ما ، وليس ، ولا ، وكان المنفية » ، من هذا .

(٥) وكذا القاعدة المشهورة : « كل نكرة بعد ما ، أو ليس ، أو هل ، يجوز أن تدخل عليها من الزائدة ، بشرط أن تكون تلك النكرة مبتدأ أو فاعلا أو مفعولا به » ، وقال ابن يمين : لا يقال جاء من رجل ، كما لا يقال : جاء من أحد ، لأن استغراق المجلس في اللوجب محال ، أذ لا يتصور مجيء الناس جميعا في اللوجب ، ويتصور عدم مجيئهم في النفي .

وقد أجاز الأخصف زيادة من في اللوجب ، محتجا بقوله تعالى : (ويكثر عنكم من سيئاتكم) ، ورد بأن من ليست زائدة بل للتبعيض .

سبب اختيار الصلات

وقد اختزت أسرار الصلات الفعلية من بين مواضع القواعد ، لأنها تفيد نوعا من البلاغة ، مع أنها لم ترد لها مؤلفات ، بل الصلات على جلال قدرها مبعثرة المسائل في أبواب النحو والبلاغة ، فلا يسهل الوقوف عليها بسرعة ، وهذا الزمن كما يقول الناس زمن السرعة ، بل الكهرباء وحق أن يقولوا ، فقد جدت في الحياة أمور شغلت الناس ، ولم تدع وقتا لاطالة النظر وكثرة الاطلاع والاستقصاء ، ولذا جمعت كل ما يتعلق بمجروف الصلات ، لأن الكتاب قلما يشتهه في الرفوع والمنسوب ، وأما الصلات فقد يسهوا حين استعمالها بمض الكتاب وهم لا يشعرون ، وقد كان التضمين من باكورات مجمع اللغة العربية للملكى ، وما التضمين إلا تمدد في الفعل بصلة غير صلته المروفة له وضما وعرفا ، واهتمام المجمع بالتضمين ، يفيد أنه لم يجد موضوعا في النحو يستحق العناية ، ويختلف فيه الاظهار ألا باب الصلات ، ولذلك اهتمت به حتى أقوم بخدمة ، تكشف عن أسرار الصلات .

وقد اخترت لترجمة ككتاني : غاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار
للموصل ، راجياً أن يكون غاية محمودة في هذا الموضوع .

ومالي فيه من فضل ، وأنا لى فيه اختصار مبسوط أو بسط
مختصر ، أو جمع متفرق ، وقد أتيت القواعد بتدريب ، على استعمال
الصلوات المبدية ، ولا يتخلو هذا التدريب من القواعد .

مأخذ الكتاب

- | | |
|-----------------------------------|------------------------------|
| ١٣ المكنى وحواشيه | ١ الجمع للسيوطي |
| ١٤ كتب الاصول في الحروف | ٢ الدرر اللوامع على الجمع |
| ١٥ بدائع القوائد لابن قيم الجوزية | ٣ الفصل للزخشرى |
| ١٦ الخصائص لابن جينى | ٤ شرح المفصل لابن يعينى |
| ١٧ الاشماس للزخشرى | ٥ طراز المجالس للزخجاني |
| ١٨ المزهرة للسيوطي | ٦ فقه اللغة لابن فارس |
| ١٩ كليات ابن البقاء | ٧ نزهة الطرف للسيدانى |
| ٢٠ مفردات الراغب الأصفهاني | ٨ النسخة الاحمالية لمحمد طيب |
| ٢١ جواهر الادب لعلاء الدين الاذلى | ٩ الاشتمونى |
| ٢٢ فقه اللغة لثعالبى | ١٠ الاقبيتان وشرحها لابن بون |
| ٢٣ خزنة الادب للبغدادي | ١١ أمهات كتب البلاغة |
| ٢٤ كتب التفسير | ١٢ التصريح على التوضيح |

اعتذار

ذكر القدامى من النحويين ، زيدا وعمرا كرمين لشخصين يفرضها المؤلف ،
وفيهما على ذلك القاري . قال ابو البقاء : « وقد اختلف علماء الكلام في كون
زيد موجودا لا لفرد مشخص بالموارض ، أذ لو كان موضوعا له لما صح وضعه لما
لا يعلم شخصه ، والوضع لما لا يعلم شخصه كثير » وما أنا ألا دارج على سنن الاولين .

الباب الأول

الفعل الواصل والفعل الموصول

الفعل الواصل هو المتعدي إلى المفعول به ، من غير تقوية بحرف الجر ، مثل كتبه وفهمه ، والفعل الموصول هو الذي وصل إلى العمل في المفعول به ، بتقوية حرف الجر له ، مثل خرج به وذهب به .
فإذا جر المفعول به ، سمي حرف الجر صلة ورفادة للفعل ، كما سمي الفعل موصولا .

والفعل الواصل أما واصل بطبعه ، مثل قرأه وعلمه ، وأما واصل بسبب من أسباب التعدية ، كالهزمة ، أو التضعيف ، مثل أخرجه وأخرجه .

والفعل الموصول أما أن يكون فاصرا بطبعه ، مثل قعد به وحفظه ، وذهب به الشرطي ، وأما أن يكون واصلا بطبعه إلى مفعول وإلى الآخر بحرف الجر ، مثل أخرجه به ، وأقدره عليه ، وناله بالعطية ، وقدر الشيء بالشيء ، وعلى هذا قد يتصف الفعل بأنه موصول ، ولو كان واصلا بطبعه أو بالهزمة ، أو بالتضعيف ، مادام واصلا بحرف جر مع تعديه بنفسه .

ولما كانت الباء هي أصل التعدية بالحروف ، قيل : أنها لنقل مثل الهزمة والتضعيف ، وأن معناها هي الهزمة والتضعيف سواء ، لأن ثلاثها تنقل الفاعل من فاعليته إلى المفعولية ، مثل خرج محمد وأخرجه غيره ، وفرح خالد وفرحه غيره ، وذهب عمرو وذهب به غيره ، وسيأتي النقل أن شاء الله .

قبول الأفعال
لأسباب التعدية

وليس كل فعل يقبل التعدية بهذه الطرق الثلاثة : الهزمة ، والتضعيف ، وحرف الجر ، وإنما ورد أفعال تقبل ذلك ، مثل أفرحه وفرحه وفرح به ،

وأخرجه وخرّجه وخرج به ، وأقصده وقمّده وقعد به ، والوارد من هذه الأفعال ، يحفظ ولا يقاس عليه لنُدوته ، وقيد بعضهم هذا النذور بالباء فقط ، بناء على صحة تقدير المفعول الصريح معها ، مثل الهزمة والتضييف ، وقال كما لا يجمع بين الهزمة والتضييف ، لا يجمع بين واحد منهما والبناء .

والجمهور على إطلاق عدم الجمع بين الهزمة أو التضييف ، وحرف الجر (أي ولو كان غير الباء) ، بناء على أن المراد بالتدنية بحرف الجر اتصال معنى الفعل إلى الاسم ، من غير اعتبار للمفعولية الصريحة ، وعلى هذا فلا يجمع بين اثنين من هذه الأشياء الثلاثة : الهزمة ، والتضييف ، وحرف الجر ، عند الجمهور .

وأقول : هذا صحيح ، إذا كان مراد الجمهور عدم استعمال اثنين منها ، للحصول على مفعول واحد ، وفي استعمال واحد للفعل .

فمثل أذهب به ، وجلس به ، فأنت يكتفى أذهب أو ذهب به ، وجلسه أو جلس به مثلا ، لأنه إذا كان المراد اتصال القاصر إلى مفعول واحد ، سكفت وسيلة واحدة ، فإذا لم تعد هذه الوسيلة استعملت أخرى ، حتى يصل الفعل إلى للمفعول به مثل أقبل على الخير ، وأعرض عن الشر ، وآمن بالله ، (آمن على وزن أقفل ، لأن آمن على وزن فاعل متمم بهذه الصيغة) . وذلك لأن الهزمة أفادت هذه الأفعال قصورا ، وأن كان مجردا متمميا ، فأتى بحرف الجر ليوصلها إلى للمفعول .

وأذا أريد وصول الفعل إلى أكثر من مفعول ، أتى لكل مفعول بوسيلة من وسائل التمدى ، مثل : (ولما جهزم بجهازهم) ، فالتضييف للمفعول والجار لآخر ، ومثل : (أرسلنا إليهم رسلا) ، فالهزمة للمفعول والجار لآخر .

والمقول أن الهزمة والتضييف ، هما اللذان لا يجمع بين اثنين مطلقا ، لأن

الفصل في اجتماع
الأسباب
عند التمدى

صيغة الفعل لا تقبلها مما ، وأما الهززة وحرف الجر ، فلشاهد اجتماعها وكذا التضعيف وحرف الجر ، لأن كلا الهززة والتضعيف لمفعول ، وحرف الجر لا آخر ، ولم يكن حرف الجر من صيغة الفعل ، مثل الهززة والتضعيف ، اللذين هما معنى واحد ، وأحدهما بدل من الآخر ، وهذا معنى قولهم : أن الهززة والتضعيف يتماقبان ، أى أن أحدهما يقع موقع الآخر ، مثل أنزله ونزله ، وأفرخته وفرخته .

وقال الخاصة : أن اجتماع الهززة أو التضعيف بالباء جائز ، ولكنه قليل ، ومن هؤلاء صاحب القصر المبني على حواشي المنى ، وقد مثلا بمثالين لاجتماع التضعيف والباء ، وهما صكّ الحجر الحجر ، وصكّكت الحجر بالحجر ، ودفع زيد حمرا ، ودفعّت زيدا بعمرو . أى جمعت الحجر صاكا وزيدا دافعا .

وأقول أنه كثير ، مثل قدر الشيء بالشيء . (وأنى مرسله اليم بهدية) . (أنا أرسلناك بالحق) . (ولقد أرسلنا موسى بآياتنا) ، وذلك لأنه لا يراد باجتماع هاتين الوصلتين ، الوصول إلى مفعول واحد ، فهو المنوع كما سبق .

أهمية التمدى
بالصفة

ولما سبق يظهر أن التمدى بالحرف ، أم وأعم وسائل التمدية ، لأن الجرد ، والمزيد ، واللازم ، والتمدى ، كلها تتمدى بحرف الجر .

وفي حاشية الصبان : أن الفعل يمدى بحرف الجر ، ولو كان متمدّا بنفسه ، مثل أخذ النقود ، فأه لا يفهم التبعية ألا إذا تعدى بالباء ، مثل أخذ من النقود .

فصل

في أقسام الفعل بالنسبة لوصوله إلى المفعول به وعدم وصوله

الفعل على ضربين متمد وغير متمد ، فالتمدى ما يفترق إلى محل غير الفاعل ، لأن التمدى مجاوزة الحد . ألا ترى أن الفعل للتمدى تجاوز الفاعل إلى محل غيره ، وذلك المحل هو المفعول به .

فكل فعل أنبأ لفظه بمحل الحدث في غير الفاعل ، فهو متمد ، نحو ضرب وقتل . ألا ترى أن الضرب والقتل يقتضيان مضروبا ومقتولا ، وكل ما لم ينبي لفظه بذلك فهو لازم ، نحو قام ، وذهب ، فأق القيام والذهاب لا يتجاوزان الفاعل ، ولذلك لا يقال بمن وقع القيام أو الذهاب .

أقسام الفعل
بحسب التعدى
واللزوم

وقد قسم الفعل إلى أربعة أقسام ، بحسب التعدى واللزوم ، وهى : متعد ، لازم ، وواسطة بين التعدى واللازم ، وما يوصف بالتعدى مرة وباللزوم أخرى . فاللازم (ويقال له القاصر وغير المجاوز للزومه فاعله ، وعدم مجاوزته أياء إلى المفعول وقصوره عنه) : مالا يبنى منه اسم مفعول تام ، كغضب فهو مفعول مضروب عليه) ، واسم المفعول التام : هو الذى لا يتعلق به جار ومجرور .

والتعدى (ويقال له الواقع والمجاوز والواصل ، لوقوع أثر الفاعل على المفعول ومجاوزة الفاعل إلى المفعول ، والوصول إلى المفعول بدون صلة) : ما يبنى منه اسم مفعول تام . أي بدون تعلق جار ومجرور به ، كضربه فهو مضروب .

والواسطة بين التعدى واللازم : الأفعال الناقصة ، لأنها لا توصف بتعدد ولا بلزوم ، فهى قيود لأخبار المبتدئات التى تدخل عليها .

أفعال توصف
بالتعدى مرة
وباللزوم أخرى

وما يوصف بالتعدى مرة وباللزوم أخرى : هو الذى يتعدى بنفسه مرة وبحرف الجر أخرى ، مثل : شكره وشكر له ، ونصحه ونصح له ، ووزنه ووزن له ، وكاله وكال له ، وعده وعده له ، فلما تساوى فيها الاستعمالان صارت قسما برأسه ، ومنهم من أنكّر هذا القسم ، وقال أصله أن يستعمل بحرف الجر ، وكفر فيه الأصل والقرع ، ومنهم من قال الأصل تعديته بنفسه وحرف الجر زائد ، وقال ابن درستويه : أصل نصيح أن يتعدى إلى واحد بنفسه ، وإلى الآخر بحرف الجر ، والأصل نصحت لزيد رآه .

أفعال تعدى إلى
مفعول بنفسها
وإلى الثانى
بحرف الجر

وقيل : أربعة أفعال تتعدى إلى المفعول الأول بنفسها ، وإلى الثانى بحرف الجر ، ثم قد يحذف ماتعدى إليه بنفسها ويبقى المجرور ، وهى نصحت لزيد ، وكلمت له ، ووزنت له ، وشكرت له ، ولا ينظر إلى قولهم : أربعة أفعال تتعدى بنفسها تارة وتتعدى بحرف الجر أخرى ، فإن المفعول الاول محذوف .

وقال السيوطي : « ولا أعرف هذا مخصوصا بنصح ، فإنه ممكن في باقى أخواته » ، أذ يقال شكرت له مصروفه ، ووزنت له ماله » ، وقال أبو حيان : « لم يسمع تعدى هذا القسم لواحد بنفسه وللآخر بحرف الجر » ، وقال الرضى : « وهذا النوع مقصور على النصح » .

فصل

في اقسام المتعدي

المتعدي على ثلاثة أشرب ، متعد إلى مفعول واحد ، ومتعد إلى مفعولين ، ومتعد إلى ثلاثة مفعولات .

الضرب الأول وهو ما يتعدى لمفعول واحد

ينقسم إلى قسمين : علاجي وغير علاجي ، فالعلاجي ما يفترق في أيجاده إلى استعمال جارحة ، مثل فتح محمد الباب ، وقتل الص الرجل ، وغير العلاجي ما لم يفترق إلى ذلك ، بل يكون مما يتعلق بالقلب ، مثل ذكرت زيدا وفهمت الحديث .

افعال الحواس
تتعدى
الى واحد

ومن المتعدي إلى واحد أفعال الحواس كلها ، نحو أبصرته وسمعته ، وكل واحد من أفعال الحواس يقتضى مفعولا ، مما تقتضيه تلك الحاسة ، فالبصر يقتضى مبصراً ، والسمع يقتضى مسموماً ، والشم يقتضى مسموماً ، ولو قلت أبصرت الحديث لم يجوز ، لأن ذلك مما ليس يدرك بحاسة الأبصار وكذلك سائرهما .

وذهب أبو على الفارسي ، أن مع خاصة بما يتعدى إلى مفعولين ، ولا يكون الثاني ألا مما يسمع ، كقولك سمعت زيدا يقول ذلك ، والحق أن هذا على تقدير كلام زيد ، فغنى المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، وجملة : يقول ذلك حال ، وهي قرينة على أن المفعول مما يسمع ، ومن ذلك قوله تعالى : (هل يسمعونكم إذ تدعون) ، فالكاف ضمير مخاطبين ، وليست ضمير قول ، وحسن ذلك قوله تعالى : (إذ تدعون) ، ولا أشكال في قوله تعالى : (أن تدعوم لا يسمعوا دعاءكم) ،

لأن الداء مما يسمع .

اسقاط الخافض

أما دخلت البيت فقد قال فيه العلماء : « هل هو مما يتعمد إلى مفعول واحد بنفسه ، أو هو من اللازم ؟ » ، وسبب الخلاف استعماله ثارة بحرف الجر وأخرى بغيره ، نحو دخلت البيت ودخلت في البيت ، والصواب أنه من قبيل الأفعال اللازمة ، التي تتعمد بحرف الجر ، وأما حذف حرف الجر فوسما لكثرة الاستعمال ، والذي يدل على ذلك أن مصدره يأتي على مُفْعُول (دخول) ، وفِعْلٌ في الغالب أعما يأتي من اللازم ، مثل الجلوس والقفود ، وأن مرادف دخلت : غيرت وهو لازم ، وأن ضد دخلت : خرجت وهو لازم أيضا .

(شرح : غير بمعنى مضى وبقي ضد ، والفار : الماضي والباقي) .

وقلنا نجد فعلا لازما ، ألا وجدت ما هو في معناه كذلك ، وضده كذلك ، وقلنا نجد متمديا ألا وجدت ما هو في معناه كذلك ، وضده كذلك ، ألا ترى أن تحرك لازم وضده سكن ، وهو كذلك لازم واسودَّ وابتسن كذلك .

هل الفعل على ضده وما هو في معناه

ومثل دخلت البيت ، ذهبت الشام ، ولا يقاس عليهما .

الضرب الثاني وهو ما يتعمد إلى مفعولين

هذا الضرب على نوعين : النوع الأول ما يتعمد إلى مفعولين ، ويكون الأول منهما غير الثاني ، والنوع الثاني ما يتعمد إلى مفعولين ويكون الأول منهما عين الثاني في المعنى .

النوع الأول : أفعال تنفذ من الفاعل إلى المفعول وتؤثر فيه ،

نحو أعطى محمد عبد الله درهما ، وكما محمد عليا جبة ، فهذان الفعلان قد أترا أعطاه الدرهم في عبد الله ، وكسوة الجبة في علي ،

ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلا للثاني في المعنى ،
 ألا ترى أنك تقول : أعطيت زيدا درهما ، فزيد فاعل في المعنى لأنه
 أخذ الدرهم ، والأصل عطا زيد درهما ، فهزلة النقل صيرت الفاعل
 تابلا لأن الفعل ، ولا يشترط فيه وقوع الفعل منه ولذلك يجوز
 أعطيته فما أخذ كما يقال أقعدته فما قعد ، وكذا كسوت
 زيدا جبة فزيد هو اللابس للجبة .

ومن هذا النوع كل ما يتعدى الى مفعولين ، ألا أنه يتعدى
 الى الأول بنفسه وألى الثاني بحرف الجر ، ثم اتسع فيه حذف
 حرف الجر فكان لك فيه وجهان ، نحو اخترت الرجال بكرا وأصله
 اخترت من الرجال بكرا ، وأستغفر الله ذنبا ، ومميتة وكنيته
 ووجهته الى آخر ماورد في اللغة ، والفعل وهب متمد في القرآن
 الكريم باللام للأول دائما ، وقال الفقهاء وهبتك مالا ووجهه أن
 يضمن معنى جعل ، فيعدي بنفسه الى مفعولين ، ومن كلامهم : وهبني
 الله فذاك أي جعلني لكن لم يسمع في كلام فصيح ، وقد ضبط منه
 ما عثر عليه صاحب القصر المبنى فقال :

تعدى من الأفعال طورا بنفسه	وطورا بحرف الجر لثاني ما ترى	حصر ما يمدى
دعا في النداء ميمى وأسمى كذا كنى	وزوجه واستغفر اختار عبرا	ألى اثنين
أمرت صدقت الوعد كلت وزنته	عفا وهدي منى كذا سأل اذكرا	ولثاني منهما
		بحرف جر

وقد جعل السيوطي ما يتعدى الى الأول بنفسه وألى الثاني بحرف
 الجر ، قميا خاصا في باب التعدية ، وقد ألم بالموضوع في هذا القسم
 فأجاد وأفاد ، وملخص ما قاله : « وقد يتعدى الفعل الى مفعولين أولهما
 بنفسه والثاني بحرف الجر ، نحو اخترت بكرا من الرجال ، وسمع حذف
 حرف الجر من الثاني ، قال تعالى : (واختار موسى قومه سبعين
 رجلا) ، أي من قومه ، وقال الشاعر :

أستغفر الله ذنبا لست أحصيه رب العباد إليه الوجه والعمل
 أي من ذنب ، وهذا البيت من أبيات سيويه الحسين التي
 لا يعرف قائلها ، وقال عمرو بن معد يكرب أو غيره .
 أمرتك الخير فاحصل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
 أي أمرتك بالخير .

وسميت ولده أحمد ، وكنيته أبا الحسن ، ودعوه زيدا ، أي
 بأحمد ، وأبي الحسن ، وبزيد ، وزوجت عمرا فاطمة أو فاطمة أو
 من فاطمة ، قال تعالى : (ولقد صدق عليهم إبليس ظنه) ، أي في ظنه ،
 و (أنا هديناه السبيل) ، أي إلى السبيل ، وعمرت زيدا سواده ، أي بسواده :

وقال السيوطي : منع الجمهور القياس على هذه الأفعال ، وجوزوه
 الاقتصار الضمير وابن الطراوة ووالد السيوطي ، فقالوا يحذف حرف
 الجر في كل مكان ليس فيه لبس ، بأن يتعين حرف الجر ومكانه
 نحو برت القلم السكين ، فأب فقد الشرطان أو أحدهما ، لم يميز
 حذف حرف الجر ، بأن لم يتعين حرف الجر نحو رغبت ، أو لم يتعين
 مكانه نحو اخترت إخوتك من الرجال ، لأن كلا من أخوتك
 والرجال يصلح لدخول من عليه ، وقال السيوطي : « ويُخرج أمثال
 ما تقدم أما على أسقاط الخافض وأما على باب أمرتك الخير ، . . . ولا
 يرد أنهم لم يمدوا أمثال ما تقدم من هذا الباب ، لأن ما قيس على
 كلامها فهو من كلامها » ، أي العرب أو العربية .

حذف حرف
 الجر من القول
 الثاني

وضابط باب أمرتك الخير : كل فعل ينصب مفعولين ليس أصلها
 المبتدأ والخير ، وأصل الثاني منها الجر بالحرف ، وهذا الضابط يشمل
 هذا القسم لأعالة ، وقيل يشترط مع ما تقدم عدم الفصل وعدم
 التقدير ، فلا يقال أمرتك يوم الجمعة الخير ، ولا أمرتك زيدا ،

والقائل يريد بأمره وشأنه ، وهذا الضابط أولى من باب ترون الديار
أي أسقاط الخافض ، المعر عنه بالحذف والأیصال .

وقيل : أن صح التضمين كان حذف حرف الجر قياسيا ، وألا
فلا ، وأقول : هذا أقس ماعثرت عليه في قياس التضمين ، لأنه جاء
مصححا لحذف الجار ، إذا كان الحذف غير سماعي .

ويجوز في هذا الباب حذف أحد المفعولين نحو اخترت النابه ، أي
الرجال أو من الرجال .

وقد علم أنه يجوز تقديم المفعول به على الفاعل بل على الفعل ، وكل
ذلك عربي جيد ، ما لم يحصل لبس ، لأن الاعراب يفصل بين الفاعل
والمفعول ، فأن حصل لبس بأن كان الأسمان مبنيين ، نحو ضرب
هذا ذاك ، أو كانا محتلي الآخر ، نحو أكرم موسى عيسى ، ثم
حفظ المرتبة ، ليعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره ، وكذا باب
أعطى وكسا ، يجوز فيه تقديم أحد المفعولين على الآخر ، تقول
أعطيت زيدا درهما ، وأعطيت درهما زيدا ، وهذا جائز لأنه لا لبس
فيه ، من حيث كان الدرهم لا يأخذ زيدا ، فإن كان الثاني مما
يصح منه الأخذ ، نحو أعطيت زيدا همرا ، وجب حفظ المرتبة ، وقدم
للمفعول الأول لأنه فاعل في المعنى كما سبق .

النوع الثاني : وهو ما يمتدئ إلى مفعولين ، والثاني منهما هو
عين الأول في المعنى ، وهذا الصنف ليس من الأفعال التي تنفذ
منك ، ولا من الأفعال المؤثرة ، وأما هو أفعال تدخل على المبتدأ
والخير ، فتجعل الخير يقينيا أو مشكوكا فيه ، وتلك الأفعال : حسب ،
وظن ، وخال ، وعلم ، ورأى ، ووجد ، وزعم ، فحسب وظن
وخال متواخية ، لأنها بمعنى واحد وهو الظن ، وعلم ورأى ووجد
متواخية ، لأنها بمعنى واحد وهو اليقين ، وزعم مفرد ، لأنه يكون

عن علم وعن ظن ، وتسمى هذه الأفعال بأفعال القلوب ، وأمثلتها :
حببت زيدا أخاك ، وظن محمد زيدا طالما ، وخلصت بكرا ذا مال ،
وعلمت جعفرنا صادقا ، ووجدت الله غالبا ، وزعمت الأمير عادلا ،
فالمفعول الثاني من مفعولي هذه الأفعال هو الأول ، ألا ترى أن
زيدا هو الآخر في قولك حببت زيدا أخاك ، وسائرهما كذلك .

وأما كانت كذلك ، لأنها داخلة على المبتدأ والخبر ، وخبر
المبتدأ إذا كان مفردا كان هو المبتدأ في المعنى ، بخلاف أعطيت
زيدا درهما ، لأن المفعول الثاني وهو درهم ليس هو الأول وهو
زيد ، فلا يكون خيرا ، ويدخل في باب أعطى : ما تعدي إلى
الأول بنفسه وإلى الثاني بحرف الجر .

ما يدخل في باب
أعطى

ولكون ظن وأخواتها داخلة على المبتدأ والخبر ، لم يميز الاختصار
على أحدهما دون الآخر ، وذلك لأنك إذا قلت : ظننت زيدا منطلقا
شككت في انطلاق زيد لا فيه ، لأن التكلم يعرف زيدا كما يعرفه
المخاطب ، فانه كان مبتدأ ، فالتكلم والمخاطب في معرفة المفعول
الأول سيان ، وأما القاعدة في المفعول الثاني ، كما كانت في باب
المبتدأ والخبر ، القاعدة في الخبر ، وقد ظهر أنك تقول : زيد قائم ،
فلا تقول : (زيد) حتى تقول : (قائم) ، ولا تقول : (قائم) حتى
تقول : (زيد) لأنك لو اقتصررت على (زيد) قيل ماشأه ؟ ولو
اقتصررت على (قائم) قيل : من القائم ؟ فقد بان تعلق هذه
الأفعال بالمبتدأ والخبر ، وأنه لا يصح الاختصار على أحد المفعولين .

لا يستغنى عن
أحد المفعولين
في باب ظن

وقال الميداني : ويجوز الاختصار في ظننت وعلمت ووجدت ورأيت
على مفعول واحد ، إذا كان ظن بمعنى أنهم ، وعلم بمعنى عرف ،
ووجد بمعنى أصاب ، ورأى بمعنى أبصر ، قال تعالى : (ولقد علمتم
الذين اعتدوا منكم في السبت) فضمن علم معنى عرف الخ ، ولا خلاف

في الاختصار على مفعول واحد فتضمنين ، قال ابن مالك :

للم عرفان وظن همه تعدية لواحد ملازمة

وقد تمدى علم بالباء لتضمن معنى شعر ، قال تعالى : (ألم يعلم بأن الله يرى) ، وبهذه المناسبة أذكر قول الاصفهاني : العلم علمان .
« ١ » أدراك الشيء ، « ٢ » الحكم على الشيء بوجود شيء هو موجود له أو نقي شيء هو منفي عنه ، والأول متعد لواحد ، والثاني لاثنتين .

وقال البيهقي : إذا ابتدأت بهذه الأفعال نصبت مفعولين ، نحو
ظننت زيدا قائماً وعلمت أنك فاضلاً ، فإذا توسطت هذه الأفعال جاز
الأعمال والألغاء ، نحو زيداً ظننت منطلقاً ، وزيد ظننت منطلق ،
والأعمال أحسن ، وإذا تأخرت جاز الألغاء والأعمال ، والألغاء أجود ،
نحو زيد منطلق ظننت ، وزيداً منطلقاً ظننت .

والألغاء والتعليق مخصوصان بأفعال القلوب ، وقد جمعها ابن
مالك في قوله :

أنصب بفعل القلب جزأي ابتدا أعنى رأى خال علمت وجدا
ظن حصبت وزعمت مع عد حبا درى وجمل الذى كاعتقد
وهب تعلم والذى كصبرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا

ملاحظة : ما محته خط غير مراد .

والتعليق هو ترك العمل لفظاً لا عملاً ، نحو ظننت زيداً قائماً ، فإن
لام الابتداء تمنع ظن العمل في (زيد قائم) ، لأن لام الابتداء
الصدارة ، فلا يتخطاها العمل الى ما بعدها ، لكن (زيد قائم) في
عمل نصب ، بدليل أنك لو عطفت عليه لنصبت ، تقول ظننت زيداً
قائماً ومهما منطلقاً .

والإلغاء هو ترك العمل لفظاً ومحللاً ، لضعف العامل بتوسطه أو تأخره ، والإفعال المخصوصة بالتعليق والإلغاء ، هي التي قبل هب في أبيات ابن مالك السابقة ، قال ابن مالك :

وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والإمر هب قد أوما والذي يوجب التعليق وجود شيء من الأشياء الآتية ، بعد أفعال القلوب المخصوصة بالتعليق والإلغاء ، وهذه الأشياء هي ما وإن ولا النافيات ، ولا م الابتداء والقسم والاستفهام ، فلا يسلم ما قبل هذه الأشياء فيها بعدها لأن لها الصدارة .

وقد ذكر ابن مالك ذلك في بيت وشطر بيت فقال :

في موم تعليق ما تقدما والترم التعليق قبل نفي ما

وأن ولا لام ابتداء أو قسم كذا والاستفهام ذا له حم

ملاحظة : ماتحته خط غير مراد .

الضرب الثالث

وهو ما يتعدى الى ثلاثة من المفعولات

هذا الضرب ثلاثة أنواع : الأول ما نقل من باب ظن وأخواتها ، والثاني خمسة أفعال مضمنة معنى أعلم ، والثالث ما كان متمدياً إلى مفعولين ثم عدى إلى الظرف ، وجعل الظرف مفعولاً به على التوسع .

النوع الأول ، وهو ما نقل من باب ظن وأخواتها ، وهو أعلم وأرى ، وهذا النقل مقصور عليها فقط ، وكان الأخفش يقيس عليها سائر أخواتها ، فيجيز أظننت زيدا عمراً قائماً ، وأزعمت بكراً

محمدًا منطلقًا ، ولكن المشهور قصر النقل على أعلم وأرى فقط .

وكان الأصل قبل النقل علم زيد عمرا قاعًا ، ورأى بكر
محمدًا ذا مال ، فلما نقل من فَعَلَ إِلَى أَفْعَلَ ، صار الفاعل مفعولًا ،
فاجتمع ثلاثة من المفعولات أولها كان فاعلاً ، نحو أعلنت زيدا
عمرا قاعًا ، وأريت بكرًا محمدًا ذا مال ، فالعلم والدراية في علم ورأى
لم يكونا بعلم ، فأذا حصلنا بعلم أدخلت على القملين همزة النقل ، وذكر
هذا للعلم فاعلاً ، وصار فاعل علم ورأى مفعولًا أخذ العلم عن هذا
للعلم للذكور ، وهذا هو النقل .

النوع الثاني : وهو خمسة أفعال ، الأصل فيها أن تتعدى إلى
مفعول واحد وهي أخير وخير ، وأنبأ ونبأ ، وحدث ، ومعناها الاخبار
والحديث ، والاخبار هو الأعلام ، فضمنت معنى أعلم فتعدت إلى ثلاثة
مفعولات كما تعدت أعلم ، فتقول أخبرت زيدا عمرا ذا مال ، وأنبأت
محمدًا جعفرًا مقيا ، ونبأت أبك أخاك قاعلاً ، وخبرت عليًا الأمير مادلًا ،
وحدثت محمدًا أخاك طالما ، قال الحارث بن حنظلة :

أو منعم ما تسألون فن حُدْ دِتموه له علينا الملاء

وحقيقة هذه الأفعال أنها تتعدى إلى المفعول الأول بنفسها وإلى
الثاني بحرف الجر ، فهي بمنزلة أمرتك الخير ، والراد أمرتك بالخير ،
وعلى الأصل قوله تعالى : « فلما أنبأهم بأسمائهم . . . فبشروني بطن »

ولما كان أنبأ وحدث في معنى أخير ، والاخبار يقتضى في المعنى
عن ، فإذا ظهرت عن كان الأصل ، وإذا لم تظهر كان الكلام على تقدير
وجودها واللفظ به ، لأن المعنى عليه واللفظ محوج إليه ، فإذا
قلت : أنبأت زيدا خالدًا مقيا ، فالتقدير أنبأت زيدا عن
قيام خالد .

لا يستغنى عن
حرف الجر
الاصلي في المعنى

وليس الباء في أمرتك الخير ، ولا عن في نبات زيدا عمرا
مقيا ، بمنزلة الباء في ليس زيد بقائم ، ولا من في قولك ما جاءني من
أحد ، لأن اللفظ مستغن عنهما ، ولكن أدخلوهما لضرب من
التوكيد ، فإذا لم يذكر لم يكونا في نية الثبوت ، بخلاف الباء
في أمرتك الخير وعن في نبات زيدا عمرا مقيا ، فإن المعنى محوج
اليها ، على أن عن لم تأت قط ألا بمعنى محوج الكلام اليها ،
فإذا وجدناها في شيء ثم فقدناها منه ، علمنا أنها مقدرة ، وقد عدت
للبدائي في نزعة الطرف ، أنبا ونبأ أصلين كأعلم وأرى ، وهو المشهور
وعد أخير وخير وحدث ملحقات بالتضمين .

لا يجوز ألفاء
ما قبل من باب
أعلم

وهذه الأفعال لا يجوز أن تأتيها كما جاز فيما نقلت عنه ، لأنك
إذا قلت : علمت أو ظننت أو نحوها ، فالعلم أو الظن شيء وقع
في نفسك ، ولم تفعل شيئا ، لأن هذه الأفعال ليست واصلة ولا
مؤثرة ، وإذا قلت : أعلمت فقد أوصلت وآثرت آثرا أو قمته في نفس
غيرك ، ولهذا خالفت بعد النقل ما نقلت عنه ، ولم تكن متعلقة
بالمبتدأ والخير كما كانت .

المتعلق فيما نقل
من باب أعلم

وأذا ألفت في باب علم وظن مثل : زيد منطلق أظن ، كان
التقدير : زيد منطلق في غالب الظن ، وإذا أخذت تاني ، مثل :
أعلمت زيدا عمرا منطلقا ، كان الباقي : زيد عمرو منطلق ، وهذا
كلام غير تام ولا منتظم ، ولا رابط بين (زيد) وعمرو منطلق ، حتى
يكون (عمرو منطلق) خبرا عن زيد ، أما التعليل فلم يتعرض له
أحد ممن اطالع على كتبهم ، ويظن أنه جائز في القعولين الثاني
والثالث ، لأنه كان جائزا فيما قبل النقل ، فيقال : أعلمت محمدا لعل
كاتب كما سيأتي في الاختصار على القعول الأول .

الاقتصار على
المفعول الأول
في باب أعلم

وميجوز الاقتصار على المفعول الأول في الأفعال للتعبير إلى
ثلاثة مفعولات ، وألاً يذكر الثاني ولا الثالث ، لأن الجملة
(علم زيد عمرا منطلقاً) ، يجوز فيها الاقتصار على الفاعل وحذف
للمفعولين مما ، فيقال : (علم زيد) ، فكذلك الجملة : (أعلمت
زيداً عمراً منطلقاً) بعد النقل ، يجوز فيها الاقتصار على (أعلمت زيداً)
بذكر المفعول الأول بعد الفعل والفاعل ، لأنه كان فاعلاً قبل
النقل يجوز الاقتصار عليه ، فكما كان يجوز الاقتصار عليه وهو
فاعل ، فكذلك يجوز الاقتصار عليه وهو مفعول أول ، وهذا
لا خلاف فيه ، والظاهر من كلام سيبويه أنه لا يجوز الاقتصار على
المفعول الأول ، والصواب الذي حرره المحققون يخالف كلام
سيبويه ، وهل كلام سيبويه على القبح لا على عدم الجواز ، وقد
أشار الميداني إلى رأى سيبويه فقال : « ولا يقتصر على أحد المفاعيل
الثلاثة على رأى بعضهم » .

نتيجة في حذف
للمفعولات

ومن هذا ظهر أنه يجوز الاقتصار على الفاعل في باب علم ،
ولا يقتصر على أحد المفعولين ، وأنه يجوز الاقتصار على المفعول الأول
في باب أعلم ، ولا يقتصر على الثاني ولا على الثالث ، ولا على أحدهما
مع الأول ، لارتباط الثاني بالثالث فقد كانا مبتدأ وخبراً .

جمل الظرف
مفعولاً به
على التوسيع

النوع الثالث : ما كان متعبداً إلى مفعولين ثم تعدى إلى الظرف
وجعل الظرف مفعولاً به على التوسيع ، مثل أعطيت عبد الله ثوباً
اليوم ، فإذا جعل اليوم مفعولاً ثالثاً ، فكأن الفعل وقع عليه لا فيه ،
وأما قولهم : سرق زيد عبد الله ثوباً الهيلة ، فمفرق يتعدى إلى مفعول
واحد بنفسه وهو الثوب ، وعبد الله منصوب على أسقاط الخافض ،
والأصل سرق زيد من عبد الله الثوب ، والهيلة ظرف جمل مفعولاً
به على سعة الكلام .

فإذا كان الفعل متمدياً إلى مفعول واحد ، وجئت بالظرف وجعلته مفعولاً به على السعة ، صار كالأفعال المتمدية إلى مفعولين ، وإذا كان متمدياً إلى ثلاثة مفعولات ، وجئت بالظرف وجعلته مفعولاً به ، صار كالأفعال المتمدية إلى ثلاثة مفعولات ، وإذا كان الفعل متمدياً إلى ثلاثة مفعولات وجئت بالظرف ، فمن النحويين من يأبى الاتساع في الظروف حيثئذ ، لأن ثلاثة للمفعولات نهاية التمدي ، وليس ورامها ما يلحق به .

ومنهم من أجاز ذلك لأنه لا يخرج عن حكم الظرفية ، بدليل تمدي اللازم إلى الظرف ومجاوزته حد الفعل في التمدي بالاتساع ، وقول الزحشرى : (ومن النحويين من يأبى الاتساع إذا كان الفعل متمدياً إلى مفعولين) ، يفيد أن الفعل إذا كان لازماً وعديته إلى الظرف ، صار كالمتمدي نحو قمت الليلة فتنصب الليلة على أنها مفعول به اتساعاً ، وتنبه الفعل بما يتمدى إلى مفعول .

فوائد

نصب ما سوى المصدر ، وظرف الزمان ، وظرف المكان ، والحال ، تقول في اللازم قام زيد قياماً يوم الجمعة عندك ضاحكاً ، وتقول في التمدي أكرم زيد عبد الله أكراماً اليوم أملك مستبشراً ، وأنا اشتراكاً في التمدي إلى هذه الأربعة جميعاً لأن التمدي إذا اتعمى في التمدي ، واستوفى ما يقتضيه ، صار بمنزلة اللازم ، وكل لازم يعمل في هذه المفعولات لدلالته عليها واقتضائه أيها .

وما تدل عليه صيغة الفعل أقوى ، فتعدي إلى المصدر أقوى من تعدي لباقي المفعولات ، ولذا عبر عنه بالمفعول المطلق ، أي الذي لم

يقيد بحرف جر ومجرور ، مثل للقول به وفيه وله ومعه ، لأن الفاعل قبله وأحدته في كل فعل ، وأن لم يذكر ، ولم يفعل الزمان والمكان وأما وقع فيهما الفعل .

ودلالة الفعل على الزمان أقوى من دلالة على المكان ، لأن دلالة الفعل على الزمان دلالة لفظية ، ولذا يختلف زمان الفعل باختلاف الصيغ ، التي تدل على الأزمان الثلاثة ، فدلالة الفعل على الزمان دلالة تضمن ، ودلالته على المكان ليست من اللفظ ، وأما هي من الخارج ، فهي دلالة التزام ، ودلالة التضمن أقوى من دلالة الالتزام ، فأذا قلت ذهب فهذا الفعل يدل على الذهاب في زمن مضى ، وأذا قلت يذهب فهو موضوع للحوال أو الاستقبال ، وليس المكان كذلك لأن لفظ الفعل لا يدل عليه ، ولا يهر بمكان دون مكان ، ولذا يعمل الفعل في كل شيء من الزمان ، ولا يعمل في كل شيء من المكان .

ما ينصب على
الظرفية من
المكان

فالفعل لا يعمل في المكان النصب على الظرفية ، ألا إذا كان ظرفاً للمكان مبهاً ، قاله الجوهري في الصحاح : دخل دخولا . يقال دخلت البيت والصحيح فيه أن تريد دخلت ألى البيت ، وحذف حرف الجر فانتصب انتصاب المفعول به ، لأن الأمكنة على ضربين مبهم ومحدود ، فالله نحو جهات الجسم الست : قدام ، وخلف ، ويمين ، وشمال ، وفوق ، وتحت ، وما جرى مجرى ذلك من أسماء هذه الجهات ، نحو أمام ، ووراء ، وأعلى ، وأسفل ، وعند ، ولدى ، ووسط ، يمين ، وبقية ، فهذا وما أشبهه من الأمكنة يكون ظرفاً ، لأنه غير محدود . ألا ترى أن خلقك يكون قداما لتترك ، وأما المحدود الذي له خلقه وشخص وأقطار نحوزه ، نحو الجبل ، والوادي ، والسوق ، والدار ، والمسجد ، فلا يكون ظرفاً ، لأنك لا تقول صعدت الدار ولا صليت المسجد ولا نمت الجبل ولا قمت الوادي ، وما جاء من ذلك

فهو يحذف جرف الجر ، نحو دخلت البيت وزلت الوادي وصعدت
الجبيل ا ه .

ثم المكان أقوى من الحال ، لأن الحال محمول على السكان وفي
السكان وعطف
أحدهما على الآخر تأويله ، وأن كانت دلالة الفعل عليهما من الخارج . ألا ترى أنك إذا
قلت جاء زيد ضاحكا ، فمتاه في هذه الحال ، وفي الظرف ، ولتقارب الحال
والظرف في المعنى ، جاز عطف أحدهما على الآخر . قال تعالى : (وأنكم تحرون
عليهم مصبحين وبالليل) ، فمطف بالليل على الحال لأن المعنى في الصباح .

وكذلك التمدي وغير التمدي بيان ، في نصب ما يلحق بهذه
المفعولات ، وهو المفعول له ، والمفعول معه ، وأما كان المفعول له
والمفعول معه محمولين على المفعولات الأربعة ، وليسا منها ، (وأن كان
أكثر النحاة لا يوصلها عنها) ، لأن الفعل قد يخلو من المفعول له ،
والمفعول معه ، بخلاف المصدر والزمان والمكان والحال . ألا ترى أن
أنسانا قد يتكلم بكلام مفيد ، وربما فعل أفعالا منتظمة وهو قائم أو
ساهر ؟ فلم يكن في كلامه أو فعله غرض ، ولا دلالة على المفعول
له ، وكذلك قد يفعل الشخص فعلا لم يشاركه فيه أحد ، فلم يكن
هناك مفعول معه .

والمفعول له أقوى من المفعول معه ، لأن الفعل أدل عليه ،
فالتألب ألا يفعل العاقل فعلا ألا لنرض ، ما لم يكن ساهيا أو ناسيا ،
وليس كذلك المفعول معه ، لأنه ليس من التألب أن يكون للفاعل
مشارك في الفعل ، ولما ذكر من قوة المفعول له ، تمضى إليه العمل تارة
بنفسه وأخرى بحرف الجر ، ولم يتعد إلى المفعول معه ألا بحرف
(الواو) لا غير .

فصل

في أسباب وصول الفعل إلى المفعول به

إذا أريد تعدى الفعل اللازم ، كان ذلك بأمور أهمها ثلاثة :
الهزئة ، والتضعيف ، وحرف الجر (والمشهور أن تضعف السين ، وقيل
تضعف اللام ، مثل صغر خده وصعرة ، واستغرب أبو حيان تضعيف
اللام) .

ولأن ما نحن هو فيه الصلات الفعلية ، أذكر التعدى بالحرف أولاً ،
لأنه شامل للثلاث وغيره ، والتعدى واللازم ، ثم أتبعه التعدى بالهزئة
والتضعيف لأهميتهما ، ثم أذكر الباقي من أسباب التعدية تنبيها للقاعدة .

التعدى بحرف الجر

حروف الجر التي في قولنا : ذهب محمد إلى أهله ، وخرج خالد على قومه ،
ونزل للطير من السماء ، أننا دخلت على الأسماء التي بعدها لتعدية ،
وأبصال معنى الأفعال قبلها إلى الأسماء بعدها ، لأن الفعل بدونها لا يصل
إلى الاسم بنفسه ، فهي أفعال ضعيفة عرفاً واستعمالاً ، وتجب تقويتها
بالحروف الجارة ، فيكون لفظ الاسم بعدها مجروراً ، وموضعه نصب ،
لأنه مفعول به ، ولذلك يجوز فيها عطف عليه وجهاً : الجر والنصب ،
نحو صررت يزيد وصعرو ، أو وعمرأ ، وذلك لأن حرف الجر ينزل
قارة منزلة الجزء من الفعل ، من جهة أنه وصل به إلى الاسم ،
فكان كالهزئة في أذهيته ، والتضعيف في خرجته ، وقارة ينزل
منزلة الجزء من الاسم الذي جره ، فيمطف عليه بالنصب أو الجر ،
فلجر على الاسم وحده ، والنصب على موضع الجار والمجرور مما .

وقد ظهر أن كل فعل يتمدى بحرف جر مخصوص ، وأذا تمدى الفعل بحروف عدة ، كان له مع كل حرف معنى ، مثل ذهب به ، وذهب إليه ، وذهب عنه ، وصلى به ، وصلى إليه ، وصلى فيه ، وستأني معانيها في التدريب ، ويكثر حذف حرف الجر كما سبق ، لكثرة الاستعمال ، نحو دخلت الدار ، فيقاس عليه دخلت البلد ، بخلاف ما لم يكثر ، نحو ذهبت الشام ووجهت مكة ، فيسمع ولا يقاس عليه .

إذا كثر حذف
حرف الجر
فيس عليه

ويطرد حذف حرف الجر بعد أن وأن ، إذ لا ليس ، كسجيت أن تذهب . أي من ذهابك ، بخلاف ما إذا لم يتمين الحرف ، فلا يجوز الحذف للألباس ، نحو رغبت أنك تأثم ، إذ لا يدري هل المحذوف في أو عن ؟ وأما قوله تعالى : (وترغبون أن تنكحوهن) ، فالحذف للاعتدال على القرينة ، أو لقصد الألباس ، ليرتدع من يرغب فيهن لماهن وجاهلن ، ومن يرغب عنهن لئلا يمتحن فقرهن . قال ابن مالك :

حذف حرف
الجر قياسا

وعد لازما بحرف جر وأن حذف لا نصب للنجس

فقال وفي أن وأن يطرد مع أمن ليس كسجيت أن يدوا

وزاد ابن هشام ، أطراد الحذف بعد كي ، نحو جئت كي تكرمني ، فإنه بمعنى جئت لا كراي ، وقال لا يقدر قبلها إلا لام الملة ، لأنها لا تنجر بنسبها ، بخلاف أن وأن .

وفي محل الملة بعد أن وأن خلاف ، فقال الخليل والكسائي : نصب ، وهذا أقوي لضعف الجواز عن العمل محذوفا ، ولذا وجب النصب هنا ، كما وجب بأسقاط الخافض ، وقال سيديوه عند ذكر أمثلة من هذا : لو قيل أنه للموضع جر لكن قويا ، ولم يذكر رأيا صريحا ، ولكن الكسائي مال إلى رأي سيديوه أخيرا ، لظهور الجر في المظوف على صلة أن ، في قول الشاعر :

موجب الملة
بعد أن وأن

وما زرت لئلي أن تكون جيبية ألي ولا دبري بها ألي طليبة

وأما نسبة الجر إلى الخليل ، والنصب إلى سيويه ، كما في الاثمنون ،
والبيضاي عند قوله تعالى : (أَبِ اللَّهِ لَا يَسْتَحْيِي أَبَ يُضْرَبُ
مثلا) ، فهو اهـ خضرمه .

والسبب في حذف حرف الجر قياسا ، قبل أنْ وإنْ وكى المصدرية
دون غيرهن ، كما أفاده ابن هشام في الفنى ، وابن بون في شرح
الألفيتين : هو طول الصلة أى المجرور بهن ، وهو المصدر المؤول .
وشذ حذف حرف الجر في سوى ما ذكر ، كقول ساعدة بن جؤبة :
لَدَنْ بِهِزِ الْكَفِّ يَسْلُ مَتْنَهُ فِيهِ كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقُ التَّلْبَ
أَي على الطريق ، والسسلان عدو الذئب ، والمرادلين الرمح ، وشذ
أيضا قول الفرزدق يهجو جريرا وقومه :

أَذَا قَبِلَ أَى النَّاسِ شَرَّ قَبِيلَةٍ أَشَارَتْ كَلِيبٌ بِالْأَكْفِ الْأَصَابِعِ

أَي ألى كليب ، وفي الصبان : يروى كليبٌ بالرفع ، على أنه خبر مبتدأ
محذوف ، والتقدير هؤلاء كليب ، وإنما شذ حذف حرف الجر لأنه ليس
في هذه الأفعال قوة تفضي إلى مباشرة الاسم ، فلما ضعفت عن
تجاوز الفاعل إلى المفعول ، احتاجت كما سبق إلى ما تستعين به على تناوله
والوصول إليه ، نحو مررت ، وعجبت ، وذهبت ، ولو قيل عجبت زيدا
ومررت جفرا لم يجز ذلك ، لضعف هذه الأفعال في العرف والاستعمال ،
من الإقضاء والوصول إلى هذه الأسماء بنفسها ، فلما ضعفت اقتضى
القياس تقويتها ، لتصل إلى ما تقتضيه من للمفعولات ، فرفدها
بالحروف ، التي جعلوها موصلة إلى الأسماء ، فقالوا مررت بزيد ، وعجبت
من خالد ، وذهبت إلى محمد ، وخص كل قبيل من هذه الأفعال ،
بقبيل من هذه الحروف . هذا هو القياس .

القياس هوية
الأفعال الضعيفة
بحروف الجر

ألا أنهم يحذفون هذه الحروف في بعض الاستعمال ، تحقيقا في بعض
كلامهم ، فيصل الفعل بنفسه ، ويمثل بلا صلة ، ومن هذا قوله

تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا) ، أي من قومه وقال الفرزدق :

ومنا الذى اختير الرجال سماحة وجودا إذا هب الرياح العازعُ
أى من الرجال ، وقول عمرو بن معد يكرب أو غيره :
أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نسب
أي بالخير ، وقول الشاعر :
أستغفر الله ذنبا ليس محصيه رب المباد إليه الوجه والعمل
أى من ذنب .

ويقولون أستغفر الله ذنبي أو من ذنبي ، ويقولون دخلت البيت
والأصل ألى البيت ، حذف حرف الجر بعد هذه الأفعال ، وعدى
الفعل بنفسه ، وهذا الحذف وأن كان ليس بقياس لا بد من
قبوله ، لأننا إنما نتطرق بلغتهم ، ونحتذى في جميع ذلك أمثلتهم ، ولا
نقيس عليه ، فلا نقول مررت زيدا في مررت بزید ، على أن ابن
الاعرابي قد حكى عنهم ذلك وهو شاذ ، ومن ذلك قولهم دخلت الدار
والمراد دخلت ألى الدار ، لأنه فعل لازم وقد تقدم ذلك .

وقد كثر حذف حرف الجر مع أن الناصبة للفعل المضارع ،
وأن الشددة الناصبة للاسم الراضية للخير ، نحو أنا حريص على أن
تحسن ألى ، ولو قيل أنا حريص أن تحسن ألى لجاز ، ونحو أنا حريص على
أنك تحسن ألى ، ولو قيل أنا حريص أنك تحسن ألى لجاز ، ولو صرح
بالمصدر فقليل : أنا حريص على أحسانك ألى لم يجوز حذف حرف الجر ،
كما جاز مع أن وأن ، لأنها وما بعدها من الفعل ومتعلقاته ، أو الاسم
والخبر ومتعلقاته بمعنى المصدر ، للعتير هو وحرف الجر صلة للفعل وقد
طالت هذه الصلة ، فجزوا مع المصدر المؤول حذف حرف الجر تخفيفا ،

يقول الحنف
وعدم قبوله

لا يجوز حذف
حرف الجر إذا
صرح بالمصدر

كما حذفوا الضمير المنصوب من الصلاة ، نحو قوله تعالى : (أهذا الذي
 بعث الله رسولا) أى بعثه ، ولم يجوزوا حذف حرف الجر مع المصدر
 المحض لعدم الطول .

التعدي بالهمزة

هو زيادة الهمزة في أول الفعل ، نحو ذهب محمد وأذهبته ، وخرج
 محمد وأخرجته ، قال تعالى : (أذهبتم طيائركم) ، وقال : (كما أخرج
 أبريكم من الجنة) ، ألا ترى أنه حدث بعد دخول الهمزة تعدى
 لم يكن من قبل ، في قوله تعالى : (ونذهب ربحكم) ، ولتعدى
 بالهمزة معان أهمها التعدية ، وربما أحدثت الهمزة في التعدى زوما
 على خلاف المهود ، نحو أكب الرجل على وجهه وكبته أنا ، وأقع
 النيمُ وققع السحابُ النيمَ ، وأنسل ريشُ الطائر ونسلته أنا ، وهذه
 أفعال مسموعة ، ومنها كثير بخاتمة المصباح .

ربما أحدثت
 الهمزة زوما

وتعدى الهمزة التعدى لواحد إلى اثنين ، نحو كفّل محمد عليا ،
 وأكفّلت محمدا عليا ، ولا تعدى التعدى لاثنتين إلى ثلاثة ، ألا في
 باب علم بالاجماع .

أنا وأخواتها
 مضنة معي
 أعلم

وأما أنبأ ونبأ وآخر وخبر وحدث ، فتعديتها بالتضمين لا أعلم ،
 فعلم من ذلك أن التضمين أقوى سبيل التعدية .

وفي التعدى بالهمزة أقوال : (١) سماعي في اللازم والتعدى وعليه
 اللورد (٢) قياسي فيها ، وعليه الأنخس والقارسي ، (٣) قياسي في
 اللازم سماعي في التعدى ، وعليه سيديويه ، (٤) قياسي مطلقا في غير
 باب علم ، وعليه أبو عمرو ، (٥) قياسي فيما يكسب فاعله صفة
 لم تكن فيه قبل الفعل ، مثل قام وقعد ، (فأف المقيم والمقعد

صفات لم تكونا لتمام والقاعد) ، وسماعي فبا ليس كذلك .

التعدي بتثقيف العين

هو مثل فرح محمد وفرحته ، وغرم وغرمته ، ونبل ونبلته ، ونزل ونزله ، والراد حله على ذلك وجعله يفعل ، ولذلك صار متعديا بعد أن كان لازما ، وهذا البناء يشارك أفضل في أكثر معانيه ، ألا أن أحدهما قد يكثر في معنى ويقل في الآخر ، وقد اختلف في التضعيف ، فقليل سماعي ، وقيل قياسي ، وادعى الحضراوي : الاتفاق على أن التعدية بالتضعيف قياسيه ، وهو الأصح ، وقال أبو حيان ليس بصحيح .

تمة

(١) ويمدى الفعل بتضمنه معنى فعل متعد مثل : (أرحبكم الدخول في طاعة ابن الكرمانى؟) ، أي وسعكم ، ورحبتكم الدار ، أي وسعكم ، وقد خص التضمن بالذكر على حده لأهميته ، واشتغاله على كثير من الصلوات ، التي اشتملت في التعدى لافتراض بلاغية ، وسيأتى ذلك أن شاء الله تعالى ، كما أنه سيأتى في الفصل التالى ، تعريف باب الكرمانى أن شاء الله .

(٢) ويمدى الفعل أيضا إذا كان على صيغة استفعل ، الدالة على الطلب أو النسبة الى الشيء ، مثل استخرجت المال ، واستصنعت القول ، وتنقل صيغة استفعل من التعدى لواحد الى التعدى الى اثنين ، نحو استكتبته الكتاب ، وأستغفر الله ذنبا .

(٣) ويمد الفعل أيضا إذا كان على صيغة فاعل ، مثل قاعده وجالسه .

(٤) ومن أسباب التعدي تحويل اللزام إلى باب نصر ، بقصد
الغالبية (لا البالغة) ، مثل جالسته فجلسته فأنا أجلسه .

(٥) ومن أسباب التعدي تغيير بعض شكل الفعل ، مثل حزن فأنه
إذا فتحت عينه صار متمديا ، مثل حزن عليا كذا يحزنه . قال
تعالى : (أني ليحزني) .

(٦) ومن أسباب التعدي عند الكوفيين ، تحويل الفعل من
باب فريح إلى باب نصر ، مثل كمي العريان ، وكسا العريان
ثوبا فإنه لما حول كان بمعنى ستر وتمدى لواحد كما سبق أو بمعنى
أعطى الكسوة غالبا وتمدى لاثنتين وهذا راجع الى السبب السابق .

فصل

في الأمور التي لا يكون معها الفعل الا لازما

إذا قلنا قول النحاة : الفاعل من فعل الفعل أو قام به الفعل ،
عرفنا اللزام بدون معرفة الأمور التي لا يكون معها الفعل ألا
قاصرا ، فالفاعل الذي فعل الفعل هو الذي أثر أثرا تمدها الى الفعول
به ، ولا يكون فعل هذا الفاعل ألا متمديا ، والفاعل الذي قام به
الفعل ، هو الذي لم يؤثر فعله في شيء مطلقا ، بل كان فعله صفة
له لا تمدها إلى غيره .

ومثال الاول أكل محمد التفاحة ، فأن الأكل تمدى محمدا إلى
التفاحة ، ومثال الثاني كرم محمد أو قام ، فأن الكرم والقيام لازما
محمدا ، ولم يخرجها عنه إلى شيء آخر ، وإذا أردنا خروجها عنه ،
قلنا قام محمد بالعمل ، وكرم في قومه ، فمدى الفعل بحرف الجر ،
أو حول إلى صيغة أخرى من الصيغ المعروفة .

فاللزام ما استقر حدوثه في نفس الفاعل نحو كرم محمد ، أو قام

بحدوده بالفاعل نحو قعد محمد ، ومن الأفعال ما يختص بالزوم ، وهي أفعال دلت على عاطفة ، مثل شح وكرم وجبن ، أو هيئة كطال وقصر ، أو لوز كحمر وزرق ، أو حلية كسمن وكحيل ، أو عيب كعمور وعمش ، أو نظافة كطهر ونظف ، أو دنس مثل قذر ووسخ ، أو بعض الأفعالات الطبيعية كغضب وفرح ، أو الموارد الطبيعية كمرض وبرى .

ومن أسباب الزوم المطاوعة لمتعد إلى واحد ، مثل كسرتة فانكسر ، والتنظيم لمنى فعل لازم ، كسمع الله لمن حمده أي استجاب .
ملاحظة لا تخفى : كما تجمل المطاوعة للمتعدى لواحد لازما ، فهي تجمل المتعدى لثلاثة متعديا لاثنتين ، مثل أعلمته محمد كاتباً ، فعلم محمدا كاتباً ، وتجميل المتعدى لاثنتين متعديا لواحد ، مثل علمته المسألة فتعلم المسألة .

وقد عدّ ابن هشام للزوم عشرين حالة ، فمن أراد الوقوف عليها رجع إلى الفن ، وأن كانت هذه الحالات ترجع إلى ما ذكر . فالمراد هنا عدم التشعب ، وتركيز القواعد وضبطها .

وقد ذكر ابن مالك أحوال الزوم في ثلاثة أبيات من الألفية ، وهي من خير ما يحفظ :

ولازم غير المعدى وحتم	لزم أفعال السجاياء كنهم
كذا أفعال المضاهي أقمنا	وما اقتضى نظافة أودنسا
أو مرضاً أو طواع للمعدى	لواحد كده فامتدا

فائدتان

الأولى : تفاعل لا يتأني ألا من أثنين فصاعداً ، ولذا لا يكون ألا لازماً ، مثل تشاجر الرجال ، وقد جاء متعديا قليلا مثل : (تجاوزت

قد يعدى تفاعل

وقفل
بشم السمين

حراسا ألبها ومعشرا) ، وأجاز الخليل : يتماهد الرجل ضيمته ، وقى
فصيح ثعلب فى الشدد : يقال تمهّد الرجل ضيمته فقط .

قد يبق فعل
متعديا بعد
البالغة

الثانية : المتعدى يصير لازما ، إذا حوّل وزنه إلى فعل لغرض البالغة
والتعجب ، نحو فهم التليذ : أى ما أفهمه ! وعلم أى ما أعلمه !
وقد سمع قول سيدنا على كرم الله وجهه . (وَأَنْ يُسْرَا طَلْعُ الْبَحْرِ)
وقول نصر بن سيار : (أَرْحَبُكُمْ الدُّخُولُ فِي طَاعَةِ ابْنِ الْكَرْمَانِ ؟) ،
ببقاء الفعلين على التعدى ، بعد النقل إلى فعل ، والوجه أنها ضَمْنَا
مضى بلغ وَوَسِعَ .

تعريف بـ
واين سيار
وابن الكرماني

تعريف بـ رجال هذين التالين : سيدنا على أشهر من أن يُعرف به ،
وبسر بضم الباء وسكون الراء ، هو ابن أبى أرطاة ، أرسله معاوية
ألى الحجاز واليمن ، لياخذ له البيعة ، فهرب من وجهه ولاة سيدنا
على ، وهم أبو أيوب الأنصاري وكان على المدينة ، وأبو موسى
الاشعري وكان على مكة ، وعبيد الله بن عباس وكان على اليمن ،
فأخذ بسر البيعة لمعاوية ، فأرسل إليه سيدنا على جارية بن مقدمة
السدي ، ففر بسر من وجهه ألى معاوية .

ونصر بن سيار ، ولاء هشام بن عبد الملك خراسان ، وبقى بها
ألى خلافة مروان بن محمد ، وكان ابن سيار قائما على اليمانية ،
وكان سيد اليمانية بخراسان ، جدّيع بن على الأزدى المعروف بابن الكرماني
وقد حصل بين ابن سيار وابن الكرماني نزاع ، سجن بعده ابن سيار
ابن الكرماني ، فهرب من سجنه ، وقاتل ابن سيار عشرين شهرا ،
ثم كن في اثنتائها أبو مسلم الخراساني ، من الدعوة لبني العباس ،

لشغل ابن سيار بقتال الكرمانى ، وقد انضم الكرمانى لأبى مسلم ،
 ثم صالح ابن سيار الكرمانى فانضم إليه ، ولكن دس ابن سيار للكرمانى من
 قتله ، ولما رأى ابن سيار قوة أبى مسلم الخراسانى هرب هو وأهله من
 مرو ومرض ومات بساوة . اه باختصار من ابن الأثير والطبرى ،
ولا ننس بصر سيدنا على بالكلام ، وأنه سيد أهل القصاحه ، وأن
 ابن سيار عربى عاش فى عصر يحتج بكلام أهله .



الباب الثاني

في صلوات الأفعال اللازمة

قال ابن قيم الجوزية في البدائع : الصلوات في كلامهم ، التي وضموها لتوصل بها إلى غيرها ، خمسة أقسام :

أحدها : حروف الجر التي وضموها ليتوصلوا بالأفعال إلى المجرور بها ولولاهما لما نفذ الفعل إليها ولا بإشراها .

الثاني : حروف التنبيه وضعت لتوصل بها إلى نداء ما فيه أل ،

الثالث : ذو ، وضموه وصلة إلى وصف النكرة بأسماء الأجناس غير المشتقة ، كرجل ذي مال .

الرابع : الموصول ، وضموه وصلة إلى وصف المعارف بالجمل ، ولولاه لما جرت صفات الموصولات عليها .

الخامس : الضمير ، جمل وصلة إلى ارتباط الجمل بالمفردات ، أخبارا وأحوالا وصفات وصلات ، فأتوا بالضمير لجرى الجمل على هذه للمفردات ، أخبارا وأحوالا وصفات وصلات ، والذي يمتينا من هذه الصلوات ، هو القسم الأول .

وقال ابن قيم الجوزية أيضا : كل فعل يقتضي مفعولا ويطلبه ، ولا يصل إليه بنفسه ، توصلوا إليه بأداة وهي حرف الجر ، ثم أنهم قد يحدقون الحرف ، لتضمن الفعل معنى فعل متعمد بنفسه .

فصل

في الضابط لاختيار الصلة عند التعدى بالحرف

إذا ورد سماع في تعدى الفعل بحرف مخصوص ، كان ذلك الحرف هو الموصل لأثر الفاعل إلى المفعول ، مثل ذهب الرجل إلى المنزل ، وركب محمد على الدابة ألخ ، وأن لم يرد سماع نظر إلى المفعول ، هل له دخل في وجود الفعل ، أو لا دخل له في وجود الفعل ؟ فهاتان حالتان عند عدم سماع الصلة .

فإن كان له دخل ، كان مادة ، أو صورة ، أو غاية ، أو سببا ، أو آلة ، أو شرطا ، أو عدما مانعا للفعل .

وأن لم يكن له دخل في وجود الفعل ، كان المراد أئصال معنى الفعل إلى المفعول ، على معنى التصوق ، أو انتهائه به ، أو وقوعه عليه ، أو فيه ، أو ابتدائه منه ، أو بعده عنه .

في الحالة الاولى : وهي أن يكون للمفعول دخل في وجود الفعل :

١ - إذا كان المفعول مادة ، تعدى الفعل إليه بمن ، تقول صنعت من الطين ، وصفت من الذهب .

٢ - وإذا كان المفعول صورة ، فأما أن يكون صورة للفعل ، وأما أن يكون صورة للمفعول ، فإن كان صورة للفعل ، فلا معنى لتعدى الفعل إلى نفسه ، فإن صورة الشيء هي نفسه التي يكون بها شيئا ، اللهم ألا أن يراد بهذا المفعول المفعول المطلق ، لأنه مؤكد للفعل ، وإن كان المفعول صورة لنفسه ، عدى الفعل بنفسه ، لأن المفعول صورة المفعول ، نحو جعلته حجرا وصبغته أحمر .

٣ — وأن كان الممول غاية للفعل ، عدى إليه باللام ، نحو جئت لأكرامك وقت أجلا لأمر ، ومثل اللام من أجل ، ومثل من أجل من جرّاء ، تقول قت لك ومن أجلك ومن جرّائك ، ولا أجلك وجرّائك ، ومعنى الغاية هنا : الباعث الذي فعل الفعل ليحصله .

٤ — وأن كان الممول سببا مع كونه جزاء للفعل ، عدى إليه الفعل باللام ، أو الباء ، أو في ، أو من أجل ، يقال : قطعت يده للسرقة ، وبالسرقة ، وفي السرقة ، ومن أجل السرقة ، وفي الآخر : « دخلت امرأة النار في هرة » .

ويعنى في هذا الموضع بالسبب : ما كان باعشا ومتقدما على الفعل في الوجود ، ولكنه ليس بالسبب الوحيد ، الذي يلزم السبب ، فأن كلا القطع والسرقة قد يتخلف عن الآخر ، فقد قطع اليد ولا سرقة ، وقد يسرق ولا تقطع اليد ، والزياة في الموضع السابق كانت هي السبب الوحيد للمعنى .

٥ — وأن كان الممول آلة أو ما في معنى الآلة ولو توها ، فالجر بالباء خاصة ، تقول قطعت بالسكين وصبغت بالحمة .

٦ — وأن كان للممول شرطا فلجر بالباء أيضا ، نحو لا صلاة ألا بطهور ، ولا حج ألا بعمرة ، وأنت موجود بحياتك ، ومحبوب بدراهمك ، ولو قلت لدراهمك لكان علة لا شرطا ، فالشرط كالآلة لا يجر ألا بالباء ، وما توهم فيه أنه علة جر باللام كما سبق .

٧ — وأن كان الممول عدما مانا للفعل ، فالتعدي باللام أو الباء ، تقول أرغمت لمدم قدرني على العمل ، أو بدم قدرني على العمل .

وفي الحالة الثانية ، وهي أنه لا يكون للمعمول دخل في وجود الفعل :

١ — إذا كان المراد أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول عَلَى وجه الصبوق حقيقة أو توها ، فـالْجَرُ بِالباء ، نحو اذْهَبْتَ بِالْمَطَرِ ، وَتَمَسَّحْتَ بِالْمَاءِ ، وَضَرَبْتَ بَزَيْدٍ ، وَذَهَبْتَ بِعَمْرٍو .

٢ — وَأَنْ كَانَ الْمُرَادُ أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول عَلَى وجه الوصول إِلَيْهِ ، فـالْجَرُ بِاللَّامِ ، مِثْلُ قُلْتَ لَهُ وَرِثْتَ لَهُ .

٣ — وَأَنْ كَانَ الْمُرَادُ أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول عَلَى وجه انْتِهَائِهِ بِهِ ، فـالْجَرُ بِأَلِي ، نَحْوُ سَرْتُ إِلَى السُّوقِ وَصَبَوْتُ إِلَى الْعِلْمِ .

٤ — وَأَنْ كَانَ الْمُرَادُ أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول ، عَلَى وجه وقوعه عَلَيْهِ حقيقة أو حَكْمًا ، فـالْجَرُ بِطِي ، مِثْلُ مَشَى عَلَى الْأَرْضِ ، وَضَرَبَ عَلَى التَّرَابِ ، وَذَهَبَ عَلَيْهِ الْأَمْرُ إِذَا فَانَهُ ، فَكَانَ الْأَمْرُ أَوْقَعَ عَلَيْهِ النَّهَابَ حَيْثُ فَانَهُ ، كَمَا يُوقِعُ الضَّارِبُ الضَّرْبَ .

٥ — وَأَنْ كَانَ الْمُرَادُ أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول ، عَلَى وجه وقوعه فِيهِ حقيقة أو توها ، فـالْجَرُ بِفِي ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً) ، وَقَوْلِهِ تَعَالَى : (وَلَا تُصَلِّبْنَكُمْ فِي جَنْوَعِ النَّخْلِ) .

٦ — وَأَنْ كَانَ الْمُرَادُ أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول ، عَلَى وجه ابْتِدَائِهِ مِنْهُ فَالْجَرُ بِمِنْ ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : (سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ) .

٧ — وَأَنْ كَانَ الْمُرَادُ أَيْصال معنى الفعل إِلَى المعمول ، عَلَى وجه بَعْدِهِ عَنْهُ فَالْجَرُ بِعَنْ ، نَحْوُ رَمَيْتِ السَّهْمَ عَنِ الْقَوْسِ ، وَبَعْدَتْ

عن المحرم ، قال تعالى . (عالم النيب لا يعزب عنه مثقال
ذرة) .

وهذه هي المعاني الاصول ، التي تستعمل فيها الصلوات الفعلية ، على
حسب ما وضعت له ، أما تقارض الحروف ، وهو حلول حرف مكان
آخر ليؤدى معناه ، فأن التضمن يدمغه أذ لا تقارض في الحروف
وحدها ، والله الموفق للصواب .

فصل

في الصلوات المعدية للفعل القاصر وعملها وحصرها

الصلوات المعدية للفعل هي حروف الجر ، وتسمى حروف الأضافة ،
لأنها تضيف معانى الأفعال قبلها ، ألى الأسماء بعدها ، وكما تسمى
حروف الأضافة ، يسبها الكوفيون حروف الصفات ، لأنها تقع صفات
لما قبلها من النكرات ، وتقع أحوالا وأخبارا ، والحال والخبر لا
يخرجان عن معنى الصفة .

وهي متساوية في أفعال معانى الأفعال ، ألى ما بعدها من الأسماء ،
وفي عمل الجر ، ولذا قال الزمخشري : هي فوضى في ذلك ، لا رئيس
فيها ولا مرئوس ، خلافا لمن قال أن الباء هي الأصل في التمدية
بالنسبة لحروف الجر ، لأنها تعاقب الهمزة والتضمين .

وقد جمعت تلك الحروف جارة ، ولم تقض ألى الأسماء النصب من
الأفعال التي قبلها ، لأنهم أرادوا الفصل بين الفعل والاصل بنفسه ،
والفعل والاصل بغيره ، ليمتاز السبب الأقوى من السبب الأضعف ،
وليختلف لفظ ما بعدها لفظ ما بعد الفعل القوي ، ولما امتنع النصب
لما ذكر ، لم يبق ألا الجر ، لأن الرفع استبد به القاعل واستولي عليه ،

فلذلك عدلوا إلى الجر ، لأن الجر أقرب إلى النصب من الرفع ، وقد ظنوا أن الجر من مخرج الياء ، (والياء من علامات الجر والنصب) ، والنصب من مخرج الألف ، (والألف من علامات النصب والرفع) وأن الألف أقرب إلى الياء من الواو . هذا تعليل . . .

واو الية وإلا

وقال ابن يعيش : فأن قيل فما بالهم لا يحذفون واو المفعول معه ، وألا في الاستثناء ، وكل منها أنما جعل مقويا للفعل قبله ، وموصلا له إلى ما بعده مثل حروف الجر ، وفي عدم اعتبار ذلك دليل على فساد الية ، فالجواب : أن حروف الجر عملت لشبهها بالأفعال ، واختصاصها بالأسماء ، واختصت بالجر لما ذكر ، وأما واو المفعول معه وألا في الاستثناء ، فلم يستحقا أصل العمل لعدم اختصاصهما ، فلم يعملا جرا ولا غيره ، ظنوا أصلا العطف ، (وحروف العطف لا عمل لها لعدم اختصاصها ، فهي تمطف الأسماء كما تمطف الأفعال) ، بدليل أنها لا تستعمل بمعنى مع ، ألا في الواضع التي يجوز أن تكون فيها طابقة ، (وأقول هذا في التائب ، لأن وجوب الية ، لعدم صحة العطف كما هو معلوم) . هذا على أن الاختصاص كان يذهب إلى أن انتصاب المفعول معه كانتصاب الظرف ، والظرف يعمل فيه رائحة الفعل ، فلا حاجة إلى مقوة للفعل .

وألا كذلك غير مختصة ، لأنها تدخل على الأفعال والحروف ، نحو ما رأيت محمدا ألا يضعك ، ولا نظرت خالدا ألا في المسجد ، فلما لم تختص لم يكن لها عمل جر ولا غيره ، على أن السرد كان يذهب إلى أن التائب الناصب للمستثنى ، فعل دل عليه مجرى الكلام ، تقديره أستبني أو لا أعني أو نحوه ، فليست ألا مقوية أيضا ، فاختلف حال الواو وألا ، وحال حروف الجر .

وحروف الجر وأن كانت متساوية في العمل ، ألا أنها تختلف بها
 وجوه الأفضاء بمعنى الأفعال إلى الأسماء ، فللماني التي تصل من
 الفعل الواحد ، تختلف باختلاف حروف الجر التي تصل بها ، فالعمل ذهب
 مثلا تختلف معانيه ، باختلاف صلاته ، نحو ذهب الشرطي بالجاني إذا
 صاحبه في الذهاب ، وذهب عليه ضاع أو خفي ، وذهب عنه زال ،
 الحمد لله الذي عنا الحزن) .

والصلات على ثلاثة أضرب : ضرب ملازم للحرفية ، وضرب
 كائن اسما وفعلًا ، وضرب كائن فعلًا وحرفًا .
 فللملازم للحرفية تسعة أحرف وهي من ، وألى ، وحقى ، وفى ،
 والباء ، واللام ، ورب ، وواو القسم ، وثاؤه .
 والكائن اسما وحرفًا خمسة ألفاظ وهي طى ، وعن ، والكاف ،
 ومذ ، ومنذ .

والكائن حرفًا وفعلًا ثلاثة ألفاظ ، وهي حاشا ، وعدا ، وخلا .
 والمراد باستعمال اللفظ اسما وحرفًا أو فعلًا وحرفًا ، أن يكون
 اللفظ مشتركًا مثل (المين) ، للنظرة ، والجارية ، والنقد ، ألخ ، لا أن
 الحرف يكون بنفسه اسما وفعلًا ، فهذا حال .

فصل

في الصلات التي من بابة أفعالها

في هذا الفصل يبحث عن الإيصال ، الذي يوافق فيه الحرف
 معنى الفعل ، ولنا بصدد المعنى الذي يخالف فيه الحرف معنى فصل
 سبقه ، وأما نبين للمواضع التي يكون فيها حرف الجر صلة قياسا

مطرده ، أى . مستعملا في معناه الذى وضع له ، (الاصلى) ، أما اذا استعمل حرف الجر في معنى من معانيه القرعية ، فأئنا نجتهد أن نقرية من موضع أطراده ، وهو معناه الاصلى ، تقريرا يكاد يجعله منه ، وأنت لم يمكن الا خروجه عن موضعه ، فلا يمكن أحدا أن يمنع ذلك ، وأما يوجه هذا الخروج بالتضمن غالبا .

ومن كل من العلم بحيث يعرف مواضع استعمال الحروف ، فليس له ألى قواعد استعمال الصلات كبير حاجة ، لأن مرتبته بعدها وهذا بعون الله تعالى ، شروع في معانى الصلات المعدية ، بحسب الترتيب السابق ، عند صردها ، لبيان المعنى الاصلى لكل حرف ، وأرجاع مواضع استعماله ألى هذا المعنى .

الضرب الأول من حروف الصلات

(وهو الذى لازم الحرفية)

(من)

يبتدئون عادة بمن وهى حرية بهذا ، لكثرة دورانها وسعة تصرفها ، وتلاحم معانيها وأن تعددت ، ومناظرتها لألى ، فألى في الغالب تابعة لها ، لأن كل فاعل أخذ في عمل ، لقطه ابتداء منه أخذ ، وانتهاء أليه ينقطع عمله ، وقد ذكر ابن هشام لها خمسة عشر احتمالا ، يمكن أرجاعها ألى ابتداء الناية ، نحو سرت من البيت ، وكونها مبعدة في نحو أخذت من الدراهم ، ولبيان في قوله تعالى : (فاجتنبوا الرجز من الأوثان) ، ومزيدة في نحو ما جاءنا من أخذ ، راجع ألى ابتداء الناية .

وقد سبق في الضابط أن من مختصة بجبر أصل الشيء وماده ،
لأن أصل الشيء مبدؤه النسب أخذ منه ، نحو قوله تعالى :
(وأذ تخلق من الطين كهيئة الطير) .

والأخذ من الشيء على ضربين ، ابتداء منه وتبويض له ، فالابتداء
نحو أمشي من المنزل ، والتبويض نحو أخذت من الدراهم .

وهذا يدل على أن الفعل لم يقع على المفعول بتمامه ، فأنت لو قلت مشيت
مصر ، وأخذت الدراهم ، لدل هذا القول على أن الفعلين قد وقعا على مصر
والدراهم ، فإذا دخلت من دلت على وقوع الفعل على جزء من كليهما ،
فإذا يُمدى بن كل فعل لم يقع على كل مفعوله ، فإذا كان الفعل
واقعا على كل مفعوله أو بلا تعيين ، فلا تكون من هي المعدية .

فإن قيل أن حصل ما ذكر : أن من للابتداء أو التبويض ، مع أنها
أنت للبيان ولغير البيان ، يقال أن من البَيَانِيَّة تكون مع مجرورها حالا ،
نحو قوله تعالى : (فاجتنبوا الرجس من الأوثان) ، وقوله تعالى :
(يحلون فيها من أساور من ذهب) ، ومن في هذين المثالين جارة لما
يفسر مادة الفعل ومبهمه ، ومادة الفعل أصله الذي أخذ منه ، فهي هنا
للاخذ ، وهو أما ابتداء من الشيء ، وأما تبويض له ، على أن بعض
النحاة أنكروا أن من تأتي للبيان ، وجعلها في الآية الأولى للتبويض ،
وفي الثانية للابتداء ، وأما المعاني الأخرى فلم يقل بها المتقدمون ،
لأنهم لم يزيدوا على الابتداء والتبويض والبيان مع الاختلاف في البيان ،
وعلى مذهب البصريين وجمهور أهل التحقيق ، لسنا بصدد بيان معاني
من ، وإنما نحن بصدد المواضع التي تكون فيها من صلة قياسا مطردا ،
لقربها من معناها الأصلي ، وعلى هذا فلا ضرورة لبيان زيادة من ،
على أنها من باب الصلات ، لأنها إذا كانت زائدة لم تكن صلة ،
وأما نبين من الزائدة لاستمام الصائفة ، فنزاد عند سيبويه في النفي
من الزائدة

لتخليص الجنس ، وتأكيد معنى العموم بثلاثة شروط ، وهي أن تكون الزيادة مع النكرة ، وأن تكون النكرة عامة ، وأن تكون في غير الموجب ، خلافاً للاختصاص فإنه يزيد بها في الموجب ، بدليل قوله تعالى : (ويكسر عنكم من سيئاتكم) ، ورد بأنها للتبويض ، وعلى مذهب الاختصاص صح قولهم رفع من شأنه وحط من قدره ، إذا كان المراد رفع شأنه وحط قدره ، ولم يُرد التبويض .

من ومن
فإن قيل أن من تأتي بمعنى عن ، مثل بعد منه وعنه ، وأن قوله تعالى : (فويل للقاسية قلوبهم من ذكر الله) بمعنى عن ذكر الله وأن قوله تعالى : (قد كنا في غفلة من هذا) بمعنى عن هذا ، وعن أمما تعدى على معنى الانفصال ، قيل أن من تأتي بمعنى عن لما بينهما من المناسبة والتشابه ، لأن التبويض يستلزم الانفصال والبعد ، فمن هذه الجهة اشتراكا معنى .

(إلى)

إلى معارضة لمن دالة على انتهاء الناية ، نحو سرت من البصرة إلى بغداد ، وكونها بمعنى المصاحبة ، نحو قوله تعالى : (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) راجع إلى معنى الانتهاء ، وكانت من تقيض إلى لأنها طرف وإلى الطرف الآخر ، ولهذا المضادة ، نختص من بحر ظروف المكان ، وإلى لا تغير ظروف المكان ، يقال من عنده لا إلى عنده ، وتختص إلى بحر ظروف الزمان ، ومن لا تغير ظروف الزمان ألا بتأويل ، فيقال إلى يوم كذا ولا يقال من يوم كذا ، ألا بتقدير مرّ يوم كذا .

جر الزمان
والمكان

وقد أجاز الكوفيون جر من للزمان ، وهو رأي السيد وابن درستويه ، واحتجوا بقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ، ومن لا يرى استمالها في الزمان ، يتأول بأن ثم مضافا محذوفاً ، تقديره من تأسيس أول يوم ، ولذا صح قول المحققين :

أن ألى حرف نحد به النهاية من الأزمنة والجهات ، فمجرورها متوجه إليه
وهى لميل الفاعل نحو المجرور بها ، فذلك كانت صلة للوصول ، والبلوغ ،
والميل ، والتوجه ، والانهاء وما في معانيها ، وأن من حرف لا ابتداء
غاية المكان ، وقد تميز الزمان بتأول قال ابن مالك :

بعض وبينوا ابتدئ في الأمكنة بمن وقد تأتي لبسده الأزمنة
أى بتأول :

(الى وحنى)

حتى ، فى معنى ألى ، ألا أنها تقارن فى أن مجرورها يجب أن يكون
آخر جزء من الشيء ، أو ما يلاقي آخر جزء منه ، لأن الفرض من
الفعل الممدى بها ، أن ينقضى شيئا فشيئا حتى ينتهى ، فنال أن
مجرورها آخر جزء ، دخلت البلاد حتى الكوفة ، ومثال ما يلاقي
آخر جزء ، نمت البارحة حتى الصبح ، فالكوفة مدخولة والصبح منوم
فيه بحنى ، لأنه من حقها أن تدخل ما بعدها فبا قبلها بخلاف ألى ،
فأنها لا تدخل الكوفة إذا قلت سافرت ألى الكوفة ، وأن كانت
تدخل شيئا منها .

وفي آية الوضوء دخلت المرافق فى غسل الأيدي ، لاستقاط الحكم
عما بعدها لأن الأيدي من أطراف الأصابع ألى الأبط ، فألى أخذت
عدم امتداد الفعل ألى ما بعد مجرورها وهو المرافق ، (على ما فى ذلك
من الخلاف) ، ولأن مجاور الشيء يعطى حكمه ، ولأن العبادة تؤدى
على الوجه الأكمل .

والحق أن السنة هى التى أدخلت المرافق فى غسل الأيدي ، كما حددت
للمسح بالرأس فى المذاهب لا أن ألى هى التى حددت الفعل ، والباهى هى التى
حددت المسح ، وقد أخذ كل أعلام بحديث حدد التاية والبعض .

حق بمعنى إلى . ولا تدخل حتى على مضمرة عند سيويده ، وأجاز ذلك المبرد والمبصيح
 في حرف جر . مذهب سيويده ، لموافقته القصيح من كلام العرب ، أما ألى فتدخل
 فقط على الظاهر والمضمر .

وقد تكون حتى بمعنى ألى بالتحديد ، نحو فلان يصوم الأيام حتى
 يوم القطر ، فلا يدخل يوم القطر ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن
 تكون للسق ، ولا يجوز في مجرورها ألا الجر .

(في)

في ، معناها الظرفية ، مثل زيد في أرضه ، والركض في الميدان ،
 ومن الظرفية ظُفرت في الكتاب ، وسمى محمد في الحاجة على التوسع .
 وهي في قوله تعالى : (ولا صلبنكم في جذوع النخل) على أصلها ،
 لتكن الصلوب في الجذع ، كتكن الحال في الظرف ، وقولهم :
 أنها بمعنى على في هذه الآية حمل الظاهر .

وقال بعض المحققين : أن في صلة لما تضمن الدخول ، فجرورها
 مدخول فيه حقيقة أو حكما ، ولذلك كانت صلة للدخول وما في
 معناه ، كالخوض والموم ، وقولهم زهدت فيه لم يخرج عن القياس ،
 لأن الزهد عدم الرغبة ، وهو مذكور في المجرور ، مع أنه يجوز أن
 يحمل على مقابله ، وهو رغبة فيه ، وقد سبق أن العرب تحمل على
 للمقابل وال ضد في تمديي الأفعال بأعضائها ، كما حملوا عدوة على صديقة
 في الصفات ، فأثروا قَمُولًا والأصيل فيه استواء المذكر والمؤنث .

الحمل على المقابل
 وال ضد حين
 التصدي بالصلة

وقد يتوسع فيقال في فلان عيب ، وفي يده دار . جعل الرجل
 مكانا لعب ، واليد مكانا للدار مجازا ، وكذلك أتيتها في عنوان
 شبابه وفي أسره فهذا تشبيه وتمثيل . أي في هذه الأمور وقد أحاطت
 به ، وكذلك نظر في الكتاب ، وسمى في الحاجة ، جعل الكتاب

والحاجة مكانين ، الأول للنظر والثاني للسمي ، ومن هذا قولهم في هذا الاسم شك .

والخصائل : أن مجرور في ، لا بد أن يصلح لظرفية مصدر الفعل .
حقيقة أو حكما ، وقال ابن فارس : في للتضمن ، نحو المال في الكيس ١٥ .

وتزاد في ، نحو : أسرع في مشيه أمرا ، والأصل أسرع مشيه ،
وفي زائدة ، وقيل الأصل أسرع الحركة في مشيه ، فيكون
(في مشيه) ظرفا مستقرا حالا من الحركة ، لا صلة ، وكذا نحو : زاد
في أجره ، والتقدير زاد أجره ، أو زاد قرشا في أجره مثلا ، فيكون
(في أجره) ظرفا مستقرا صفة لقرش .

(الباء)

الباء للألصاق ، وقولهم ميرت به وارد على الاتساع ، والمعنى التصق
مجرورى بموضج وجوده ، ويدخلها معنى الاستمالة في نحو كتبت
بالقلم ، ونجرت بالقدوم ، وحجبت بتوفيق الله ، وأصبحت بفلاف ،
ويدخلها معنى المصاحبة ، نحو خرج بمشيئة ، واشترى القميص بصرجه
ولجامه ، وتكون زائدة ، نحو قوله تعالى : (ولا تلقوا بأيديكم إلى
الهلكة) ، واليد هنا النفس ، أو ذات اليد وهو المال ، وزادتها
بمخرجها عن الصلات .

زيادة الباء

وقد نمن أفضل التأخرين الرضى رحمه الله تعالى ، أن الباء للألصاق ،
فقط ، فقال : أن حروف الجر لتمدية الفعل القاصر إلى المفعول به ، لمسكن
معنى التمدية المطلقة أن ينقل معنى الفعل بالهمزة أو التضمين . وهذا
للمعنى تختص بالباء من بين حروف الجر ، فهي تدعى للفعل بأن تلصق
بمعنى مصدره بالمجرور ، وأذا كانت للألصاق أفادت معنى زائدا ، وهو
للألصاق القابل بالمفعول به وأما غيرها فتسما جمعى يفيد معناه ١٥ .

فكل فعل أريد ألصاقه فقط يمدى بالباء ، نحو ذهبت يزيد ومررت
بيكر ، وكل فعل أريد ألصاقه وألصاق مفعوله بفاعله يمدى بالباء ،
نحو أصقت يزيد وادهنت بالمطر ونسحت بالباء ، وكل فعل أريد ألصاقه
وألصاق أحد مفعوليه بالآخر يمدى بالباء ، نحو ألصقت زيدا بعمرو
ودهنته بالمطر ، وصنغ ثوبه بالمصفر ، وطمع عدوه بالرمح .

وما يراد به غير الصوق المذكور بأقسامه ، (سواء أكان ذلك
المعنى متضمنا للصوق ، أم مستلزما له ، أم مفصلا ومقيدا له ، أم
مباينا له) ، يمدى بغير الباء .

فمثال للتضمن للصوق : سحبت عليه ثوبه ، وركبت على القرس ،
فأنت السحب والركوب يتضمنان الصوق ، ومثال المستلزم للصوق :
ضربت بيدي على كتفه ، أذ ليس الصوق داخلا في مفهوم الضرب ،
ومثال المفصل والمقيد : غاص في الماء ، فأنت الغوص للصوق ، وفي
الماء تفصيل وتقييد ، والسوربون يمدون للتضمن للصوق ، والمستلزم
له ، والمفصل والمقيد له بالباء ، ولذا كثرت الباء في كلامهم ، بقياس
وبغير قياس ، ومثال المباين للصوق : بعدت عنه .

وقد علم من الضابط أن الباء تختص بجر آلة الفعل ، وأنها صلة لكل
فعل تتصور له آلة ولو بالحكم والتكلف ، وهذه الباء تجر ما يجوز
أن يجعل فاعلا ، نحو كتبت بالقلم ، أذ يجوز أن يقال : كتب القلم ،
وكان القدماء يسمونها باء الاستعانة ، ورأي المحققون أنها تستعمل فيما يميز
ألى الله تعالى ، ولا يجوز إطلاق الآلة والاستعانة عليه سبحانه ،
فسموها باء السببية فيما ينسب لله تعالى .

الباء للسببية عند
المحققين فيما
ينسب لله

والآلة الحقيقية نحو مسح يده وضرب بالسيف ، والحكمة نحو
سرقه بفكره وغلبه بجملته ، وربما توم في الآلة الحكمة السبب ،
فجر باللام أو من أجل ، والآلة التكلفية مثل عظم بالهود ، وكرم

الآلة الحكيمة
والعمرط
بوهان السبب

بالتقوى ، وغلب بالصبر ، وقولك أكرمك بالتقوى شرط ،
وقد سبق في الضابط أن اللام تشرك الباء في الشرط ، فيصح أن
يقال أكرمك بالتقوى ، لأن للشرط جهتين ، فمن حيث أنه شرط
جر بالباء ، ومن حيث أنه علة جبر باللام .

وكذلك تختص الباء بجر الأعواض . يقال أخذت هذا بهذا ، وقد
تشاركها من في الأعواض ، قال الراعي :

أخذوا الخاض من الفصيل غلبة ظلما ويكتب للأمر فصيلا

والقياس لا يمنع دخول في . أي أخذوا الخاض في الفصيل ، وذلك
لأن البدل والجزء من واد واحد .

وتجر الباء الأسباب والمدم المانع كما سبق في الضابط :

ولما كان القول ونحوه كالآلة ، تعدى بالباء تقول : من قال
بهذا ؟ قال تعالى : (ما معنا بهذا) . أي ما معنا من يقول هذا .

(اللام)

اللام للاختصاص ، نحو المال لزيد ، والسرّج للفرس ، وجاء أخ له ،
وابن له ، وقد تقع مزيدة ، كما في قوله تعالى (ردف لكم) .

زيادة اللام
وكونها أصل
حروف الإضافة

وهي أصل حروف الإضافة ، لأن أصح الإضافات وأخلصها إضافة
الملك إلى المالك ، وسائر الإضافات تضارع إضافة الملك ، فأضافة الملك
نحو المال لزيد ، ومضارع الملك نحو الهجام للفرس ، والرأى لزيد ،
والبياض للتلج ، وقولك أكرمت لزيد ، يدل على أنك ملكت
زيدا الأكرام .

اللام الداخلة على
الضارع تعرف
جر الاختصاص

واللام الداخلة على الالف فعال ، الناصبة له ، نحو جئت لأكرمك ،
جره جر ، وليست من خصائص الالف فعال ، وهي تنصب الفعل بعدها
بأن مضيرة ، والمصدر من أن والفعل في موضع خفض بالسلام ، والجار
والمجرور في موضع نصب بالفعل جئت ، ومعنى هذه اللام للاختصاص ،
لأن الجيء محتمل بالأكرام أذا كان سببه .

كسر اللام

وقد تكسر لام الجر مع الظاهر ، لفرق بينها وبين لام الابتداء ،
وبقيت مفتوحة على الأصل مع المضمر لعدم الهمس ، ألا تراك تقول أن
هذا الغلام كريد ، إذا أردت أنه هو ، وتقول أن هذا الغلام كريد ،
إذا أردت أنه يملكه ، فإن قيل الأعراب يفصل بين اللامين ، قيل قد
يزول الفصل بالأعراب عند الوقف ، مع أن بعض الأسماء مبنى ، وبعضها
لا تظهر عليه انشركة لاعتلال لامه ، والمراد الفصل بينهما في جميع الأحوال ،
فقولهم أن يزيدك لهذا يفتح اللام ، يدل على أن زييدا هو هذا ، وكسرهما
يدل على أن يملكك لهذا ، وكذلك أنت الغلام كريمة . يفتح اللام
يدل على أن الغلام كريمة ، وكسرهما يدل على أن الغلام مملوك كريمة ،
والحاصل : أن كل فعل يتعدى باللام ، يمكن أن يحمل مصدره مفعولا به
لوصول ، أو الأمانة أو التبليغ ، تقول : أذنت له . أى أوصلت إليه الأذن ،
وأذنت له بمعنى سمعته . أى أملت إليه أذنى ، وقلت له . أى بلغت له
: اقولى . ولما يمكن التبليغ في معنى القول ، كانت لام التبليغ صلة
لقول روما في معناه ، يقال : قلت له فهو مقوله له ، وحكيك له فهو
حكيك له ، لأن القول يتعدى إلى القول به نفسه ، وإلى السامع باللام .

ضابط اللام

ولأن اللام للاختصاص قيل : أن اللام النفع وعلى الضرر : أي أنها
مبطلان لما تضمنه النفع والضرر ، نحو دعوت له ودعوت عليه .



(اللام وكى)

كى ، حرف يقرب معناه من معنى اللام ، لأنها تدل على الملة والغرض ، وتستعمل ناصبة للفعل ، فلماذا تدخل عليها اللام ، فيقال جئت لكى تقوم معى ، كما تقول لأن تقوم معى .

وقد تستعمل كى استعمال حرف الجر : (اللام) ، فتدخل على الاسم . كحرف جر قالوا : كيمه ؟ والأصل أن كى دخلت على ما الاستفهامية ، كما تدخل اللام عليها أيضا ، ثم حذفوا الألف وأتوا بهاء السكت في الوقف ، فقالوا : كيمه ؟ كما قالوا : له ؟

وقال بعضهم أنها حرف مشرك ، فتكون ناصبة للفعل مثل أن ، وتكون حرف جر ، فإذا قلت : جئت كى تقوم ، كانت كى الناصبة للفعل ، لأن مكان دخول اللام عليها ، لأن حرف الجر لا يدخل عليه مثله ، وإذا قلت كيمه ؟ كانت كى جارة لدخولها على الاسم ، فإذا قيل جئت كى تقوم من غير قرينة ، جاز أن تكون كى ناصبة للفعل ، وجاز أن تكون جارة ، ويكون النصب بتقدير أن ، كما تكون أن كذلك مع اللام ، نحو جئت لتقوم معى .

وقال ابن السراج : ويجوز أن تكون كى حرفا ناصبا على كل حال ، وأما دخولها على ما ، فلهيها باللام لتقارب معنيهما .

(رب)

رب للتقليل ، وقيل تحية للتكثير ، ومن خصائصها ألا تدخل ألا على مروط رب مذكورة ظاهرة أو مضرة ، نحو رب رجل جواد ، وره رجلا ،

ومن خصائصها أن الفعل الذى تتعلق به يتأخر ، وقد يكثر حذفه ، كما حذف مع الباء في باسم الله ، ومن خصائصها أيضا أن يكون هذا الفعل ماضيا وجوبا ، نحو رب رجل كريم لقيت . هذه شروط رب العامة .

ويشترط في النكرة الظاهرة التى تدخل عليها رب : أن توصف بشروط النكرة التى تدخل عليها بفرد أو جملة ، نحو رب رجل جواد ، ورب رجل يكرمنى ، ورب رجل أبوه كريم .

ويشترط في النكرة المضمرة : أن تفسر بمنصوب يكون تميزا ، نحو رب رجلا ، والمضمر هنا يشبه المضمر في نحو : نعم رجلا زيد ، والفرق بينهما : أن المضمر في نعم مستتر مرفوع وجوبا ، والمضمر هنا ظهرت صورته على لفظ واحد دائما ، والكوفيون يسمون هذا المضمر بالمجهول ، لكونه لا يعود إلى اسم مذكور قبله ، ويسميه الخنصرى نكرة ، وغيره لا يرى ذلك ، لأن المضمرات معارف ، وهذا للمضمر لا يوصف مثل الضامرات كلها ، وأما كان في حكم المنكور ، لأن المعنى يقول إلى النكرة ، لعدم رجوعه على مذكور قبله .

ويستعمل رب في التكرات أشبهت كم الظهيرة ، وكانت مقابلة لها ، لأن رب لتقليل وكم للتكثير ، وكم الظهيرة يجب أن تصدر ، فكذلك مقابلا ، وقيل أن صدارتها من جهة أنها دخلت على القليل ، والقليل نفي للتكثير ، فضاغت النفي ، فكان لها الصدارة كالنفي .

ولما كانت رب كباقي حروف الإضافات ، وجب أن يذكر بعدها فعل لما كان لها هي الصدارة ، وهذا الفعل أما مذكور ، نحو رب رجل صالح لقيت ، وأما مقدر ، نحو رب رجل صالح ، ولا يكاد البصريون يظهرون الفعل العامل في رب ، حتى أن بعضهم خص إظهاره بالضرورة ، وأما حذف الفعل بعدها كثيرا ، لأنها جواب لمن قال لك : ألقى رجلا صالحا ؟

أو لمن قدّرت أنه يقول لك ذلك ، فتقول في جوابه : رب رجل صالح . أى لقيت ، فتشاع حذف العامل ، لأنه علم المحذوف من السؤال فاستغنى عن ذكره ، كما حذف العامل في بسم الله ، والبراد أبداً بسم الله .

وقد تكف (ما) ، رب ، كما تكف أن عن العمل ، فتدخل على الاسم والفعل ، نحو ربما قام زيد ، وربما زيد قائم ، وقد تكون ما، ملغاة مؤكدة مثلها في قوله تعالى : (فبا رحمة من الله) ، فتقول ربما رجل عندك يجر رجل ، ويكون دخول ما كخروجها .

وقال البرد : رب تبين أن ما أوقفها عليه كان وليس بالكثير ، ولذا لا تقع ألا على نكرة .

ولما كانت رب للتقليل ، وكـم الحوية للتكثير ، وكلاهما للخير ، ذهب الكسائي ومن تابعه من الكوفيين ، إلى أن رب اسم مثل كم ، واعتلوا بما حكوه من بعض العرب : رب رجل غريفي ، على أنه خير ، ويقول الشاعر : أن يقتلوك فأن قتلك لم يكن طارا عليك ورب يقتل عاراً

برفع عار ، وقالوا ليس لحروف الجر الصدارة ، بل تقع متوسطة ، لأنها لا يصل مغانى الأفعال إلى الأسماء ، واختار الرضى اسميتها ، وقال لو كانت حرفاً لأفضت بالفعل إلى مجرورها ، في نحو رب رجل صالح لقيته ، لأنه متمم بنفسه ، وقال صاحب النقي : أن العامل هنا قوّى برب لما جاء متأخراً ، وقال الرضى : أن مثل هذا محتمس باللام . والصواب أنها حرف وأما قول سيوريه : إذا قلت رب رجل يقول ذلك ، فقد أوصلت القول إلى رجل برب ، وإذا قلت رب رجل غريفي ، فقد أوصلت الظرف إلى رجل برب ، ففيه نظر ، لأن اتصال الصفة بالموصوف وثيق لا يحتاج إلى صلة ، ولأن رب لا توصل إلى رجل ألا معنى العمل الذي تملكت به ، وهو لقيت المحذوف أو للتأخر وجوا .

كف رب
وزيادة ما

اسمية رب
وجرفتها

القول بنحو رب
الفعل للتأخر

ورد البصريون الخاق رب بكم للنفاية ، بأن الاسمى لا تثبت
بالألحاق في المعنى وألا لزم الحكم باسمية كثير من الحروف
لمشابهة الاسماء .

(فائدة)

(أضرار رب خصوصا ، وحروف الجر عموما)

وتضم حروف الجر قليلا اختصارا ، إذا كان في اللفظ ما يدل
عليها ، فتجوز لقوة الدلالة عليها مجرى الثابت للمفوض به ، وتكون
مرادة في المحذوف منه ، وهى في ذلك على ضربين :

الأول : ما يحذف ثم يوصل الفعلُ بعد الحذف إلى الاسم فينصبه ،
وقد سبق في التمدى بحرف الجر ، نحو قمت اليوم . أى في اليوم ، واخترت
الرجال محمدا . أى من الرجال .

الثاني : ما يحذف ولا يوصل الفعلُ بعد حذفه ، فيكون الحرف
المحذوف كالثابت ، فيجرون به الاسم كما يجرون به وهو ثابت ، وهذا
نظير حذف المضاف وأبقاء عمله ، نحو :

أكل امرئُ تحسبين امرأً وتارِ توقدُ في الليل نارا ؟
على أرادة وكل نارا .

وأشهر الحروف التي تضم : رب ، والباء في القسم وغيره ، واللام إذا
جرت فقط الجلالة ، نحو : (الله) .

وقال ابن مالك رحمه الله :

وحذفت رب خبرت بمد بل والفا وبعد الواو شاع ذا العمل
وقد يجز بسوى رب لدى حذف وبعضه يرى مطردا

فمثال حذف رب بعد بل ، (وهو قليل) ، قول الشاعر :
 بل بلبدر ملء الفيجاج قَتَمَهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُهُ
 ومثال حذفها بعد الفاء (وهو أكثر من سابقه) :
 (فخور قد لهوت يهن عين) . . .

ومثال حذفها بعد الواو : (وبلدرة ليس بها أنيس) . . .
 وقد يمر برب محذوفة بدون هذه الأحرف ، مثل قول جميل
 ابن معمر المذرى :

رسم دارٍ وقفت في طلله كدت أقضي الحياة من جلله
 وفي التسهيل : يمر برب محذوفة بعد الفاء كثيرا ، وبعد الواو
 أكثر ، وبعد بل قليلا ، ومع التجرد أقل اه .
 ومذهب البصريين أن الجر برب مضرة بعد هذه الأحرف ،
 خلافا لما ألقاها عن رب وجر بها .

ومثال الباء في القسم : الله لأقومن ، أى بالله . حكى سيبويه
 ذلك في الخبر لا في الاستفهام ، ومثالها في غير القسم ما حكاه أبو العباس
 المبرد : أن رؤية قيل له كيف أصبحت ؟ فقال : خير فانك الله
 أله بخير ، لحذف الباء لوضوح المعنى .

ومثال حذف اللام : لام أبوك ، يريدون لله أبوك ، قال ذو الأضبع
 المدونى :

لا ابن عمك لأفضلت في حسب عني ولا أنت ديانى فتحزوني
 والراد لله ابن عمك ، وفي هذا البيت ما فيه ، وسيذكر في باب
 التدريب بالتضمن أن شاء الله تعالى .

وقال ابن يمين : « ومن هذا ما ذهب إليه بعض متقدمى البصريين

في قوله عن وجل : (أن في خلق السموات والارض واختلاف الليل والنهار لآيات) ، الآية ، على تقدير في قبل اختلاف ، لثلا يلزم العطف على معمولي عاملين ، وعليه حمل بعضهم قراءة حمزة : (واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) ، على تقدير والأرحام ، لأن العطف على المكنى المحقوض ، لا يسوغ ألا بأعادة الخافض » ، ١٥ . قول ابن يمش .

والقاعدة مشهورة وهي : أن العطف على معمول عامل واحد جائز ، نحو أن محمدا في البستان وعليها في الدار ، وأما العطف على معمول عاملين ، فالصحيح امتناعه .

العطف على
معمول عامل
واحد جائز

وبسط للسألة : أن حرف العطف ينوب عن تكرار عامل المعطوف عليه ، نحو جاء زيد وعمرو ، فأن الواو قد نابت عن تكرار جاء مع عمرو ، ولا ينوب حرف العطف عن أكثر من عامل واحد لضمه ، فلا يصح العطف على معمول عاملين ، فأذا وقع في الكلام كان ممينا ، نحو : كان ضاربا غلامك زيد وأخاك عمرو ، فأن عمرا مرفوع (بكان) ، وأخاك منصوب (بضاربا) ، ولا ينوب العاطف مناب عاملين لصمته ، ولكنهم استثنوا من هذه المسألة ، ما يصحح عطف « اختلاف الليل » ، على « خلق السموات » ، فقالوا : ألا إذا كان أحد العاملين جارا ، فيجوز العطف مع تقدم الجار ، سواء أكان الجار حرفا ، نحو في الدار زيد والحديقة عمرو ، أم اسما نحو ما كل بيضاء شحمة ، ولا سوداء تمرة ، وهذا هو المشهور عند النحاة .

جواز العطف
على معمول
عاملين



(فائدة اخرى)

(يطارد حذف حرف الجر في اثني عشر موضعا)

كما في الاشـمـوني

الأول : قبل لفظ الجلالة في القسم ، نحو الله لأفعلن .

الثاني : بعد كم الاستهامية ، إذا دخل عليها حرف جر نحو : بكم درهم اشتريت ، أي من درهم خلافا للزجاج في تقريره الجر بالأضافة .

الثالث : في جواب ما تضمن مثل المحذوف ، نحو زيد في جواب :

« بمن مررت ؟ »

الرابع : في المطفوف على ما تضمن مثل المحذوف ، بحرف متصل ،

نحو : « وفي خلقكم وما يث من دابة » أي وفيما يث ، ونحو :

أخلق بذى الصبر أن يحظى بحاجته ومدمن القرع للأبواب أن يلجا

أي ومدمن .

الخامس : في المطفوف بحرف متصل بلا ، نحو :

ما لحب جلد ان يُهجر ولا حبيب رافعة فيجبرا

أي ولا الحبيب .

السادس : في المقرون بالهمزة ، بعد ما تضمن مثل المحذوف ، نحو

أزيد بن عمرو ؟ استفهاما بمن قال مررت بزيد .

السابع : في المقرون بهلا ، نحو : هلا ديناراً يقال لمن قال

جئت بدرم .

الثامن : في القرون بأن نحو : امرر بايهم أفضل ، أن زيد
وإن ممررو .

التاسع : القرون بقاء الجزاء . حكي يونس : مررت برجل صالح ،
ألا صالح فطالح ، أي ألا أمرٌ بصالح فقد مررت بطالح ، والذي
حكاه سيويه : « ألا صالحا فطالح ، وألا صالحا فطالحا » . تقديره :
ألا يكن صالحا فهو طالح ، أو ألا يكن صالحا يكن طالحا .

العاشر : لام التعليل إذا جرت كي وصلتها ، نحو جئت كي تكرمني .
الحادي عشر : مع أن وأن وقد سبق .

الثاني عشر : المطفوف على خبر ليس وما ، بشرط أن يصلح
لدخول الجار . أجاز سيويه في قول الشاعر :

بدالي أني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جاتيا
الغفص في سابق على توم وجود الباء في مدرك هـ ببعض
حذف .

﴿ واو القسم وتأوّه ﴾

واو القسم مبدلة من الباء الأصلية في أقسم بالله . أبدلت منها
عند حذف القل ، نحو والله والأصل أقسم بالله ، والتاء مبدلة من
الواو كما سيأتي .

والباء لأصاتها تدخل على المظهر والمضمر ، فيقال بالله وبك ،
والواو لا تدخل ألا على المظهر ، لنقصها عن الباء ، والتاء لا تدخل
ألا على لفظ واحد وهو لفظ الجلالة ، نحو تالله وروى الاخفش :
« ترب الحكمة »

وكانت الباء أصل حروف القسم لاثنتين :

(١) لأنها حرف الجر الذي يوصل أحلف وأقسم إلى المحلوف به أو القسم به ، فيعدي بالباء . تقول أحلف بالله ، وأقسم بالله ، قال تعالى : (وأقسموا بالله جهد أيمانهم) ، ولما كثر استعمال ذلك في القسم ، آثروا التخفيف فحذفوا الفعل من اللفظ ، وهو مراد في المعنى ليتعلق به الحرف . (٢) لأنها الأصل في التعدية بالحروف ، ولأن معناها الألفاق ، وهذا كاف في اتصال الحلف إلى المحلوف به .

ونابت الواو عن الباء لاثنتين : أحدهما لفظي ، وهو أن يخرجها واحد ، (الفتتان) ، والثاني معنوي ، وهو أن معنييهما متقاربان ، فألفاق الباء والاجتماع الذي يفيد الواو ، من واد واحد .

وأبدلت التاء من الواو ، لأنه قد كثر أبدالها منها ، في نحو نُكَاة ، وثرث ، وتوراة ، ونُخْمَة ، والأصل وُكَاة ، وُوراث ، وَوَوَرَّة ، (ثم وَوَراة بالقلب) ، وَوُخَّة .

وقد يقال في اختصاص التاء بالله : أن دخولها على الاسم الأعظم بطريق الاختصاص ، ليكثر دورانها في الكلام ، فستفيض ما أحرمته ، من التصرف في الأسماء الأخرى ، فكان حفظها عظيماً ، لكثرة الحلف بالله ، وقد يقال : أنها تفيد معنى التعجب نحو : (ثالثه ثقتاً تذكر يوسف) .

وقولهم : **مُ** الله ، أصله **مُن** الله ، فحذفت النون لانتقاء الساكنين ، واستدلوا على أن أصلها **مُن** الله ، بقول بعض العرب : **مُن** ربي لأفعلن كذا ، ولا يدخلون **مُن** في القسم إلا على ربي فكانتهم اختصوا بعض الألفاظ ببعض ، فتصرفوا في القسم هذا التصرف لكثرة . وقد جعلوا ضم الميم في **مُن** الله دلالة على القسم ، كما جعلوا الواو

مكان الباء دلالة عليه ، ومنهم من يقول : من الله بكسر الهم والنون ،
ومنهم من يقول : من الله بفتحها ، وفي القواميس متسع لهذا البحث .
ورأى بعضهم أن الهم في م الله ، بدل من الواو لقرب المخرجين .
أى أن م جارة ، لا بالاضافة .

الضرب الثانى من حروف الضلات

وهو الكائن اسما وحرفا

(على)

على للاستعلاء حقيقة . أو حكما ، قال تعالى : (فأذا استويت أنت
ومن معك على التل) ، وقيل لقلان على دين ، وفلان أمير على الجيش ،
ويقال على الاتساع : مررت على زيد . إذا جزه ، وليس فيه استعلاء
حقيقة ، وإنما جرى مجرى للثل ، ويجوز أن يكون المراد المرور على
مكانه ، فيكون فيه استعلاء .

وتكون على اسما نحو أسمرت يدي عليه ، فأن على فيه ظرف بمعنى فوق ،
والمراد أسمرت يدي فوقه .

ويدخل عليها حرف الجر ، فتزيد اسميتها تأكدا ، كما في قول الشاعر :
غدت من عليه تنفض الطل بعدما رأيت حاجب الشمس استوى فترفعا
أى من فوقه .

وكان المبرد يقول : أنها مشتركة بين الاسم والفعل والحرف ، لا
أن الاسم هو الفعل والحرف ، لكن اتفق الاسم والفعل والحرف في
اللفظ ، وبهذا القول علم أنها من الألفاظ المشتركة .

والفرق بين على الاسمىة وعلى الحرفية : أن الحرفية تدل على معنى في غيرها ، وتصل الفعل بمجرورها ، وهذا شرط حروف الأضافة ، وأن الاسمىة تدل على معنى في نفسها ، وهو الظرفية ، (الفوقية)

وأذا كانت علا فعلية دلت على حدث وزمان معين وتصرفت ، مثل علا يعلو ، وهى من باب الفعل ، وليست من على الاسمىة ولا الحرفية فى شىء ، أكثر من الاشتراك اللفظى ، وترسم لأمها ألفا ، وكل واحد من الثلاثة مبين للآخر ، ألا من جهة اللفظ .

وقال قوم : أن الأصل أن تكون على حرفا ، وأما كثر استعمالها ، فشبهت فى بعض الأحوال بالاسم ، ودخل عليها حرف الجر ، كما يشبه الاسم بالحرف نحوكم وكيف .

(فائدة)

جميع باب المكافأة وما فى معناها يمدى بملى ، ومن ذلك باب الشكر ، لأن هناك شاكرا ومشكورا وما يشكر به وما يشكر عليه ، فالشكر كالمكافأة بالنسبة إلى النعمة .

(عن)

عن لبيد والمجاوزة ، مثل رعى الرجل من القوس ، وبعد عن الدنيا ، وأطعم الحسن الفقير عن الجوع ، وكساه عن العري ، لأنه جعل الجوع والعري متباعدين عنه ، وجلس عن يمينه ، لأنه تنحى عن المكان الذى يجال بدنه ، وتجاوزته إلى المكان الذى يجال يمينه ، وهى حرف فى ذلك كله . قال أبو العباس السمردي : إذا قلت على زيد نزلت ، وعن عمرو أخذت ، فهما حرفان ، (على وعن) ، ويمصرف ذلك

من أنها أوصلا معنى القمل ألي زيد وممرو ، كما تقول يزيد مررت
وفي الدار نزلت ، وأليك جئت ا ه .

تكون عن
اسمية

وتكون عن اسمية ، كما في قول قطري بن الفجاعة :
فلقد أراني للرماح دويشة من عن يميني تارة وأملى

أى من ناحية يميني ، وهي ظرف ولذا دخل عليها حرف الجر ،
وقد اعتبر الزعخشري عن في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن
أمره) اسما . أى يخالفون جانب أمره ، مع أنها لم تسبق بحرف جر .
ومنى اعتقد في عن الاسمية ، دخلت عليها من الجارة ، ودلت على معنى
في نفسها وهو المكان ، نحو جلست من عن يمينه . أى الناحية اليمنى .
وأذا لم تدخل عليها من وهي اسم قدمت ، نحو جلست عن يمينه
أى من جهة يمينه .

تتابع من وعن
بعد أطم وكسا

وتتأقب من عن في صلة أطم وكسا . يقال أطمه من جوع
وعن جوع ، وكساه من عرى وعن عرى ، فإذا جئت بمن كانت
لابتداء الغاية ، لأن الجوع ابتداء الأطم ، والعرى ابتداء الكسوة
وأذا جئت بمن كان اللحن صرف الجوع بالأطعام ، والعرى بالكسوة ،
لأن عن بعد والعرف .

من على

ولا شك في أن الفعل إذا تعدى بعلی تضمن معنى الملو والاستيلاء
أو الوقوع حقيقة أو توهم ، وقد يشبه الملو بالبعد ، فتجمل عن
عمل على ، أو على محل عن ، ولاستعمال كليهما في موضعه ينظر في
الأمر ، فإذا قصد البعد الخالص وصل الفعل بمن ، وإذا قصد الملو
والاستيلاء الخالص وصل الفعل بملی ، وإذا تردد الفعل بين البعد
والملو ، وتضمن الملو مع البعد ، أو البعد مع الملو ، فمن على يتناوبان .
قال الراغب أبو محمد البصري : تستعمل عن أعم من على ، لأنها تستعمل
في الجهات الست ، ولذا صح : « إذا رضيت على بنو قشير ... » ،

وقبح أطمه على جوع ، وكساه على عرى ، وقال محمد طيب الهندى :
لا أرى قبعا في أطمه على جوع ، وكساه على عرى ، وكأنَّ أبا محمد
البصرى ، ظن أن على لا تستعمل ألا في العلو ، وهو سهو ، لأن
العلو يشمل الحقيقى والحكمى والوهمى ، فباب على أوسع ، وهى أدور
في الكلام من الباء ، التى هى أدور من عن .

وقال ابن فارس : عن للاضططاط والنزول ، مثل نزل عن الجبل ،
وأخذ العلم عن فلان ، لأن الآخذ أدنى من العلم .

(الكاف)

(كاف التشبيه في البيان)

مقدمة في اللغة
٩ عند البيانين

قال البيانيون : أن الاستمارة تشبيه مختصر ، ولكنها أبأن منه .
ذلك لأن قول القائل : رأيت بحرا على منير ، أصله رأيت خطيبا فى
تتابع كلامه ، كالبحر فى تتابع موجه ، على منير ، فحذف التشبه وهو
خطيب ، وأداة التشبيه وهى الكاف ، ووجه التشبه وهو تتابع الكلام ،
وبقى على منير قرينة ، تدل على أن المراد الخطيب لا البحر ، وقد
اشتراط فى الاستمارة تناسى التشبيه ، وادعاء أن التشبه عين التشبه به ،
أو أنه غرود من أفراد ، ولذا لا تأتى الاستمارة من عمل ، لأنها
ادعاء دخول التشبه فى جنس التشبه به ، والسلم جزئى يقتضى التضمن
ومنع الاشتراك ، والجنس يقتضى التعدد والاشتراك ، وهما يقتضيان
الحدوم وتناول الأفراد ، فالعلم يدل على تعيين شئ ، من غير اشتراك
بأنه أنسان أو غيره ، فلا اشتراك فيه ، ألا إذا دل على نوع
وصفية ، كصحاتم الذى تضمن الوصف بالمجود ، فإنه أصبح كجنس
موضوع لمجود ، فيدل على صاحبه الأول بالحقيقة ، وعلى غيره ممن
يصنف بالمجود مجازا .

العبه بهى البيان
أهم جنس

وبهذا الشرط في الاستمارة ، وهو أن الاستمار منه لا يد أن يكون اسما مشتركا كالجناس ، أو علما اشتهر بصفة ، فكان كالمجلس لكل من يتصف بهذه الصفة ، علم أن المعبه به كان الواجب فيه ذلك وأن لم يذكر ذلك صراحة في باب التشبيه ، فهو من باب الزوم .

وبهذا الشرط أيضا يعلم أن كافي التشبيه ، عند النحويين والبيانين ، بينهما العموم والخصوص المطلق ، يجتمعان في التشبيه النحوى ، وينفرد الاخص وهو البيانى ، لأن كافي التشبيه في البيان لا تدخل ألا على الاجناس ، وأما كافي التشبيه النحوى فأنها تدخل على الاجناس والاعلام على حد سواء ، نحو رأيت رجلا كالبدر ، ورأيت رجلا كمحمد ، ومررت بالذى كزيد ، وتكون دالة على التشبيه حقيقة ، مثل هذا الدرهم كهذا الدرهم إذا تساوى كماً وكيفاً . أما كافي التشبيه في البيان فأنها تدل على التشبيه المجازي مثل محمد كالأسد .

للمشاركة

على أن البيانين قالوا : أن التشبيه الحاق ناقص بكامل ، وهذا غير مشروط في التشبيه عند النحاة ، لأنه مشاركة مفرد لمفرد في أمر مطلقا ، بالكاف فقط ، أما التشبيه البيانى ، فهو الدلالة على مشاركة أمر لأمر في معنى ، بأداة كالكاف ونحوه ، والمشاركة على ثلاثة أقسام في البيان : (١) مشاركة تسمى تشبيها بلا خلاف ، وهي ما ذكرت فيها الأدوات ، نحو محمد كالبدر . (٢) ومشاركة تسمى تشبيها على المختار ، وهي ملحقة فيها الأدوات ، وكان للمعبه به خيرا عن المشبه ، نحو محمد بدر ، فقد قيل في نحو هذا المثال أنه استمارة ، والمختار أنه تشبيه . (٣) ومشاركة لا تسمى تشبيها ، مثل المشاركة في عين الفعل ، نحو تفاهم الرجلان وجاء زيد وعمر ، لأنها ليست مشاركة لمعنى من المعانى ، ومن للمشاركة التى لا تمد تشبيها ، الاستمارة والكناية ، لأن الأدوات غير موجودة ولا منوية ، فإذا لم يوجد وجه الشبه الذى من أجله

كانت المشاركة ، وهو للمنى الذى اشتركا فيه لألحاق الناقص بالكامل ،
أو لم ينو ، فلا تسمى المشاركة تشبيها ، وكذا كل للمشاركات ، التى لم
توجد فيها أداة التشبيه ، لفظا أو تقديرا ، وقد عد صاحب المفتاح ،
بعض صور التجريد تشبيها ضمنيا ، نحو لقيت يزيد أسدا ، ورأيت
منه بجرا ، ولدي في منزلي جنة لآله يمكن تحويل الكلام إلى تشبيه .
والآن قد عرفت كاف التشبيه البياني بما تدخل عليه ، أما بقى أن
يقال : هل لهذه الكاف من متعلق عند البيانيين ؟ الجواب نعم إذا
اعتبرت حرف جر ، أما إذا اعتبرت اسما ، فأنها تكون مضافا للمضبه
به مضاف إليه .

اسمية الكاف
وحريتها

وقال سيبويه : لا تكون اسما إلا في الضرورة ، وقال الامخفي
والجزولى : في الضرورة والسمة ، وقال أبو البقاء في كلياته : « الكاف
التى هى من الحروف الجارة تحتاج فى الدلالة على للمنى إلى متعلق ، والتى
بمعنى التل لا تحتاج إليه ، . . . وترد الكاف اسما بمعنى مثل ، فيكون
لها محل من الاعراب ويعود عليها الضمير ، كما فى قوله تعالى : (كهيئة
الطير فانضج فيه) . أى فى ذلك الشيء للمائل » .

كاف التشبيه فى النحو

قال النحاة : الكاف حرف يفيد التشبيه ، لكن فى المفرد ، نحو
الذى كزيد حضر ، واسم بمعنى مثل ، كما فى قول السجاج :
بيض ثلاث كمناج حُجْم يضحكن من كالبرد النهم
وأذا كانت اسمية فلا تدخل على الضمير ، استثناء عنها بذلك ومثله
الح ، وشذ قول السجاج :
نحى الدنابات يمالا كسبا وأم أو عال كها أو أقربا
كها . أى مثله .

الكاف الحرفية

والكاف الحرفية لا تقع موقع الاء المفردة ، نحو مررت بالذى كزيد ، قال الكاف حرف لا محالة في هذا المثال ، لوقوع الجار والمجرور موقع الجملة الفعلية ، لتتكون صفة للموصول ، فأن قيل : الكاف اسم بمعنى مثل ، في موضع رفع خير والابتداء محذوف ، والتقدير مررت بالذى هو مثل زيد ، على حد قولهم : ماأنا بالذى قاتل لك شيئا ، والمراد بالذى هو قاتل لك شيئا ، قيل : لايجوز عمله على موضع يقيح فيه حذف العائد المرفوع ، فلما ساغ أن يقال مررت بالذى كزيد ، من غير قبح ، إذا قدرت الكاف حرفا ، واستقبح أن يقال : مررت بالذى مثل زيد ، أو مررت بالذى شبه زيد ، لحذف العائد المرفوع (ولم يكن عائد أى) ، دل ذلك على أن الكاف حرف جر ، بمنزلة في ، في قوله مررت بالذى في الدار ، وبهذا استدلل سيويه على الحرفية .

الكاف الاسمية

وقد تقع الكاف فاعلا فتتكون اسما ، نحو قوله امرئ القيس :
وأنتك لم يغير عليك كفاخر ضيف ولم يملك مثل مقاب ..
وقد يدخل عليها الجار فتكون اسما ، كقوله امرئ القيس أيضا :
ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا تصوب فيه العين طورا وترقى
أي بمنزلة ابن الماء ، فأن هذه الكاف وقعت موقع الاسم المفرد وهو مثل .

زيادة الكاف
والوحدانية

وقد تكون الكاف زائدة ، ولا يحكم زيادتها ألا إذا كانت حرفا ، كقول رؤبة : « لواحق الاقرب فيها فالفق » . أي فيها اللق ، وهو الطول ، وقوله تعالى : « وحوور عين كأنثال أهؤلؤل المكنون » . أي أمثال أهؤلؤل :

أما قوله تعالى : (ليس كنه شيء) ، فقال الكثيرون : أن الكاف زائدة ، فرارا من أثبات اللل لله ، إذ يكون المعنى على لامسالة ، ليس مثل مثله شيء ، وقال بعض المحققين : أن مثل مثله منفي ،

فضلا عن مثله ، فاتفق من جميع الوجوه ، واختير أن يكون مثل
بمعنى ذات ، فيكون المعنى ، ليس مثل ذاته ونعم البحت في
تفسير الثوري ، ولم يرتض الألويسي زيادة الكاف في هذه الآية ، على
أن الحكم بالزيادة ليس فيه ارتكاب محذور ، كما أن الحكم بالامساك
يفيد الظاهر ، وهو نفي المثل ، فقد قالوا : ليس ابن زيد ذكرا ، وأن
لم يكن له ولد ، ذكر ولا أنثى ولا خنثى ، بل ولم يكن متزوجا ،
ومرح الرضى بأن كل كاف دخلت على مثل ، أو دخل مثل
عليها زائدة .

وقد تستعمل الكاف الاسمية والحرفية نحو زيد كمعرو ، وأنت
مكزيد ، فيصح أن تكون الكاف بمعنى مثل ، وأن تكون
حرف جر :

وقد ظهر أن الكاف تستعمل على أربعة أوجه ، حرفية ، وأسمية ،
وعتمة لحرفية والاسمية ، وزائدة .

وقد ذهب سيبويه ، إلى أن الاسمية لا تدخل على المضمر . تقول :
رأيت مكزيد ، ولا تقول : رأيتك ، لاستغنائهم عنه بمثله وشبهه ،
لأن الكاف بمعنى مثل ، والأضمار يرد الأشياء إلى أصولها ، وقال : أن
حتى ، ومنذ ، ومنذ كذلك ، لا تدخل على مضمر ، وقد خولف في
الكاف وحتى ، ومن منع دخول هذه الحروف على المضمر ، احتج
بعدم تمكنها في بابها ، لخروجها عنه إلى أبواب أخرى ، فهذه الكاف
تكون إما وتكون حرفا ، وبهذا التردد ضعف فلا تضاف إلى المضمر ،
لأن المضمر ضعيف أيضا بالنسبة للمظهر ، ولا يجمع بين ضعيفين ، وأما
قول المجاج : (يضحكن عن كاليرد) فهو من ضرورة الشعر .



﴿ مذ ومنذ ﴾

مذ ومنذ لا ابتداء النافية في الزمان ، مقابل من في المكان ويكونان اسمين وحرفين ، ونحن بصدد الكلام عليهما من باب الصلات . أي إذا كانا حرفين ، لكن لا تتأكد معرفتهما من باب الصلات ، ألا إذا تميزت اسميتهما .

حرفيتهما
واسميتهما

وتعرف اسميتهما وحرفيتهما من جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى ، فمعرفة ذلك من جهة اللفظ بأمرين : أحدهما ، أنهما إذا كانا اسمين رفع ما بعدهما ، وإذا كانا حرفين جر ما بعدهما ، وثانيهما ، أنهما إذا كانا حرفين ، تعلق كل منهما بالفعل الذي قبله وكان الكلام جملة واحدة ، وإذا كانا اسمين ورفع ما بعدهما ، نحو ما رأيته مذ يومان ، كان الكلام جملتين : الأولى فعلية وهي مارأيته ، والثانية اسمية وهي مذ يومان ، وهي في معنى قولك ، أمد انقطاع الرؤية يومان ، فيصح الصدق في أحدهما ، والكذب في الآخرى ، وهذا المعنى مستحيل إذا كانا حرفين ، لأنهما يكونان حرفي إضافة ، بمثابة زيد قائم في الدار ، فلا يجوز أن يصدق أنه قائم ، ويكذب أنه في الدار ، لأنه خير واحد . ومعرفة اسميتهما وحرفيتهما من جهة المعنى ، متوقفة على دلالة كليهما . على معنى في ذاته ، أو فيما دخل عليه ، فأذا دل على معنى في ذاته فهو اسم . وأب دل على معنى فيما دخل عليه فهو حرف ، فعلى اعتقاد أن مذ حرف جر ، في نحو محمد عندنا مذ شهر ، الشهر هو الذي حصل فيه الاستقرار ، لأن مذ لا تدل على معنى في نفسها .

وعلى اعتقاد أن مذ اسم ، في نحو مارأيته مذ يوم الجمعة ، يدل مذ على معنى في نفسه ، لأنه يراد بذلك : مارأيته ، والوقت الذي انقطعت فيه الرؤية ابتداء يوم الجمعة .

والغالب على منذ الحرفية ، وعلي مذ الاسمية ، للحذف الذي لحقها ، لأن الحذف باب الأسماء .

والحرف بمنزلة جزء من الفعل والاسم الذى توسطهما ، وجزء الشيء ليس له تصرف بالحذف أو غيره .

وكما يدل رفع المفرد بعدها على اسميتها ، (والفرد هنا ما ليس جملة) ، كذلك تدل أضافتها إلى الجمل بعدها على الاسمية ، فيكونان حيثئذ ظرفين ، نحو مارأيت محمداً منذ سميئاً مسافراً ، أو منذ سافر سميئاً ، ومن الأضافة إلى الجمل أن يقدر بعد أحدها فعل ، فيكون الزمن المرفوع فاعلاً ، نحو مارأيت منذ يومان ، والتقدير مارأيت منذ مضى يومان فكلاهما ظرف مضاف ، والجملة بعده مضاف إليه ، وتقدير فعل بعدها فيه ضعف ، كما سيأتى أن شاء الله ، وظهور الفعل بعدها موجب للظرفية (الاسمية) وأتى هذا أشار ابن مالك رحمه الله تعالى :

ومذ ومنذ اسمان حيث رفعاً أو أوليا الفعل كجئت مذ ذما

ويكون مذ أو منذ حرف جر عند أكثر العرب ، إذا كان بمعنى في ، نحو مارأيت خالداً مذ يومنا . أى في يومنا .

إذا كان أحدهما
بمعنى في كان
حرف جر

وأجلاً فلا يكون أحدهما حرفاً ، ألا إذا كان مابعد مفرداً (غير جملة) مجروراً . وقد سبق أن من لا ابتداء الغاية في المكان ، ومذ ومنذ لهذا المعنى في الزمان ، وذهب الكوفيون أن من تصلح للزمان ، واحتجوا بقول زهير :

لمن الديار بقنة الحجر أقوين من حجاج ومن دهر

وبقوله تعالى : (لمسجد أسس على التقوى من أول يوم) ، وقال البصريون لاحجة في ذلك ، لاحتمال أن يكون للراد ، من مر حجاج ومن تأميس أول يوم .

من ومنذ لا يدخل
واحد منهما
على الآخر

والشهور ماذهب إليه سيوريه ، وهو : منذ تكون ابتداء غاية الأيام والأحيان ، كما كانت من . أى كما كانت من لا ابتداء غاية المكان ويؤيد هذا قوله : (لا يدخل واحد منهما على الآخر) . ١٥

وأذا كان مذ أو منذ حرف جر فله معنيان :

أحدهما أن يكون بمعنى من فقط ، إذا كان مجروره معرفة ، نحو مارأيته
 مذ يوم الجمعة ، أو بمعنى « من وألى » مما ، إذا كان مجروره نكرة ، نحو مارأيته
 مذ يومين . أي من ابتداء يومين إلى انتهائهما ، ولا تكون النكرة ألا معدودة
 لفظا كذ يومين ، أو معنى كذ شهر ، لأن مذ ومنذ لا يجزان إليهم .

الثاني أن يكون أحدهما بمعنى « في » نحو مارأيته مذ الساعة . أي في هذه
 الساعة ، ومذ يومنا . أي في يومنا هذا .

معناها إذا كانا
 حرفين

فإذا كان معنى أحدهما (من) أو (من وألى) مما كان الزمن ماضيا ، وإذا
 كان معناه (في) ، كان الزمن حاضرا ، وألى هذا أشار ابن مالك بقوله :

وأنت يحرا في مضي فكأنها وفي الحضور معنى في استبين
 ولا يجوز في الحاضر عند أكثر العرب ألا الجر بعدها ، ويترجع جر الماضي
 بعد منذ ، ويترجع رفعه بعد مذ ، والزمن الماضي يصدق معها إلى زمن التكلم ،
 فيها في هذا المعنى مثل لما في النفي ، فإنه ينسحب النفي بها إلى زمن التكلم ،
 فمضى مارأيته مذ الشهر أو منذ العام : مارأيته من ابتداء الشهر إلى انتهائه ، أو
 من ابتداء العام إلى انتهائه ، فيها ينظنان الوقت من أوله إلى آخره .

معنى من ماض
 وفي حاضر

وأذا كان أحدهما بمعنى (من وألى) مما ، كان بمعنى الأمد ، وصح أن
 يكون اسما ، فيرفع ما بعده على أنه خير له ، وإذا كان بمعنى من فقط ، كان بمعنى
 أول الوقت ، وصح أن يكون اسما وما بعده مرفوعا على أنه خير له أيضا .

فمعناها في حالة الاسمية الأمد ، وأول الوقت .

معناها في حالة
 الاسمية

فالأول وهو الأمد ، ينظم الوقت كله من أوله إلى آخره ، نحو مارأيته منذ
 يومان ، والمعنى أمد عدم الرؤية يومان ، والكلام في هذا جواب عن سؤال ،
 هو : كم مدة انقطاع الرؤية ؟ أو مذ كم يوما لم تره ؟ وهذا المعنى لا يختص بدخول
 مذ ومنذ على المرفة بل يدخلان فيه على النكرة ، ولا تكون النكرة بعدها ألا
 معدودة لفظا كيومين ، أو معنى كشهرا ، لعدم دخولها على إليهم في حالة الاسمية
 أيضا .

معنى الأمد
 يدخل على
 النكرة

والثاني وهو أول الوقت ، نحو مارأيته مذ يوم الجمعة ، والمعنى ابتداء عدم الرؤية يوم الجمعة ، فبذكر ابتداء الوقت على جهة التمييز والتعريف ، فتدخل مذ ومنذ في هذا المعنى على المعرفة .

فكأن سائلا على المعنى الأول سألت المتكلم بقوله : هل رأيت فلانا ؟ فأجابه بقوله : لم أره فسأله سؤالا آخر ، هو : كم مدة انقطاع الرؤية ؟ فكان جواب ذلك : المدد وهو يومان ، ولا يقتضى هذا المعنى التعريف فدخلت مذ ومنذ على النكرة .

وكان سائلا على المعنى الثاني سألت المتكلم بقوله : هل رأيت فلانا ؟ فأجابه بقوله : لم أره ، فسأله سؤالا آخر ، هو : مامبدأ انقطاع الرؤية ؟ فكان الجواب يوم الجمعة وهو معرفة ، لأن الجواب عن هذا يكون أوقات معلومة ، والمراد مارأيته من ذلك الوقت ألى وقتنا هذا ، ألا أنه لم يذكر منتهى الناية لعم له .

وقيل : مذ ومنذ خيران وما بعدها مبتدأ أن ، ويقدران حينئذ تقدير الظروف المكانية ، فكأنه قال : بينى وبينه يومان ، وما سبق أظهر وأشهر .

وقولهم : يقدر بعدها فعلان برفمان الظاهر ، محمل بكونهما لا ابتداء غاية الزمان ، فنحو مارأيته مذ يومان ، يقدر بنحو مارأيته مذ مضى يومان .

وقال بعضهم : أن مذ ومنذ اسمان على كل حال ، فأذا رفعت ما بعدها فصلى الابتداء ، وأذا خفضته فعلى الإضافة ، وهذا قول متين ، ألا أن مذ ومنذ لا ابتداء الناية في الزمان مقابل من في جر ابتداء الناية في المكان ، ومن حرف جر ، فهما كذلك حين الخفض .

ومذ مخففة من منذ بمجذف العين ، كما كانت له مخففة من لدن بمجذف اللام ، ولأن مذ إذا ممي به يصغر على منيذ ، ويكسر على أمناذ ، فتعود العين . حكى ذلك سيبويه ولذلك قيل : .

١- أن الخفض بمنذ أكثر من الخفض بمذ ، لظهور النون الدالة على من ، نحو : مارأيته منذ كان كذا ، فكأن الأصل من أذ كان كذا ، على تركيب

منذ من : من الحرفية وأذ الظرفية .

٢- وأن منذ مركبة من : من الجارة وذو الوصلة ، وحملهم على ذلك قول بعض العرب : منذُ بكسر الليم ، والأظهر عدم التركيب لأن الأصل العمل بالظاهر ، فمن إذا رأينا ظاهرا قضينا به ، وأن احتمل غير ذلك ، أن لم يعم بينة على خلافه ، ولم يعم دليل على استعمال من أذ أو من ذو في كلام العرب .
ولا تركيب في الوارد عنهم :
فأن الماء مله أبي وجدي وبرى ذو حفرت وذو طويت

الضرب الثالث من حروف الصلات

(وهو الكائن حرفا وفعلا)

(حاشا)

قال سيويه : أن حاشا حرف يحرم ما بعده ، كما يحرم حتى ما بعده وفيه معنى الاستثناء ، فيضارع الآء بما فيه من معنى النفي ، أذ كان معناه التنزيه والبراءة ، ألا ترى أنك إذا قلت : قام القوم حاشا زيد ، فالمراد أن زيدا لم يقم ، فأدخل حاشا باب الاستثناء ، كما أدخل ليس ، ولا يكون ، وخلا ، وعدا ، لما فيها من معنى النفي أيضا .

وموضع حاشا نصب بما قبله من الفعل . يدل على ذلك أنه لو وقع موقمه اسم لكان منصوبا ، نحو جاء القوم غير زيد .

وتكون حاشا حرف أضافة للاستثناء إذا ذكر المستثنى منه كما سبق ، وتكون حرف أضافة فقط ، والفرق بينهما : أنها للاستثناء متضمنة معنى جملة أستثني ، يخرج بها المجرور ، وإذا كانت حرف أضافة فقط فليست كذلك لأنه لم يذكر المستثنى منه . تقول حاشا زيد أن يناله السوء ، فكأنك قلت حاشاه نيل السوء فتفيد حاشا نفي الاستقرار . أي حاشاه استقرار نيل السوء ، ومنه قوله تعالى :

حاشا حرف
عند سيويه

(قلن حاش لله ماعلنا عليه من سوء) وتعلق حاشا بصلم الاستقرار المفهوم ،
واللام قبل لفظ الجلالة زائدة ، ولم يميز سيويوه في حاشا غير الجر .

وقد خالف جماعة من البصريين والكوفيين سيويوه ، في أنها حرف جر فقط
فذهب البرد والأخفش ، إلى أنها حرف خفض ، كما قال سيويوه ، وأنها قد تكون
فعلا من حاشيت ، فتنصب ما بعدها مثل خلا وعدا ، لا^١ فك إذا قلت جاء القوم ،
حصل في نفس السامع أن زيدا فيهم ، فأردت أن تخرج ذلك من نفسه ، وقلت
حاشا زيدا . أى جاوز من جاء زيدا ، والحجة على فعليتها عندم ، أنها تنصرف
تصرف الأفعال ، فتقول حاشيت أحاشي ، وقوله تعالى : (حاش لله) ، بحذف
الألف ، والحذف لا يكون في الحروف ، وقول النابتة الديباني :

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه وما أحاشي من الأقوام من أحد

وأذا قلت : حاشا لزيد ، فلا يكون حاشا ألا فعلا ، لأن حرف الجر لا يدخل
على مثله ، فأذا استعمل بغير لام ، جاز أن يكون حرفا ، وجاز أن يكون فعلا
والمصحيح ماذهب إليه سيويوه ، وهو أنها لو كانت فعلا ، لجاز أن تقع في صلة ماء
فيصح أن تقول : جاء القوم ما حاشا زيدا ، كما تقول ما خلا زيدا ، وما عدا زيدا ،
فلما لم يميز ذلك ، ظهر أنها حرف ، وأما قوله : (وما أحاشي من الأقوام من
أحد) ، فيجوز أن يكون أحاشي تنصرف من فعل من لفظ حاشا ، مثل حالي من علا
ولا يصح الاستثناء بحاشي ، لا^٢ نه فعل منحو ، مثل هال ، إذا قال : لأ^٣ أنه
ألا الله ، فكأن النابتة قال : وما أقول حاشا أحدا ، وهذا حكاية للاختصار .

وأما دخول اللام على مجرور حاشا ، في نحو (حاش لله) ، فعلى سبيل الزيادة
والوض ، من ألف حاشا التي حذفت لغرب من التثنية ، وحاشا هي الجارة
واللام مثلها في : (ردف لكم) ، وفي الصباح يقال : حاشاك وحاش لك ، وللمنى
واحد ، ويقال حاش لله ، والأفضل حاشا بالألف اه . (لولا أن القرآن
جاء حاش لله) .

دخول اللام على
مجرور حاشا

(خلا وعدا)

هما فعلاَن ، وبمضهم يجر بهما ، أما خلا فهو فعل لازم في الأصل ، لا يتمدى ألا في الاستثناء ، وأما عدا فهو فعل متعد ، والأصل عداه الأمر يمدوه ، وهذان الفعلان وأن لم يكن لفظهما ججدا ، فقد جريا في هذا المكان مجرى ليس ، ولا يكون ، أو غير ، لما فيهما من معنى المجاوزة ، والخروج عن الشيء ، وصار لذلك منصوبهما هو الرفع في التقدير ، كما في ليس ، ولا يكون ؛ أذ استعمالا في الاستثناء .

وأذا جرت خلا كانت حرفا كحاشا ، فيكون لفظها مشتركا بين الفعل والحرف ، وأما عدا فهي فعل ، وحكى الأئمة فيها الجر ، فعدتها مع خلا مما يجر ، ولم يحك سيبويه واللسان فيها الجر والحرفية . ولا يتوقف النصب على الإيجاب في خلا وعدا ، فكما تقول جاء القوم خلا زيدا وعدا بكرا ، تقول ما جاء القوم خلا زيدا وعدا بكرا ، وما بعدها مخرج مما قبلها ، فهو بعد للوجب منى ، وبعد للنفي موجب .

أصل خلا وعدا
وجواز الجر بهما

وأما ما خلا وما عدا ، فلا يجوز فيها ألا النصب ، نحو جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا زيدا ، لأن (ما) فيها مصدرية ، فلا تكون صلها ألا فعلا ، وأعلمها مضمير مقدر بالبعض ، وما المصدرية في موضع نصب ، فأذا قلت : جاء القوم ما خلا زيدا وما عدا بكرا ، فكأنك قلت : جاء القوم مجاوزتهم زيدا أو بكرا ، والمصدر مؤول بالحال ، كما هو في قولهم : « رجع عودَه على بدثة » . قال لبيد :

ما خلا وما عدا
فعلاَن لا غير

ألا كل شيء ما خلا الله باطل وكل نعيم لا محالة زاتل

وحيث كانت خلا وعدا وحاشا أفعالا ، كان للنصب مفعولا به ،

فأصل خلا وعدا
وحاشا

وكان الفاعل مضمرًا مقدرًا بالبعض ، أى خلا بمضهم زيدا ، وحاشا بعضهم زيدا ، وهذا الفاعل موحّد دائمًا ، وأن كان السكتى منه مثنى أو مجموعا ، لأنّ البعض يصدق على الاثنين والجمع .

وقولهم : قام القوم ليس زيدا ، أو لا يكون زيدا ، فيه للسكتى ليس ولا يكون بليس ولا يكون منصوب ، على أنه خير ليس ولا يكون ، واسماهما مضمران والتقدير ليس بمضهم زيدا ، ولا يكون بمضهم زيدا ، ولا يظهر الاسم على ما تقدم في خلا ، وعدا ، وحاشا ، لأنّ هذه الأشياء أنيبت عن ألا ، ولا يكون بمدّ ألا ، ألا اسم واحد ، فكذلك هذه الأفعال لا يكون بعدها ألا اسم واحد ، لأنها في معناها ، وهذا ما ذهب إليه البصريون وهو الامثال ، ولا يُخرج للنصب عن كونه مستثني أنه مفعول أو خير .

وقال الكوفيون . تقديره لا يكون فعلهم فعل زيدا . حذف الاسم وحذف من الخبر المضاف ، وأقيم زيد مقامه ، فاتصّب اتصّابه ، وفي هذا كثرة تقدير .

فأن قيل : ما موضع ليس ، ولا يكون ، من الاعراب ، في الاستثناء ، قيل : يحتمل وجهين ، أحدهما أنه ليس لهما محل من الاعراب ، لأنها للاستثناء ، فكانت قلت في جاء القوم ليس زيدا : جاء القوم وما جاء زيد ، والثاني أنّ يكونا في موضع الحال . أى جاء القوم وليس بمضهم زيدا ، أو ، ولا يكون بمضهم زيدا ، لأنه يجوز أن تقول : جاء زيد ليس معه عمرو ، على أن سقوط واو الحال في الاستثناء أوزم ، لأنّ الواو لا تكون مع ألا ، فكذلك لا تكون مع ليس ولا يكون .

موضع ليس
ولا يكون
سقوط الواو والحال
مع ألا

وعلى الحال يكون التقدير ، جاء القوم خالين من زيد أو طادين من زيد ، وتكون الجملتان كلاما واحدا .

(فائدتان)

الاولى — قال النحاة : العامل في المستثنى الفعل السابق ، فإن كان
 لازما قوته ألا ، كما يقوي الفعل حرف الجر في مررت بزيد ، فكذلك
 ألا أوجدت في الفعل معنى الاستثناء ، وأن لم يوجد فعل مثل : القوم في
 الدار ألا زيدا ، عمل في المستثنى معنى الفعل المفهوم من الكلام .

ولما كانت ألا غير مختصة بالأسماء ، بل تدخل على الفعل والحرف كما
 سبق ، لم تعمل الجر عند التقوية كحروف الجر المختصة بالأسماء ، وهذا قول
 سيبويه ، وقال اللرد والواجب وطائفة من الكوفيين : أن الناصب ألا بنيابه
 عن أستثنى ، وهذا ضيف لأنك تقول : جاء القوم غير زيد ، فإذا
 قدرت أستثني قلت : جاء القوم أستثني غير زيد ، مع أن هذا مفسد
 للمعنى ، فقولهم هذا ليس بشيء .

الثانية — قال القراء (وهو المشهور من مذهب الكوفيين) : أن
 ألا مركبة من حرفين « أن للشددة بكسر الهمزة ولا النافية العاطفة » ،
 فأعملت فيما بعدها عملين ، النصب في الإيجاب باعتبار أن والخير محذوف ،
 والمطف في النفي باعتبار لا ، فإذا رفع ما بعدها كان مطبوعا على
 المستثنى منه ، نحو ما جاء القوم ألا زيد ، والتقدير ما جاء القوم وزيد
 والتأويل أن زيدا لم يجيء ، وهذا قول طائفة ، لأن قولك ما جاء ألا
 زيد ، برفع زيد ، وليس قبله مرفوع يعطف عليه ، ولم يجز فيه
 النصب ، مبطل للتركيب المذكور .

الباب الثالث

في صلوات ما أشبه الفعل

اسم الفاعل واسم للمفعول والمصدر صلتها صلة أفعالها إذا كانت أفعالها لازمة . يقال كرم محمد علي ، فهو كريم علي ، وقوى خالد عليه فهو قوى عليه ، وفلان مكروم على فلان ، وفلان مقوي على فلان ، وفلان له كرم على فلان ، وله قوة عليه .

وأما اسم الفاعل والمصدر من التمدى ، فقد يخالفان الفعل ، وذلك لأن التمدى ، أن كان له اسم مفعول بصفة ، مثل قال ، كانت تلك الصلة ثابتة لاسم الفاعل والمصدر ، تبعاً لاسم المفعول ، فالقول يتعدى إلى القول بنفسه ، وإلى سامعه باللام ، نحو قال له ذلك فهو قائل له وهو مقول له ، والقول له .

وأن كان التمدى اسم مفعول تام . أى بلا صلة ، فانم الفاعل والمصدر ، يكتسبان صلة من الأضافة ، وهى اللام ، لأنها يضئان إلى المنصوب ، نحو أفت ضارب زيد ، أو ضارب زيد ، وضربى زيدا ، وضربى زيد ، ومضروبى زيد فقط .

وكانت الصلة اللام ، لا (من) ، لأن الأضافة غير محضة ، بل هى لفظية ، تفيد نوعاً من الاختصاص ، والاختصاص باللام .

الصفة للشبهة وأما الصفة المشبهة ، والصفة التي على وزن أقبل ، فهي من اللازم ، وصلتها صلة الفعل الذي اشتقا منه .

للمفعول له وأما المفعول لأجله ، فأن كان مصدرا ، وكان فاعل الفعل هو فاعل المفعول لأجله ، عدى إلى فاعل الفعل بمن ، وإلى المفعول لأجله باللام ، سواء أكان لذلك الفعل اسم مفعول تام ، أم كان له اسم مفعول ناقص . تقول ضربته تأدبا مني له ، ومررت به تكريما مني له .

وأن لم يكن المفعول له مصدرا ، أو كان مصدرا واختلف فاعل الفعل وفاعل المفعول له ، فالصلة باللام ، وهي نجر المفعول لأجله ، نحو ضربته ليتأدب ودعوتُه للائكل .

وحاصل ما تقدم أن المفعول له المستجمع الشروط ، صلته إلى الفاعل في المعنى من ، وإلى المفعول في المعنى باللام .

فلا التمتع والتفضيل وأما فعلا التمتع والتفضيل ، فهي يتمديان بالحرف الذي يتمدى به فعلاهما ، قبل أن يكونا تمجيدا أو تفضيلا ، يقال ماأمره يزيد ، وهو أمر يزيد من عمرو ، وما أزهدي فيه ، وهو أزهدي فيه مني ، وما أقربني وإلى ، وما أبعدني من الشر وعن الشر ، وهو أقرب إلى الشر من عمرو ، وأقرب مني من عمرو ، وهو أبعد عن الشر من خالد ، وأبعد من الشر من خالد ، وأخذ من الدرهم من بكر .

ملاحظة : من الثانية تفضيلية ، والأولى لأصل الفعل قبل الصوغ .

هذا فيما له صلة ، وأما إذا كان الفعل ينصب مفعوله بلا صلة ، فصلة التمتع والتفضيل باللام ، نحو هو أضرب زيد ، وما أضربه زيد .

وفي باب السمع والبصر والفتحة ، صلة التفضيل بالباء ، مع جواز اللام . باب السمع والبصر في التفضيل

يقال هو أفقه بالكتاب ، وللكتاب ، وما اسمه للصوت ، وبالصوت .
 أما إذا تضمن السمع معنى العلم ، فليست الصلة ألا اللام . يقال هو أسمع
 لقرآن ، وذلك لأن أدراك القرآن ليس للسمع ، وإنما السمع يدرك
 الصوت ، وفي باب العلم ، صلة أفعل التفضيل الباء بأرجحية ، كما يقال
 طن به ، وعلم به ، وأيقن به ، وقيل اللام راجعة ، وقيل هما سيان .
 وإذا كان المجرور آفة ، فصلة أفعل التفضيل والتمجب الباء فقط .
 يقال هو أكتب بالقلم ، وأشد ضربا بالسيف ، وما أكتبه بالقلم ،
 وما أشد ضربه بالسيف .

وفي باب الحب والبغض ، يتمدى التفضيل والتمجب إلى المفعول بفي ،
 وإلى الفاعل في اللغى بألى ، يقال : ما أحبه في عمرو ، وما أبغضه في
 بكر ، وهو أحب ألى ، وذلك أبغض ألى من خالد ، وزيد أحب
 ألى من عمرو .

والتمجب من الجمل يمدى بالباء واللام ، وكذا التفضيل ، يقال :
 ما أجبه بكذا ولكذا ، وهو أجبل به من فلان وأجبل له
 من فلان .

فالتعجب وصنوه قد تعديا بما تعدى به فعلها ، ولهذا الباب بقية
 في باب الموصول والظرف المستقر ، منقولة عن أفضل المتأخرين ، عناسية
 تعلق الصلة بالجماد والناقص ، فأرجو الانتفاع بها هنا ، كما أنه
 سينتفع بها أن شاء الله هناك .

عائلة المشتق
 لاصلة

وقال بعض الاشتقاقيين : أن صدق الأصل على الأصل لا يستلزم صدق
 المشتق على المشتق ، وذلك لأن أحد الأصلين ، قد يكون متعديا بنفسه ،
 فيصاغ منه اسم مفعول بلا صلة ، والآخر قد يكون متعديا بنفسه

كذلك ، ويصاغ منه اسم مفعول بصلة ، فلا يلزم من صدق أحدها بلا صلة . صدق الآخر كذلك في المشتقات ، فإذا كان الحمد قولاً خاصاً ، وكان الحمد والقول متصادقين في التمدى بأنفسهما ، فلا يلزم أن يكون القول والمحمود متصادقين في الصلة وعدمها ، وذلك لأن القول له مفعولان ، يتمدى إلى أحدهما بنفسه ، وإلى الآخر باللام ، والحمد له مفعول واحد ، يتمدى إليه بنفسه ، وهذا المفعول ، هو الذي يتمدى إليه القول باللام ، فنحو قلت له أنك متصدق ، يعبر عنه في باب الحمد بالجملة (حمدته) ، فالمحمود مفعول له لا مقول فقط .

ولما كان التبليغ بمعنى الإسماع ، والأسماع بمعنى القول ، كانت لام التبليغ صلة للقول وما في معناها . يقال : قلت له فهو مقول له ، ولا غرابة ، فإن الأبلغ والتبليغ الإيصال كما في القاموس ، والإيصال يتمدى باللام كما يتمدى بألى ، لما سبق من أن البلوغ والانتهاى واحد .



الباب الرابع

في بلاغة التضمين

(فصل في الأمثلة)

١ — قال تعالى : (ولتذكروا الله على ما هداكم) . أي حامدين على ما هداكم .

٢ — وقال تعالى : (يؤمنون بالغيب) . أي يعترفون بالغيب ، لأن آمن متمد بنفسه ، وأمن منه مثل سلم منه وزنا ومعنى .

٣ — وقال تعالى : (إذا اختلفوا على الناس) . أي تحكوا وتسلطوا على الناس في الكل .

٤ — وقال تعالى : (ارفث ألى نسائك) ، والأصل ارفث بنسائك ، أو مع نسائك ، لكن لما تضمن ارفث معنى الأفضاء ، تمدى بألى ، لأنه يقال أفضى الرجل ألى امرأته .

٥ — وقال الحافظ أبو داود في كتابه ألى أهل مكة : أنى أحمد أليكم الله ، فضمن الحمد معنى الانتهاء ، فكأنه قال :

أنهى أليكم حمد الله .

٦ - وقال تعالى : (رسولا ألى بنى إسرائيل أتى قد جئتكم) .

ضمن الرسول معنى الناطق . ألى رسولا ناطقا بأى قد جئتكم ، فلقد رت صفة للرسول وهى ناطق ، وقد قال التفتازانى فى حواشى الكشاف : أن تقدير الصفة خروج عن قانون التضمين ، ورد عليه بأنه لم يرد قانون للتضمين ، وإنما يجب أن يقدر المضمون تقديرا يصح به المعنى ، سواء أكان المضمون عاملا ، كما فى : أحمدا أليكم الله . ألى أنهى حمده ، أو مفعولا كما فى : (ولتكبروا الله على ما هداكم) . ألى حامدين على هدايتكم ، فإنه حال ، وقد يكون المضمون صفة ، كما فى : (رسولا ناطقا بأى) ، أو غير ذلك ، كما فى قوله تعالى : (أنا يأكلون فى بطونهم نارا) . ألى يدخلون .

ذكر الملة

وقال العلامة الشهاب الخفاجى رحمه الله ، والاكثر أن يذكر معمول المحذوف ، ويجذف معمول المذكور ، وقد يذكران معا كقولهم : لم آل فى كذا جهدا ، حيث قد ضمن آل معنى أترك ، وآل يتمدى بى ، وأترك يتمدى بنفسه ، وقد ذكر (فى) معمول لآل ، بمعنى أقصر وذكر (جهدا) معمول لآل ترك :

وقال ابن الصائغ : وقد يذكر لكل منهما معمول ، ويجذف الآخر كما فى قوله تعالى : (وحرمتنا عليه الراضع) . ضمن حرم معنى منع ، وحرمت يتمدى ألى مفعولين ، أحدهما بنفسه والآخر بعلى ، ومنع يتمدى ألى مفعولين بنفسه ، وقد ذكر ما يتمدى أليه حرم بحرف الجر ، وحذف ما ينصبه بنفسه ، وذكر لمنع مفعول واحد ، وهو الراضع ، وحذف الآخر ، والذي دعا ابن الصائغ ألى هذا ، أن حرم عنده لا ينصب

تعدى حرم

أسماء النوات ، بل ينصب للماتى ، مثل حرم الله القتل والسرقة على الناس .
وأقول أنه يمكن التأويل على مذهبه بحذف مضاف . أي رضاع للراضع
فلا يكون في (حرمنا عليه الراضع) تقييد .

وقال ابن الصائغ أيضا : وقد ينكر معمول المحذوف ، ولا يذكر
للمذكور معمول ، كما في قوله تعالى : (الرث ألى نسائك) وقد
يمكس ، فيذكر معمول المذكور ، ولا يذكر للمحذوف معمول ،
ولكنه لا بد من ذكر شيء من لوازمه ، أو دلالة اللقام عليه ،
وقيل : هذا الأخير لم يظهر له بمثال .

وقد ظهر من الأمثلة ، أن الفعل الذى تضمن معنى فعل آخر ،
ضار مفيدا للمضمين ، وربما روعى كلاهما ، وربما روعى أحدهما وفى
هذه الحالة ، الأكثر روية الفعل للمضمون ، أذا افقظ لا يدل
عليه ، فالو لم يلحظ جانبه ، لم يمل أصلا ، ورعاية جانب المضمون
لأنحصل ألا بالصلة ، وأما الرمز له بقرينة غير الصلة ، نحو قوله تعالى :
(فأما الله مائة عام) . أى ألبته ميتا ، فليس من علم الصلات .

واعلم أن هنا أمرين : أحدهما تضمين الفعل فعلا يتمدى بالحرف
المذكور ، وثانيهما جعل الحرف المذكور بمعنى حرف غير مذكور ،
والختار : بقاء الحرف على حاله ، وتضمين الفعل معنى فعل يتمدى بذلك
الحرف ، وذلك لأمرين :

الأول : أن البصريين لا يجيزون أقامة حرف مقام حرف ، ولا يرون
التجاوز في الحروف ، لأن معناها فى غيرها .

والثانى : أنه لما كان الحرف موصلا لمعنى الفعل ألى الاسم وجب
أن يكون ذلك للمعنى فى الفعل . قال الرضى رحمه الله : إذا أمكن

في كل حرف جر ، يُتَوَمَّ فيه أنه مجاز أو زائد ، أن يجزى على
مناه ، ويضمن فعله ما يستقيم به الكلام ، فهو أولى بل واجب ،
وهذا يدل على أن التضمنين قياسي عنده ، وهو أفضل للتأخرين .

فصل

(في التضمنين من علم الصلات)

جاء التضمنين من أسباب التمعدى والازوم كما سبق ، وكان من
أثر التضمنين ، أن عدى لازم ينير صلة ، كما عدى للتمعدى بنفسه
بصلة ، لتضمنه معنى اللازم ، وقد سبق أن تمدي اللازم بصلة غير
صلته ، التي عرفت له وضعا وعرضا هو التضمنين .

ولم يذكر التضمنين غالباً ، ألا في معرض حروف الجر ، التي
خرجت عن مواضع استعمالها الأصول ، ولذا قال العلامة ابن قيم الجوزية ،
عند التكلم على قوله تعالى : (ويهديك صراطاً مستقيماً) : أن فعل
الهداية متى عدى بألى ، تضمن الوصول إلى الغاية المطلوبة . قال تعالى :
(وأنتك تهدي ألى صراط مستقيم) ، ومتى عدى باللام ، تضمن
التخصيص بالشئ المطلوب . قال تعالى : (أن هذا القرآن يهدي للتي هي
أقوم) ، وإذا تمدي بنفسه ، تضمن المعنى الجامع لكل ذلك ، وهو
التعريف والبيان والألغام . قال تعالى : (ويهديك صراطاً مستقيماً) ،
فتمدي الفعل بحرف يعين معناه ويخصمه ، بحسب معنى ذلك الحرف ،
فتأمله ، فإنه من دقائق اللغة وأسرارها . ثم قال : أن الفعل المتمدي
بالحروف المتعددة ، لا بد أن يكون له مع كل حرف معنى ، بحسب
اختلاف معاني الحروف ، مثل رغب فيه ، ورغب عنه ، وعبد أليه ،

تمدى
فعل الهداية

ظهور معنى
الحرف
في الفعل

وعدل عنه ، ومال إليه ، ومال عنه ، وسعى إليه ، وسعى فيه ،
وسعى به ، ثم قال : وجهور النحاة يجهلون أحد الحرفين بمعنى
الآخر ، وأما فقهاء أهل العربية ، فلا يرضون هذه الطريقة ، بل
يجعلون للفعل ، معنى مع كل حرف ، فينظرون إلى الحروف وما تستدعي
من الأفعال ، فيشربون الفعل المتمدى بالحرف معنى ذلك الحرف ،
وهذه طريقة أمام الصناعة سيبويه رحمه الله ، (وهذا هو معنى أن
الحرف يظهر معناه في غيره أو مع غيره) ، وطريقة الخذاق من أصحاب
سيبويه ، أنهم يضمون الفعل معنى الفعل ، ولا يقيمون الحرف مقام
الحرف ، وهذه قاعدة جليلة المقدار تستدعي فطنة .

ثم مثل ابن قيم الجوزية ، لأغراض التضمين البلاغية بمثلين :

١ — (عينا يشرب بها عباد الله) ، فقال ضمن يشرب معنى
يروى ، فكان في ذلك دليل على الفعلين ، أحدهما بالتصريح ، والثاني
بالتضمين والأشارة إلى المضمون ، بالحرف الذي يقتضيه ، مع غاية
الاختصار ، وهذا أحسن من : (يشرب منها) ، فإنه لا دلالة فيه
على الرى ، ومن : (يروى بها) ، لأنه لا يدل على الشرب بصريحه
بل باللزام .

٢ — قوله تعالى : (ومن يرد فيه بالجاد بظلم نفقه من عذاب
السمير) . ضمن يرد معنى يهيم ويهم يهدى بالباء . (ولقد همت به) ،
وكان تمدي يرد بالباء أبلغ ، لاستحقاق العذاب بمجرد الهم ، وهو
الأرادة غير المجازمة ، فإنا بالنسبة للأرادة المجازمة ، وهذا خير من
ترك الباء ، إذا غير بفعل الأرادة . اه قول ابن قيم الجوزية

وهذا يدل على منذهب ابن قيم الجوزية ، في الدلالة على المعنيين
رأى ابن قيم
الجوزية في الدلالة
على المعنيين

في التضمين ، وهو دلالة الفعل المذكور على معناه بلفظه ، وعلى مضمونه بالصلة بعده .

وقد تعرض ابن هشام للتضمين ، بما يخالف ذلك في مواطن كثيرة ويجدر أن نذكر هذه المواطن ، لننتبع أحسن ما قيل ، مع أن قول ابن قيم الجوزية ، فصل في الدلالة على المعنيين ، فصلا يندر أن يؤخذ من كلام غيره .

قال ابن هشام في حرف الباء : مذهب البصريين ، أن أحرف الجر لا ينوب بعضها عن بعض بقياس ، كما أن أحرف الجزم وأحرف النصب كذلك ، وما أومر غير ذلك فهو عندهم ، أما مؤول تأولا يقبله اللفظ ، كما في قوله تعالى : (ولأصلبكم في جذوع النخل) ، وأما على تضمين الفعل معنى فعل يتمدى بذلك الحرف ، وأما على شذوذ وأناقة كلمة عن أخرى ، والأخير محل الخلاف ، بين البصريين والكوفيين ، وبعض المتأخرين لا يحملون ذلك شاذاً ، ومذهبهم أقل تصفا . ١٥

ما ذكره ابن هشام
في التضمين

وقال في الأمور التي يتمدى بها الفعل القاصر : عدى رُحب وطلُع إلى مفعول ، لما تضمننا معنى وسع وبلغ ، وفرفت زيدا وصفه الرجل نفسه ، لتضمنها معنى خاف وامتنع (أي حفر) ، ويمتاز التضمين عن غيره من المديدات ، بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة ، ولذلك عدى ألوت القاصر إلى مفعولين ، لما تضمن معنى منعت ، نحو لا آلوك جهداً ، أي لا أمنك ، وعدى أخير ، وخير ، وحدث ، وأنبأ ، ونبأ ، إلى ثلاثة مفاعيل ، لما ضمنت معنى أعلم وأرى ، بعد أن كانت متجدية إلى واحد بنفسها ، وإلى الثاني بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : (فلما أنبأهم بأسمائهم) ، وقوله : (نبتوني بعلم) .

أصل أخير وخير
في التمدى

وقال في الجهات التي يدخل الاعتراض منها على العرب : أن التبادر انتصاب مائة بأمانه ، في قوله تعالى : (فأمانه الله مائة عام) ، وذلك متمتع مع بقاءه على معناه الوضعي ، لأن الأمانة سلب الحياة ، وهي لا تمتد (مائة عام) ، والصواب أنه ضمن أمانه معنى ألبته ، فكانه قيل ألبته الله بالموت مائة عام ، وحيثئذ يصبح تمام الظرف (مائة عام) ، بالفعل أمات ، لتضمنه معنى ألبت ، ثم قال وقائدة التضمنين ، أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلتين ، فتعقبه الأمير وقال : ظاهره الجمع بين الحقيقة والمجاز ، وقد سبق الخلاف في ذلك . قال بن جني : لو اجتمعت تضمينات العرب لملاّت مجلدات ، فظاهر القول أنه قياسي . اهـ قول الأمير على ابن هشام في هذا الوضع .

ثم قال في باب التحذير من أمور ، اشتهرت بين المعربين والصواب خلافها : قولهم ينوب بعض الحروف عن بعض ، وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به وتصححه بأدخال (قد) ، على قولهم : (ينوب) ، وحيثئذ يتعذر استدلالهم به ، ... ولو صح قولهم ، لمجاز مررت في زيد ، ودخلت من عمرو ، وكتبت ألى القلم ، على أن البصريين ومن تابعهم ، يروون في الأماكن التي ادعيت فيها النبابة ، أن الحرف باق على معناه ، وأن العامل ضمن معنى عامل يتمدى بذلك الحرف ، لأن التجوز في الفعل ، أسهل منه في الحرف . اهـ

ثم قال في الباب الثامن عند ذكر كليات ، يخرج عليها مالا ينحصر من الصور الجزئية : قد يثربون اللفظ معنى لفظ ، فيسطونه حكمه ، ويسمى ذلك تضمينا ، وقائدة أن تؤدي كلمة ، معنى كلتين . قال الزحشرى : ألا ترى كيف رجع معنى : (ولا تمد عيناك عنهم) ، ألى قولك ولا تقتحم عيناك ، متجاوزين عنهم ألى غيرهم ، (وأقول :

يجوز أن يكون تمدو ، ضمن معني تنبو) ، وقوله تعالى :
 (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) ، أي لا تضموها إليها آكلين ١٠١ هـ
 فتعقبه الأمير عند ذكر فائدته بقوله : « ظاهر في الجمع بين
 الحقيقة والمجاز ، وقيل مجاز فقط ، وقيل حقيقة فقط ، وقيل حقيقة
 ملوحة بغيرها ، وقدر السمد السامل ، فزعم بعضهم أنه تضمنين بياني ،
 مقابل التضمنين النحوي » ١٠١ هـ قول الأمير ، على قول ابن هشام في
 هذا الموضع .

والمباني رحمه الله تعالى ، يميل إلى أن الفعل يدل على كل من
 المعنيين وحده ، وأن لم عليه الجمع بين الحقيقة والمجاز ، الذي اختلف
 فيه علماء الأصول ، وأيد هذا الميل بما قبله عن ابن عبد السلام ،
 وجزم به العمليين وغيره ، من أن الفعل مستعمل في حقيقته ومجازها ،
ويقول : وهذا هو التضمنين النحوي ، وفي كونه مقيسا خلاف ،
 ونقل أبو حيان في (ارتشافه) عن الأكثرين ، أنه ينقاس ١٠١ هـ

والقول بالحقيقة للملحة بغيرها ، يشبه الاستنباع ، وهو أن
 يُتَّبَع معنى اللفظ بمعنى لفظ آخر ، ويشبه ما حققه الشريف الجرجاني ،
 وهو أن الكلام قد يستفاد من عرض معني ، ليس دالا عليه ،
 حقيقة ولا مجازا ، ولا كناية ، كما تقصد من قوله : (آذيتني
 فستعرف) التهديد ، وقد زيف الشهاب التلويح والاستنباع فقال : لا يدل
 على معنى بغير الطرق الثلاثة : الحقيقة ، والمجاز ، والكناية ، وقال :
 أن صاحب الكشف ، قد جعل اللفظ كناية عن المجازة ، فكيف
 يكتفي بلفظ عما لا يدل عليه ، بل كيف يعمل اللفظ ، باعتبار معنى
 لا يدل عليه ، وقال أن الاستنباع يخرج للمعنى الطارئ ، وهو معنى

الدلالة على معنى
 للضرب بالتجربة

الفعل المضمون . عن حد الأصلة في القصد ، والتضمين ليس كذلك ،
فإن الاهتمام بأحد المعنيين ، ليس بأقل من الآخر ، بل قد تكون
العناية بالمعنى الطارئ أوفر ، ولهذا حصل التضمين ، فهذا أفساد لمذهب
من يقول : بدلالة المذكور على معناه بلفظه ، وعلى المضمون
بالتبعية .

فصل

(فيما ظهر من الآراء)

والذي ظهر على مسرح هذه الأقوال :

(١) أن المتأخرين ، ظنوا بدلالة الفعل على المعنيين وحده .
هذا على أن الأمير تعقب ذلك ، ومال إلى قياس التضمين .

(٢) وأنه لم يكن للتضمين قانون ولا طريق واضح .

(٣) وأنه لا فرق بين التضمين النحوي والبياني ، على ما ظهر من
خصاص قول الأمير .

(٤) وأن دلالة الفعل المذكور على المضمون بالحقيقة ، التي تلوح
بغيرها ، أو الاستنباع .

(٥) وأن ما سبق من الأقوال ، راجع في جوهره إلى الدلالة
على معنى المضمون بالفعل المذكور ، أنهم ألا قول ابن قيم
الجوزية ، فإنه يهف عن حذفه لدليل ، وهو الصلة ،
وهذا من باب الحقيقة .

(٦) وأن من قال بدلالة الفعل على المتضمن وحده ، جمع بين الحقيقة والمجاز ، وقلد تقليدا يخرج من النظر ، الذين عرفوا أصول العربية .

(٧) وأن الأمر يقول بظهور القياس في التضمن .

(٨) وأن أبا حيان قد قل هذا القياس عن الأكثرين .

(٩) وأن ابن جني يشيد بذكر التضمنين ، ويمضد القياس .

(١٠) وأن الرضي يقول : أن تضمن الفعل أولى بل واجب ، ولا يرى أناة بعض الحروف عن بعض .

(١١) وأن ابن هشام يميل إلى عدم التجوز في الحروف .

(١٢) وأنه لم يعين المخالف في قياس التضمنين ، حتى يعلم مقدار رأيه .

(١٣) وأن أكابر القوم قد عرفوا فضل التضمنين ، فخرجوا عليه عبارات لم تفهم إلا به .

(١٤) وأن التضمنين النحوي ، ما درج عليه ابن قيم الجوزية ، والتضمنين البياني ، ما درج عليه كثير من المتقدمين والتأخرين وخصوصا الزمخشري .



فصل

(في طريق التضمين)

قد بين ابن قيم الجوزية ، طريق التضمين النحوى ، وبين الرغشرى طريق التضمين البيانى ، ومن كان مثلها عرف الطريق وبينه ، فاتبه المقلاء ، فابن قيم الجوزية سار على الغالب ، فقرر أن التضمين يحصل بأقامة الصلة ، مقام الفعل المضمون ، فيدل الفعل المذكور وصلته على فعلين ، لأنَّ الفعل المضمَّن يدل على معنى بلفظه ، وعلى المضمون بالصلة المناسبة له ، وهى التى يتمدى بها غالبا أن ظهر ، وهذا من النحو ، وقد قدر الرغشرى في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) حالا ، يتعلق بها حرف الجر ، لأنه يناسبها لتتميها به ، فقال : يخالفون خارجين عن أمر ربهم ، وجرى على هذا السمد وغيره من البيانين ، وآنى أقول أن هذا من النحو أيضا ، لأنه بتقدير حال ، وقال الرغشرى في قوله تعالى : (الرث ألى نساكم) ، الرث كناية عن الجماع ، فاستعمل هذا التضمين في المجاز قصدا .

فظهر من هذا أن كل تضمين ، يصح أن يكون بيانيا ، ولو كانت هناك صلة ، تدل على المتروك كهذه الآية ، فالتضمين البيانى أعم من النحوى ، لأن النحوى لا يكون ألا من باب الصلات ، وهذا طريق لا يخفى ، وعجيب أن يقال ، أن التضمين غير قياسى ، لأنه لم يبين له طريق ، وهل هناك طريق أوضح من هذا ؟

الحقيقة والمجاز
في الدلالة على
العينين

وأذا لم يقصد المجاز قصدا ، كان التضمن من باب الحقيقة ،
لأن الفعل التضمن إذا دل على المضمون ، بأحدى الدلالات الثلاث ،
كان دالا عليه ، بطريق الحقيقة لا المجاز ، فدلالة الفعل على مرادفه
من باب الحقيقة ، لأنها دلالة مطابقة ، إذا تنويعي الفرق بين
الترادفين ، مثل رجب بمعنى وسع ، ودلالة الفعل على جزء معناه ، من
باب الحقيقة أيضا وهي دلالة تضمن ، مثل حرم بمعنى منع ، لأن
التحريم منع مخصوص ، وهو جزء من النعم المطلق ، ودلالة الفعل على
لازم معناه ، من باب الحقيقة أيضا ، لأنها دلالة التزام ، مثل هيج
بمعنى ذكر ، لأن التهيج مستلزم للذكر ، فهذه الدلالات المنطقية
الثلاث ، تدل بالوضع العربي على المعنى المراد .

وقد ذكر الشهاب الخفاجي طريق التضمن فقال ، (عند تعقبه
من قال : أني الفعل المذكور أصل والمضمون تبع له على الحال ،
وهذا أولى من عكسه) : أن ما ذكر من جعل أحدهما أصلا
والآخر حالا ، وقع من طمة القوم ، لكنه يحتمل أن يكون بيانا
لحال المعنى ، على أنه لا ينحصر في ذلك ، بل له طرق :—

١ — أن يكون المذكور تفعلا للمحذوف ، كما في قوله تعالى :
(وما فعلته عن أمري) . أي ما صدر فعله عن أمري ؛
لأن من صلة المصدر ، وهي مثلها . في قول شاعر يصف
مضيفا في صدر الأضياف عنه شيئا :

يمشون ربما فوق مُنته ينهون عن أكل وعن شرب

من هو

أي صدر تناهيهم ممناعن الأكل والشرب ، وفي القاموس
طلب حاجة حتى تهى عنها أو أنهى عنها ، أي تركها ،
وفي الأساس تنهى البحر ممنا ، فالتنهي هنا ليس ضد الأمر ،

بل هو الترك نفسه لا طلبه . اه بزيادة من شواهد
الكشاف ، لحج الدين افندى .

٢ — أن يكون المذكور مفعولا للمحذوف ، كما في قوله تعالى :
(فاستزلها الشيطان عنها) . أى أصدر عنها زلتها .

٣ — أن يمطف أحدهما على الآخر ، كما قدر في قوله تعالى :
(الرفت ألى نساءكم) . أى الرفت والافضاء ألى نساءكم .

٤ — أن يكون المذكور متعلقا بحرف جر ، كما قدر الرضى
في قوله تعالى : (إذا اكثالوا على الناس) ، بأذا محكوا
على الناس في الاكتيال .

٥ — أن يقدر المضمون صفة للمضمن ، كما في قوله تعالى :
(رسولا ألى بنى إسرائيل أئى) . أى رسولا ناطقا بأئى .

وقال الشهاب : ولا تنحصر طرق التضمن ، فقد يكون بنهر
ما ذكر ، كحذف أحد التعلين بدون صلة تنوب عن المحذوف ،
كما في قوله تعالى : (يأكلون في بطونهم نارا) .

ثم قال ايضا في تضعيف الرد على السعد ، (لما قال في حواشي
الكشاف : أن تقدير أحدهما حالا خروج على قانون التضمن) : هذا
غير وارد لائن طريقه لا تنحصر . فلم يبق اعتراض على قول صاحب
الكشاف في التضمن . (المؤلف)

والحق أن هذا كله ليس بطريق للتضمن ، وإنما هو بيان لمآل
طريق التضمن على رأى المؤلف .
البنى ، وتقدير يستقيم معه الكلام .

أما الطريق فهو أن يقصد المجاز قصدا ، إذا لم توجد صلة تناسب

المضمون ، مثل قوله تعالى : (فأما الله فاعلم ما لم يعلم) ، أو وجدت صلة تناسب المضمين والمضمون ، مثل قوله تعالى : (يأكلون في بطونهم نارا) ، ويكون التضمن حينئذ بيانيا ، وإذا وجدت الصلة وكانت تناسب المضمون فقط ، صح أن يكون التضمن نحويا ، ويكون حينئذ من باب الحقيقة ، لأن الصلة دليل على المضمون ، والحذف لدليل من باب الحقيقة ، نحو يخالفون بمعنى يخرجون ، وصح أن يكون التضمن بيانيا بالكناية . (المؤلف) .

فصل

(في التضمن البياني)

دخل في الأذهان ، أن التضمن البياني تقدير حال تناسب حرف الجر ، فيتعلق ذلك الحرف بتلك الحال ، لكونها تتمدى به ، ولا تناسب الفعل المذكور ، لأنه لا يتمدى بذلك الحرف ، والذي حدا بهم إلى ذلك قول الزمخشري السابق : فليحذر الذين يخالفون خارجين عن أمر بهم ، في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) .

وقال البيانيون : أن التضمن عندهم قياس اتفاقا ، لكونه قصد به المجاز قصدا ، ولكن هذا من النحو كما سبق ، وقال ابن كمال باشا : والحق أن التضمن البياني هو النحوي ، وأما جاء الوهم للسند من عبارة الكشاف ، حيث قدر في قوله تعالى : (فليحذر الذين يخالفون عن أمره) ، يخالفون خارجين عن أمر بهم ، فتوهم أنه تقدير لمامل آخر ، وليس كذلك ، بل هو تفسير لفعل المضمن . اهـ

ولا مرء في أن التضمن في هذه الآية ، يصح أن يكون نحويا ،

كما قال ابن كمال باشا ، لأن الصلة موجودة ، وتقدير الحال من النحو ،
والتضمنين البياني لا يتحتم ألا في الأفعال غير الموصولة ، مثل :
(فأما الله مائة عام) ، وبهذا لا يكون من باب الصلات ، وقول
ابن كمال باشا ليس بحجة ، فقد قال المتقدمون : أن من التضمنين
ما هو بياني وما هو نحوي .

فالبياني كل ما لم يجد فيه النحوي صلة ، وهو ضروري في بعض
الاحوال ، أذ ليس لكل فعل متضمن صلة ، تدل على المضمون ،
والآن وقد ثبت أن هناك تضمينا بيانيا ، وجب أن نعرف نوع
مجازة ، وهذه المعرفة لا تكلف أكثر من النظر فيما سبق ، فقد قال
الزمخشري : الرفت ألى النساء كناية عن الجماع .

اعطابق التضمنين
البياني
على الكناية

ولتوضيح المقام بانطباق التضمنين البياني على الكناية ، دون سواها
من أنواع المجاز يقال : ما هو محفوظ مفهوم ، وهو أن اللفظ إذا
اطلق وأريد به لازم معناه ، فلا يخلو الحال من أمرين : أحدهما أن
يكون معناه الذي وضع له مقصودا ، ليكون وسيلة ألى للمعنى المراد
بالكلام ، والثاني أن يكون المعنى الذي وضع له اللفظ غير مقصود في
الكلام ، والأول الكناية ، والثاني المجاز ، فالكناية في البيات ،
لفظ أريد به لازم معناه ، مع جواز ارادة المعنى الأصلي في الوضع ،
كلفظ طويل النجاد ، المراد به طويل القامة ، فإنه يجوز أن يراد به أيضا
طويل النجاد ، ولكن طويل القامة أم ، فكذلك في التضمنين ، المعنى
الطارئ لكناية أو الذي يناسب حرف الجر هو الأم ، وأن قيل : المعنيان
متساويان في الاهمية ، قيل : ما كان علة في التضمنين ، كان أم عقلا ،
وآلا لم يكن للتضمنين معنى ، وباقي المجاز لا يراد به المعنى الأصلي في
الوضع ، لوجود القرنية الصارفة عن أرادته ، وقد يكون من الاسباب

في انطباق التضمين على الكناية ، أن من الكناية ، ما يراد به النسبة ، وقد وردت عن العرب جل فعلية كثيرة ، يراد بها الكناية ، من ذلك ما يقال للملحد : (قد عير) ، أى جسر الايمان ، ولن يكثر الاسفار : (لا يضع المصا عن طاقه) ، وللمفتاب : (يأكل لحم أخيه) ، ولن عادي : (لبس جلد الثور أو جلد الأرقم) ، ولن تنيرت مودته : (قلب ظهر المجن) ، ويقال في الشيب : (عرض لملان ما يحسو ذنوبه ، وأقر ليله ونور غصن شبابه ، وفضض الزمان آبنوسه ، وقرع ناجذ الحلم ، وارتاض بلجام الدهر ، وأدرك زمان الحنكة ، ورفض غرة الصبا ، ولبي داعي الحجاب) ، ويقولون في الموت : (استأثر الله به ، وأسده الله بجواره ، ونقله إلى دار رضوانه ، واختاره للنقله من دار البوار إلى دار الأبرار) ، ويقولون لمن قتل : (ركب الاغر الاشقر) ، والأغر الاشقر الدم ، ومثل ذلك كثيرا جدا وهو كناية .

ومع أن الكناية أوفق أنواع المجاز ، بالنسبة للتضمين ، فقد قال السيد ما مؤداه : أن طريق الكناية فيه ضعف ، لأن المكنى به قد لا يقصد ، وفي التضمين يجب القصد إلى كل من المعنيين ، ورد عليه بأن عدم قصده أصلا غير مسلم ، وقلة قصده أو كثرة لا تثبت المطلوب ، لأن عدم إرادته في بعض المواضع ، لا ينافي إرادته في بعض آخر ، وبأنه لا معنى لتساوي المعنيين في القصد ، الا عند الترادف بلا مرجح لأحد المعنيين ، وهذا قليل جدا في التضمين ، لأنه دائما يرجح فيه المعنى الطاري .

ما ورد على
الكناية
والرد عليه

وأن قيل : للشروط في الكناية جواز إرادة المعنى اللازم ، والوجوب ينافيه ، قيل : أن الراد بالمجواز ، الامكان العام ، لاخراج المجاز ،

لا الجواز بمعنى الامكان الخاص ، الذى يدخل المجاز مع الكناية في هذا الامكان ، حتى لو وجبت ارادته في الكناية ، فخرج المجاز ، ورد أيضا بأنه ، لما استعمل التضمين استعمال الكناية ، لم ترد موردها الاكثر ، في عدم ارادة المعنى الاصلى ، لأن ورود التضمين على طريق الكناية رخصة ، والرخص اذا اشتهرت قيس عليها في الأصول ، كقياس الكره على المضطر ، وخائف المرض أو زيادته على المريض في التيمم ، وقياس كل صلب على الحجر ، والزل على التراب ، على أن وجوب قصد المعنى الاصلى ، في التضمين ، مع المعنى المجازي غير مسلم ، لأننا اذا تتبعنا أمثلة التضمين ، رأيناها واردة على نهج الكناية ، فلايمان من الامان ، وقد تضمن التصديق ، ولا يقصد معناه الاصلى ، ولا يخطر على بال كثير ، وهيجبه معناه آثاره وحركه ، ولم يرد منه ألا التذكير ، وأرأيتك لم يرد به ألا أخبرنى .

فصل

في حقيقة التضمين

التضمين النحوي : هو أجراه أحكام فعل أو ما يفهمه ، على آخر ليدل على معناه ، وقيل : أشراب فعل معنى فعل ، ليمطى حكمه ، وزاد بعضهم : ويدل على المتروك بذكر شيء من متعلقاته ، وقال الزغشري ما معناه : والأحسن أن يقال : ويدل على المتروك بذكر شيء من متعلقاته ، أو حذف شيء من متعلقات المذكور ، والتعريف الأول كاف ، لأن الأحكام أهم من ذكر الصلة أو حذفها ، ومن التعمد والازوم وغيرها ، ولأن المضمون قد يكون متمدًا بنفسه ، فلا تذكر

صلة لا أحدهما ، لأن ذكر صلة المذكور ينافي التضمين ، عندما يضمن
اللازم معنى للتعدي .

والبيان هو أن يستعمل الفعل في المجاز قصدا كما صرحوا به ، وهو
الحق الذي يشهد له كلامهم ، مثل الرفع الذي عدى بألى ، إيدانا بأنه
بمعنى الأفضاء الذي يعدى بها ، مع أن الرفع يعدى بالباء كما سبق ،
وقيل أن في هذا المثال ضعفا ، لأنه كناية عن مفرد ، ولا يصح
التجوز في المفرد ، بل يجوز في النسبة ، وقيل التجوز في النسبة غير
التامة (وهي النسبة التي أفضى بها المذكور إلى صلة المضمون) ، جائز
لأنها معمول له ، أما التجوز في النسبة التامة ، وهي النسبة التي بين
الفعل مع المتعلق وبين الفاعل ، فهو المقبول ، ولا كلام فيه ، وهذا
معنى قولهم : إنما يكون التضمين مجازا إذا استعمل في المجاز قصدا ،
لأنهم قالوا : لا مجاز قطعا بمجرد تغير الصلة ، فإذا كان التضمين في
مفرد كالرفث فقط ، فلا مجاز ، وإذا كان في جملة خبرية أو إنشائية ،
مثل : (يؤمنون بالغيب) ، بمعنى يعرفون ، وأرايتك بمعنى أخبرتني ، فهو
جائز ، وأقول (المؤلف) : « أن الرفع غير مفرد لأنه مصدر
ومنهاء رفثكم والتقدير أن ترفثوا إلى نسائكم ففيه معنى الفعل
والفاعل » .

التجوز في النسبة
غير التامة

وبهذا يعلم أن حقيقة التضمين البلاغي ، استعمال فعل مذكور
بمعنى فعل متروك ، مع جواز أرادة معنى الفعل المذكور ، وهذا هو
الكناية ، التي لا تتحقق ألا بنسبة الفعل إلى الفاعل ، وهو كما سبق
أعم من التحوي ، إذا استعمل قصدا في الكناية عن نسبة ،
سواء أكانت هناك صلة أم لا .

والتضمين نوع ظريف من الأيجاز الذي هو البلاغة ، فالبيان

أهل
كل تضمين

يستعمله للأغراض البلاغية ، والنحوى يستعمله لدلالة الصلة على الفعل المضمون ، وهذا إيجاز أيضا ، لا يقدر عليه إلا عظم الدراية في باب الصلات ، وأحد التضمينين ليس بأقل خطرا عن الآخر ، ألا بالاستعداد القطري ، فمن رزق الأغراض البلاغية ، وعرف دلالة الأفعال على أفعال تؤدي معناها ، بعبارة رائمة ، كان أقل تمبا بمن يتبع الأفعال ، فيعرف الصلات التي تتفق وكل فعل .

فصل

في بحوث التضمين على ما سبق من دراسته

قال الحفيد المروى ، في كتاب الدر النضيد ، عند البحث في علوم البلاغة : نكتة التضمين أن يقصد بلفظ فعلٍ معناه الحقيقي ، ويلاحظ منه معنى فعل آخر يناسبه ، ويُبدل عليه بذكر ما يتعلق بالآخر ، وهناك أمجاث ثلاثة :

الأول : أ المضمَّن أصل أم المضمون أصل ؟

الثاني : أيُّدل الفعل المضمَّن على المضمون بلفظه ، أم بالصلة ، أم بالكناية ، أم بالتبعية ؟

الثالث : في قياس التضمين .

البحث الأول : أنه قد يجعل المذكور أصلا في الكلام ، والمحذوف قيدا له ، كما في قوله تعالى : (لتكبروا الله على ما هداكم) . أي لتكبروا الله حامدين على هدايتكم .

وتارة يـمكس ، فيجعل المحنوف أصلا ، والمذكور حالا ، كما في قوله تعالى : (يؤمنون بالفيـب) فقد قال صاحب الكشاف : أى يـمترفون مؤمنين ، أو مفعولا كما في قولهم : أحمد أليـك الله أى أنهى حمده أليـك ...

ثم الأصل جعل المتروك حالا ، على ما صرح به الزمخشري ، في تفسير قوله تعالى : (وأذا خلوا ألى شياطينهم) . أى خلوا مفضين ألى شياطينهم . (المؤلف) .

وقيل : جعل المتروك أصلا والمذكور حالا أشيع طرق التضمن ، وقال السيد في حاشية شرح المفتاح : أنه الأصل الأقيـس . فيكون قوله تعالى : (لتكبروا الله على ما هداكم) ، مؤلا بمعنى تحمدونه على ما هداكم مكبرين . (المؤلف) .

ثم قال الحفيد : وهنا وجه آخر لم يذكره القوم ، وهو عطف المتروك على المذكور ، أو جعل المذكور كناية عن المتروك ، كما في قوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث ألى نسائكم) .

أى الرفث والأفضاء ، فإنه لا معنى لتقييد الرفث بالأفضاء ، ولا لتقييد الأفضاء بالرفث ، إذا جعل أحدهما حالا من الآخر .

وأقول إذا جعل الرفث كناية ، دل على الكلام المتضمن لما يستقبح ذكره بلفظه ، وعلى لازم منناه ، وهو الجماع بالكناية .

أصل
من الرفث

قال الراغب الاصبهاني : الرفث كلام متضمن لما يستقبح ذكره ، من ذكر الجماع ودواعيه ، وجعل الرفث كناية عن الجماع ، في قوله تعالى : (أحل لكم ليلة الصيام الرفث ألى نسائكم) ، تنبيها على جواز دماهن

ألى ذلك ، ومكالمتهن فيه ، وعدى بألى لتضمنه معنى الأفضاء ، وقوله تعالى : (فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى الحج) ، يتمل أن يكون نهيا عن تماطى الجماع ، وأن يكون نهيا عن الحديث فى ذلك ، أذ هو من دواعيه ، والأول أصح . . .

البحث الثانى : أنهم اختلفوا ، فذهب بعضهم ألى أن اللفظ مستعمل فى معناه الحقيقى ، واللفى الآخر مراد بلفظ محذوف ، يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته ، ولا كانت مناسبتة للذكور ، بمعونة صلاته قرينة على اعتباره ، جمل كأنه فى ضمن المذكور .

وذهب الآخرون ألى أن كلا المعنيين مراد بلفظ واحد ، على طريقة الكناية ، واعترض عليه ، بأن اللفى الكنى به فى الكناية لا يقصد ثبوته ، وفى التضمنين يجب القصد ألى ثبوت كل من المضمين والمضمون ، وقد رد المنفرد على هذا الاعتراض ، بأنه ليس هناك أمر لفظى ولا معنى ، يقتضى ألا يكون الكنى به مقصود الثبوت فى الجملة على الاستمرار ، فى بعض الأمثلة ، فلا قصور فى جمل التضمنين من جملة ذلك البعض ، (ولا يفوتنا أن المذكور قد يكون أصلا والمذكور حالا وقد يكس كما سبق) . (المؤلف) .

وقد اختار السيد : أن الفعل مستعمل فى المعنى الأصلي أصالة ، ومعنى الفعل المضمون مقصود تبعا ، من غير استعمال أو تقدير أصلا ، وهنا قال المنفرد ردا على هذا : قد يقصد للتروك أصالة ، فأنه قد يحمل أصلا والمذكور حالا ، وقد يكس ، مع أنه قد ينصب الفعول به بفعل قاصر ، لتضمنه معنى فعل متمد ، فلا بد من استعمال اللفظ فيه أو تقديره ، ثم قال : والحق أن تلك الطرق والوجوه المذكورة ، لا تطرد فى جميع المواد ، بل تختلف بحسب القرائن والمواد .

البحث الثالث : أن المفهوم من الرضى ، في بحث أفعال القلوب
أن التضمنين قياسي ، ويؤيد ذلك ، أن القوم يمتدرون التضمنين فيما
يحتاجون إليه على الإطلاق ، لكن صاحب الغنى ، نقل عن بعضهم
أنه ليس بقياسي ، من غير أن يرد كلامه . اهـ بزيادة واختصار .

فصل

(في اقوال السابقين في قياس التضمنين)

قد كان فيما مضى مقلع ، لمن يخالف في قياس التضمنين ، وتقرير
مجمع اللغة العربية للملكى ، قياس التضمنين حجة بالغة ، لأن المجمع كون
من علماء العرب والمستعربين ، ولكن اللبائح العملية إذا تكررت
زيادة تفهم حلت ، كما جات حقيقة علمية ، وخلصنها من الاضرار
والشكوك ، وقد بين أستاذنا العظيم ، (الشيخ أحمد الأسكندري) ،
أغراض القرار ، وطبقه على العلم تطبيقا ، لا يجمل مجالا لأحد في القول ،
فأظهر صحة القرار ، وأرشد إلى حسن استعمال التضمنين ، وعظم
قصده لتعميم ثلاثة بلاغة ، فأصبح هذا القرار أجماعا للعالم العربي ،
لا يخالف مجال من الأحوال ، كما أصبح التكلم في قياس التضمنين ،
بعد هذا القرار تاريخيا ، يراد به حقائق علمية ، سبق التكلم فيها ،
وبهذا المعنى أذكر ما قيل فيه ، وهو بموت الله سبحانه وتعالى ،
لا يزيد القياس ألا وضوحا ، والقرار ألا رفعة على ما سبقه من الخلاف .

وأتى قبل ذكر ما قيل ، أصرح وأنا متأكد مطمئن ، مراتح
القواد ، بأن هذا القرار صير كل تضمنين سابق أو لاحق ، قياسيا

بلا مرأه ، (لأنه صدر من أهل المعرفة) ، وبأن هذا القرار قد حال بين تضميننا وبين الاعتراض عليه ، ما دام لنرض ، وهذا خير ما برام .

قال من اشقبه في قياس التضمنين : أن طريقه لم يبين اللهم
ألا قولهم : أن المضمن ، أما مرادف ، وأما جزء ، وأما لازم للمضمون ، على أن هذه الدلالات ليست بمطردة ولا منعكسة ، لأن كل تضمين ليس بهذه الدلالات ، وليس كل ما يدل بها يجري فيه التضمنين ، وليس كل فملين ليا بهذه الدلالات ، يتمتع فيها التضمنين ، والرد على هذا : أن الطريق هو أناة الصلة ، أو قصد المهاز ولا ثالث لها .

وقال : أن الدفع إذا تعدى بأى ، اقتضي معنى الانالة والتقريب ،
وأذا تعدى بعن ، اقتضي البعد ، فالتضمنين في الفعل ، يجمع بين الضدين ، والرد على هذا : أن في اللغة العربية كلمات كثيرة ، تدل على الضدين بالوضع العربي ، فكيف يكون ذلك سببا ، مع أنه لم يخرج الكلام عن سنن العرب .

وقال : أن السمع لا يستلزم الأجابة في قولنا : سمع الله لمن
حمده ، والمجلة لا تستلزم السبق ، في قوله تعالى : (أعجلتم أمر ربكم) .

وقال : لو كان التضمنين مختصا بالمرادف والجزء واللازم ، لكان هذا
مفهوما بفهم الفعل ، فلا يحتاج إلى تضمين ، ويرد على هذا ، بأن هذا الفهم جاء من طريق الصلة أو العكناية ، لا من طريق الوضع ، فلولاها لفهم الفعل المذكور ، على ما وضع له في الأصل .

وقال : إذا كانت التمديد بالحرف فيه نوع من التضمين ، وتضمن معاني الحروف ليس بقياس ، فكيف يدعى القياس في التضمين ، ورد على هذا بأننا لو تأملنا تمديد الفعل بحرف ما ، وجدناه بتضمين الفعل معنى فعل يعنى بذلك الحرف ، فالتضمن هو الصحيح لاستعمال فعل مكان آخر ، وليس استعمال حرف مكان آخر هو المميز للتضمن ، لأنه قد اعترض على عبارات خرجت فيها الحروف عن معانيها ، ولم يصح فيها التضمن ، أما ما صح فيه التضمن فلا اعتراض عليه .

وقال : أن الأفعال إذا كانت تتمدى على سبيل التضمن ، ومعانيها ليست بلازمة ، فكيف يدعى أن التضمن يحتاج لزوم ، ورد على هذا بأن اللزوم ضروري في التضمن ، وأما المقول أهمية أحد المعنيين ، وهو الطارئ غالبا ، وهذا اللزوم مستفاد من الصلة أو الكناية .

وقال : أنه لو جوز التضمن قياسا ، لجوز للكلمة ، وهم في غنى عنه بفهم واجتهادهم ، ورد على هذا بأن ما جاز للكلمة ، جاز لهب التكل ، ومريد الفضل ، وبأن التضمن ليس بخصوصية للرسالة حتى لا يقربه سوامم .

ومن قاس التضمن قال : أنه لما كان بعض الأفعال لا يقبل بعض الحروف بنفسه ، لأنه لم يتمازف تمديته به وضما وعرفا ، ضمن هذا الفعل معنى فعل آخر ، يقبل ذلك الحرف ، وهذا الأمر يصلح أن يكون مقياسا ، ولأن القياس في اللغة وحده ليس بمستقيم ، بل هو ضابط يستأنس به عند الاستعمال ، ثم أن يعزز هذا الضابط بالسام أو أجمع أهل الرأي .

وقد ورد السام ، وقد أجمع أهل الرأي ، الذين يعتد بكلامهم من

التقديمين ، فاعتبر هذا القياس أصلا من أصول اللغة ، ولا يقال : أن هناك خلاف في القياس ، وهذا يناق الأجماع ، لأن الأجماع حق للمجتهدين ، الذين يمتد برأيهم فقط ، ولو كانوا ثلاثة أو اثنين ، وليس للعقل ومن يلحق به حق في الأجماع ، لأنهما ليسا من أهله ، فن يشبه للمازني ، وأبا حيان ، وابن جني ، والرضي ، والأثير ، وكل من قاس التضمنين ؟ ومن هو المخالف في القياس ، حتى يعلم مقدار رأيه ويرد عليه ؟

والفهوم من الرضي في بحث أفعال القلوب ، أن التضمنين قياسي ، ويؤيد ذلك أن القوم يمتدرون التضمنين فيما يحتاجون إليه على الإطلاق ، لكن صاحب المغنى ، نقل عن بعضهم : أنه ليس بقياسي ، من غير أن يرد كلامه .

والحمد لله قد أجمع الآن علماء مجمع اللغة العربية للسكري ، على قياس التضمنين ، وجواز استعماله ، بالنسبة لمن يعرف الأغراض .

ولا يقال : أن أقوال السابقين لم تمت بموت قائلها ، فأول الأجماع قد أملت هذه الأقوال ، كما هو ثابت ، لأنه كان يصح أجماعهم بعد اختلافهم ، لو عرفوا الحق ، كما عرفه علماء مجمع اللغة العربية للسكري .

على أن التضمنين النحوي يجمع على قياسه ، إذا قدرت الأقوال حق قدرها ، فهو من باب الحذف لدليل ، والبيان لا خلاف في قياسه مطلقا ، ومن قال بعدم القياس من النحاة ، إنما نظروا إلى استعمال الحروف بمناسبة وغير مناسبة ، وسماع وغير سماع ، كإن عقيل ، وهذا ما نهي عنه المجمع في قراره ، وفي توضيح هذا القرار ، وفي أشارته إلى معرفة الفرض البلاغي قبل الاستعمال ، فلا فوضى إذا عرف الفعل

الضمنون ، وُدُلَّ عليه بمصلة تلامُّه ، لنرض بلاغى ، إذا كان التضمين من باب العمليات النحوية ، أو استعمل الفعل بمعنى فعل آخر قصدا ، لنرض بلاغى مع مراعاة النسبة بين الفعل والفاعل ، إذا كان التضمين بيانيا بالكناية ، فالتضمين النحوى قائم على المذهب لدليل ، وهذا قياسى ، والكناية عن النسبة في الأفعال مسموعة مقبولة ، ولا تتوقف على عدم سماع التضمين ، فالتضمين بقسميه قياسى .

حكومتنا الرشيدة ويشبه القول فى التضمين الآن ، القول فى الوقف الأهلئ ، الذى مُعزِّزَت صحته ، بعمل الحكومة ، بناء على أقوال فقهية صحيحة ، مع وجود أقوال أخرى بصدى صحته ، ولكن الصواب ما أخذت به حكومتنا الرشيدة .

ولقد كانت الأقوال كثيرة فى التضمين ، وأن كان أصحاب الرأى فى الأصول العربية ، وفى العالم العربى ، هم القائلون بقياسه ، فأخذت حكومة جلالة مولانا الملك العظيم الرشيدة ، وفقها الله لنفع البلاد ، بأحسن الأقوال ، وأكثرها انطباقا على العمل ، وقرر المجموع قياس التضمين ، لترقية التعليم وأحياء معالم اللغة وسهولة التعبير .



(فائدتان)

- (١) ذهب الظاهرية إلى نفي وقوع المجاز في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف لأنه كذب ، وُرد عليهم ، بأن المجاز يمتاز عن الكذب بأمرين : أحدهما التأويل ، وهو جعل المشبه فردا من أفراد المشبه به ، ولاتأويل في الكذب ، وثانيهما القرينة الصارفة ، عن أرادة المعنى الموضوع له بخلاف الكذب ، فأن صاحبه لا ينصب قرينة على خلاف الظاهر ، بل يبذل جهده في ترويح ظاهره . ١٠ هـ
- (٢) قد بقي من أقسام التضمين : التضمين للمروفي ، والتضمين البديعي ، وهما ليسا من باب الصلات .

فصل

(في الأثابة والتضمين)

في الدرر القوامع أن قول الشاعر :

أذا رضيت على بنو قيس لعمري الله أعجبنى رضاها

استشهد به على أن على بمعنى عن ، وفي النمامية : ويحتمل أن

يكون رضيت ضمن معنى عطفت . ١٠ هـ

فقولهم أن على بمعنى عن ، دليل زعلى مقارضة الحروف ، ومقارضة

الحروف شيء سهل ، ألا أنها لا تدل على شيء من المجاز ، الذي هو أبلغ من الحقيقة .

فالإنابة على هذا قسطن : أنابة فعل عن فعل ، وهي التضمين ، وفيه ما علم من البلاغة ، وأنابة حرف عن حرف ، وتخف كلما اقترب معنى أحدهما من معنى الآخر .

ويؤيد الإنابة ما نقل عن الراغب عن أبي محمد البصري : أن عن تستعمل أعم من على ، لأن عن تستعمل للجهات الست ، ولذا صح : إذا رضيت على بنو قشير . . .

يحمل على التفضيل
التي تدل بالحرف
ويؤيد التضمين ما نقله صاحب الدرر اللوامع ، وشارح شواهد
الغنى عن الكسائي : أن رضيت حمل على تقيضه ، وهو سخطت ،
وقول ابن جني في الخصائص : وكان أبو علي يستحسن قول الكسائي :
لما كان رضيت ضد سخطت ، عدى رضيت بعل ، حملا للشيء على
تقيضه ، كما يحمل على نظيره ، (وأقول : أن هذا الحمل هو تضمين
رضيت على معنى لم تسخط على) ، وهذا تضمين فعل مثبت ، معنى
ضده النفي ، فلا يتغير للنفي .

ولقد نشأ عن النيابة في الأفعال الوصولة أمور :

١ - أن الكوفيين والجمهور ، يقولون بنبابة بعض الحروف
مطلقا عن بعض ، لقلة التصرف ، ولقد شاعت هذه النيابة
وذاعت ، وأن لم تكن من البلاغة في شيء ، ولقد
زيفها ابن هشام كما سبق ، وقال ابن يعقوب : أن اللغة
قوانين ثابتة ، ولكل حرف استعمالا خاصا ، وأن البصريين
وحذاق النحاة ، يضمنون الفعل معنى الفعل .

٢ — أن التضمين على ما قاله كثيرون ، جائز في النسبة الناقصة ،
وهي التي بين الفعل ومتعلقه ، وبين فعل آخر ، بدون
نظر ألي الفاعل .

٣ — لا يذهب عن اللّهن دائماً ، أن الحرف ليس له معنى ، ألا
مع الفعل ، وأن الفعل له معنى في نفسه ، فأول ما يظهر
خروج الفعل عن معناه ، ألي معنى فعل قريب منه في
المعنى ، وبهذه الطريقة حلت مشاكل ، وخرجت أمثلة
لا حصر لها على التضمين .

فلو نظر ألي كل فعل متقلقل مع حرف الجر في موضعه ، فضمن
معنى فعل آخر يتمدى بالحرف المذكور ، وألي كل حرف جر متخلخل
في موضعه مع الفعل ، فضمن هذا الفعل معنى فعل يتمدى بهذا الحرف
لما فرضنا للحرف معنى ، يدعو ألي نيابته عن آخر ، ولما خولفت
القاعدة المشهورة ، وهي ليس للحرف معنى في نفسه ، بل كما تناطح
عزّان في قياس التضمين ، فسبحان من جبل الانسان على النسيان ،
وسبحان من لا يختلف كلامه .



الباب الخامس

﴿ في الفعل الموصول والظرف المستقر ﴾

فصل

(في الفعل الموصول)

جر محمد وخالد والنزل في قولنا ، عجبت من محمد وذهبت إلى خالد
وخرجت من النزل ، لأن الأفعال قبلها ضميعة عن وصولها وأفضائها
إلى الأسماء بعدها ، كما تضي غيرها من الأفعال القوية الواصلة إلى
المفعول ، وإلى المفعولين بلا صلة ، ألا ترى أنه يقال : فتح محمد الباب ،
فيفضي الفعل بعد رفع محمد إلى نصب للمفعول وهو الباب ، وأنه يقال : أعطيت
السائل درهما ، فيفضي الفعل إلى نصب مفعولين بعد رفع الفاعل ، لأنه في
الفعل قوة ، أفضت إلى مباشرة الاسم ونصبه ، وأنه من الأفعال
أفعال ضمفت عن تجاوز السائل إلى المفعول ، فاحتاجت إلى حروف
تستعين بها على تناوله ، والوصول إليه ، نحو عجبت من محمد ، وذهبت
إلى خالد ، وخرجت من النزل ، فسميت هذه الأفعال بالأفعال الموصولة ،
ولو قلنا عجبت محمدا ، وذهبت خالدا ، وخرجت منزلا ، أو مررت
بجفرا ، لم يميز ذلك ، لضعف هذه الأفعال ، في العرف والاستعمال ،

عن أفضائها إلى هذه الأسماء بنفسها ، على أن ابن الاعراب قد حكى :
مررت زيدا ، فكأنه أعمله بحسب الاقتضاء ، (التضمين) ، ولم ينظر
إلى الضعف ، وقيل : هذا شاذ .

وقد رفدت هذه الأفعال الضعيفة ، بحروف الأضافة ، التي وصلها
إلى الأسماء كما تقدم ، وخص كل قبيل من الأعمال للوصلة ، بقبيل
من الحروف للوصلة أيضا ، وقد تتداخل هذه الأفعال فيشارك بعضها
بعضا ، في الحروف للوصلة كما سبق ، وقد تقدم أن حرف الجر مع
الاسم المجرور في موضع نصب بالقمل ، ويستدل على ذلك بأمرين :

الاول معنوي وهو : أن عيرة الفعل التمدى بحرف الجر ، عيرة
ما يتعدى بنفسه ، إذا كان في معناه ، ألا ترى أن قولنا : مررت
بزيد ، معناه كمنى جزت زيدا ، وانصرفت عن خالد ، معناه كمنى
جاوزت خالدًا ، فكأن أن ما بعد الأفعال التمدية بنفسها منصوب ،
فكذلك ما كان في معناها ، مما يتعدى بحرف الجر ، لأن الاقتضاء
واحد ، ألا أن هذه الأفعال ضعفت في الاستعمال ، فافتقرت إلى مقو ،
وكان جر ما بعدها فارقا ، بين الواصل بنفسه والواصل بصفة .

الثاني لفظي وهو : أنك تنصب ما عطفته على الجار والمجرور ،
نحو مررت بزيد وحمرو ، وأن شئت فقل وحمروا ، فالحذف على اللفظ ،
والنصب على الوضع ، وكذلك الصفة نحو مررت بمحمد الطريف
بالحذف والنصب ، فهذا يؤذن بأن الجار والمجرور في موضع نصب ،
ولذا قال سيبويه : أنك لو قلت مررت بزيد ، فكأنك قلت مررت
زيدا ، يريد أنه لو كان مما يجوز فيه أن يستعمل بنفسه حرف جر ،
لكان منصوبا .

حرف الجر يتنزل منزلة جزء من الاسم ، من حيث أنه كان وما بعده في موضع نصب ، ويتنزل منزلة جزء من الفعل ، من حيث أنه تمضى به ، فصار بمنزلة الهزمة أو التضميف ، من نحو أذهبت زيدا وفرحته .

فصل

(في شروط الفعل الموصول)

غواء عبارات النحاة : أنه لا يتعلق حرف الجر ألا بفعل تام متصرف ، ولكن ما ورد في كلام العرب يخالف ذلك .

وقد قال اللطلميني : أن أصل المتوافقين معنى ، أن يتوافقا حكما ، وقد أرجع النحاة إلى هذا الأصل أمورا كثيرة ، منها :

١ — نصب المضارع بعد الفاء المسبوقة بـ (أو) المشرية بمعنى ليت ، نحو قوله تعالى : (فلو أن لنا كرة ففككون من المؤمنين) .

٢ — فهم النفي من الاستفهام ، نحو هل يفعل هذا ألا حكيم ؟

٣ — إعطاء النسوب حكم المشتق . (نحو أقرشى جدّه) ؟

٤ — إعطاء المعرفة حكم النكرة ، فتقع حالا . (آمنت بالله وحده) .

٥ — تعلق الظرف وشبهه ، بالاسم الجامد للتضمن معنى الفعل ،
كقول الشاعر :

أسد على وفي الحروب نعمة ريداء تحفيل من صفيح الصافر

أسد على ، بمعنى ألتشجع على ، أو أشجاع على ؟

٦ — تعلق الظرف أو شبهه ، بالحرف للضمن معنى الفعل كقوله :

فكانه في الحسن صورة يوسف وكأنني في المزب قلب أبيه

وقال ابن هشام في أحكام ما يشبه الجلة (وهو الجار والمجرور والظرف) : لا بد من تعلقها بالفعل ، أو ما يشبه الفعل ، أو ما أول بما يشبه الفعل ، أو ما يشير إلى معنى الفعل ، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودا قدر .

فمثال ما تعلق بالفعل ، قوله تعالى : (أنعمت عليهم) ، ومثال ما تعلق بما يشبه الفعل ، قوله تعالى : (غير المنضوب عليهم) ، وقول ابن دريد :

واشتمل المبيض في مسودة مثل اشتعال النار في جزل الغضا

أي حيث علق في الثانية باشتعال .

ومثال التعلق بالاسم المؤول بما يشبه الفعل ، قوله تعالى : (وهو الذي في السماء آله وفي الأرض آله) . أي وهو الذي هو آله في السماء ، وهو آله في الأرض ، فلا يجوز أن يقدر ، آله مبتدأ ، وفي السماء خير ، غلط الصلة من العائد ، وآله اسم ، بدليل أنه يوصف ، مثل آله واحد ، ولا يوصف به ، ومنه قول الشاعر :

وأن لساني شهدة يشقني بها وهو على من صبه الله علم

أى وهو علقم على من صبه الله عليه ، لتأول علقم بشديد .
ومثال التعلق بما فيه رائحة الفعل ، قولهم : فلان حاتم في قومه ،
لتأول حاتم بكرم .

وقد أيجز في قوله تعالى : (وهو الله في السموات وفي الأرض) ،
أن يتعلق الجار والمجرور بالله ، لما فيه من معنى المعبود ، أو المسمى
بهذا الاسم .

ومثال التعلق بالمحذوف ، قوله تعالى : (وألى نمود أخام صالحا) .
أى وأرسلنا ألى نمود أخام صالحا ، ومنه باء البسمة ، وهو كثير في
القرآن الكريم ، ومع ما سبق من تعلق الجار والمجرور بالاسم
الجامد ، مثل أسد وحاتم لتأولهما بالمشق ، وما سبق من تعلقها بحرف
الغنى ، مثل كأن لا نه بمعنى الفعل (أشبه) ، نرى بعض النحاة
يختلقون في تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص والجامد ، مع أن
الفعل أولى مما كان حاله .

(التعلق بالناقص)

أما الأفعال الناقصة ، فقد احتج السيد ، والقاسمى ، وابن جنى ،
والجرجاني ، وابن برهان ، والشاويين ، أنها لا تدل على الحدث ، والذي
يسمى هذا القول ، يوافق هذه الشخصيات النحوية على ذلك ، مع أن
هذه الأفعال تدل على الحدث ، وألا كان قولنا كان زيد غنيا ،
هو عين صار زيد غنيا ، مع أن بينهما فرقا ، لكن بقى ، أن
بطلان الحجة لا يمكن في نفي المدعى به ، ولا شاهد لمن يدعى

التعلق بها ألا القياس ، وهو وأن كان عدلا ، فأتينا لا ندرى
أستعمله أهل اللسان أم لا ؟

ولقد تحفظ القوم من التعلق بالناقص ، فقالوا : أن الأفعال الناقصة
روابط للأخبار ، وقبوع ، فأن كانت الأخبار مشتقة كان التعلق
بالأخبار ، وأن كانت جامدة وتضمنت معنى المشتق فهي أليق بذلك
أيضا ، ألا أن يمنع مانع في الصورتين الماضيتين ، وأن كانت جامدة
ولا تتضمن معنى المشتق ، فالتعلق بالأفعال الناقصة أليق ، وقد زادوا
في هذا التحفظ ، فقالوا : أن كان ولا بد من التعلق بالأفعال
الناقصة ، فلا يعلق بها من الحروف المعدية ، ألا في ، ومن ، واللام ،
نحو كان الجير حجرا من قبل أحرقه ، وقد صار دقيقا من بعد
أحرقه ، أو لأحرقه .

وأذا تأملنا هذه الأمثلة ، الواردة من هذا ، وجدناها خاصة
بالظرف ، وليس العمل في الظرف بما يكاد ينكر ، لما فيه راحة الفعل ،
فضلا عن الفعل .

وفي شرح التسهيل : ومن مبطلات القول بأن هذه الأفعال لا تدل
على الحدث ، أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان ، لأن
الدال على الحدث وحده المصدر ، وعلى الزمان وحده اسم الزمان ،
ولا يخرج الفعل عن أصله ألا بدليل ، ومنها أنه قد صرح بمصدر كان
معتلا كقول الشاعر :

يبدل وحلم ساد في قومه القتي وكونك آياه عليك يسير

أقول : وهذا يناق عدم دلالة كان على الحدث ، الذي ظهر في
المصدر ، وظهر أثره وهو العمل نيابة عن الفعل .

والذي يظهر من أقوالهم : أن المتصرف من هذه الأفعال دال على الحدث ، فيتعلق به الجار والمجرور ، وغير المتصرف يتعلق الجار والمجرور بمعناه ، مثل أتى في ليس .

وجهة القول : أن القياس تعلق الجار والمجرور بالأفعال الناقصة ، وأن كان الاستعمال يأباه ، ولم يظهر له بمثال هو نص فيه ، لأنه لا يكون الفعل أقل من حرف المعنى . (كأن مثلاً) .

(الأفعال الجامدة)

وأما الأفعال الجامدة ، فقد منموا التعلق بها ، لأنها لا تدل على الحدث أيضا ، فهذا الباب مرتبط بما قبله .

وفي الرضي : أن ليس تدل على الحدث وهو الاتصاف ، وفي شرح الأجرومية للشيخ خالد : أن الذي يقول بصدد دلالتها على الحدث ، يريد أنها لا تدل على الحدث التام ، الذي يفيد مجرد أسناد الفعل إلى فاعله ، فلا ينافي ذلك أنها تدل على حدث ناقص ، لا تتم فاعله ألا بالمنصوب .

أما النص في تعلق الجار والمجرور بالأفعال الجامدة ، فهو ما نقله الأشموني رحمه الله ، عن شرح الكافية في آخر أفعل التفضيل ، وهو : وجهة القول في ذلك ، أن أفعل التفضيل إذا كان من فعل متمدد بنفسه ، دال على حب أو بغض ، عدى باللام إلى ما هو مفعول في المعنى ، نحو المؤمن أحب لله من نفسه ، وعدى بالي ، إلى ما هو فاعل في المعنى ، نحو المؤمن أحب إلى الله من غيره ، وإذا كان من فعل متمدد بنفسه ، دال على علم عدى بالباء ، مثل زيد أعرف بي ،

صلوات
التفضيل والتعجب

وأنا أدري به ، وأذا كان من فعل متمد بنفسه ، دال على غير ما تقدم ، عدى باللام ، نحو هو أطلب للشار ، وأفع للجار ، وأن - كان من متمد بحرف جر خاص ، عدى أفعل التفضيل بهذا الحرف الخاص ، لا بغيره ، نحو هو أزهدي الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأبعد من الشر ، وأحرص على الحمد ، وأجدر بالحلم ، وأجيد عن الخنا ، ثم قال : ولعل التعجب من هذا الاجتماع ، ما لأفعل التفضيل ، نحو ما أحب المؤمن لله ، وما أحبه إلى الله من غيره ، وما أعرفه بنفسه ، وأقطعه للعوائق ، وأغضه لطرفه ، وأزهده في الدنيا ، وأسرع إلى الخير ، وأحرص عليه ، وأجدر به ، ومن غضون هذا يظهر : أن باب التعلق بالجماد مفتوح على مصراعيه ، لأن فاعل التعجب من الجماد ، وأن سبب النفع هو السهو عن أقوال العلماء ، وما ورد من الامثلة ، وأنه لو كان القرآن من عند غير الله ، لوجد فيه اختلاف كثير .

(احرف المعاني)

وأما التعلق بأحرف المعاني ، فقد قال قوم : بمجوازه مطلقا ، ومنعه آخرون مطلقا ، وفصل بعضهم فقال : أن كان الحرف نائبا عن فعل حذف جاز ، على طريق النباة لا الأصالة ، وألا فلا ، وهو قول أبي علي القارسي ، وابن جني ، فأنهما زعما ، أن اللام متعلقة بيا ، في نحو يائيد .

والمحيزون مطلقا قالوا : أن التني عمل في الظرف (غداة) ، في قول كعب بن زهير :

وماسعاد غداة البين أذ رحلوا ألا أغن غضيض الطرف مكحول

وقالوا : إذا جاز لحرف التشبيه أن يمل في الحال ، فعمله في
الظرف أجدر ، ومثال حمل حرف التشبيه في الحال البيت المشهور :

كان قلوب الطير رطبا وبأسا لدى وكرها العناب والحشف البالي

وكل ما سبق إشارة إلى أن القياس لا يمنع تعلق الجار والمجرور
بأحرف للمعاني ، وإذا صح التمثيل بالبيت :

فكانه في الحسن صورة يوسف وكأنتي في الحزن قلب أبيه

. كان تعلق الصلات بحروف المعاني أهون من أن يحتج
له بما سبق .

(ما لا يتعلق بشيء من حروف الجر عند ابن هشام)

معلوم أن الذي لا يتعلق بشيء من حروف الجر ، ليس بصلة ،
وأما أتى به تنجيبا للفائدة ، والحروف التي لا تكون صلة كما قال
ابن هشام ستة : —

١ — الزائد من الباء ، ومن ، نحو : (وكفى بالله شهيدا . وما
ربك بغافل . ما لكم من آله غيره . هل من خالق غير
الله) .

٢ — لولا في قول بعضهم : لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، فذهب
سيبويه أنها جارة ولا تتعلق بشيء ، والأحسن أن يقال :
لولا أنا ، ولولا أنت ، ولولا هو ، قال تعالى : (لولا أنتم
لكننا مؤمنين) .

٣ — لعل في لغة من يحجر بها ، وم عقييل ، نحو :
... .. لعل أبي الفوار منك قريب

٤ — كاف التشبيه ، نحو محمد كاليد ، فزعم الأخفش وابن عصفور
أنها لا تتماق بشيء ، وفيه بحث ، لأنها إذا كانت اما
فسلم ، وإذا كانت حرفا فلا بد لها من متعلق ، كما
سبق في الكاف .

٥ — رب ، نحو رب رجل صالح لقيته ، لأن الفعل صفة ،
والصفة لا تعمل في الموصوف ، ولأن رب الصدارة ، وكأن
ابن هشام نظر إلى قول سيويه ، الذي أبطله ابن يعيش ،
كما سبق في رب ، مع أنه قال في المنى : ويجوز حذف
معداتها ، وقال : موضعها هي وجبرورها نصب ، في نحو رب
رجل صالح لقيت .

٦ — خلا وعدا وحاشا ، إذا خفضت بين ، لأنهن لتنجية الفعل
عما دخلن عليه ، مثل ألا ، وهذا عكس معنى التمعية ،
التي هي أيضا معنى الفعل إلى الاسم ، وهذا مخالف لما
تقدم ، في هذه الكلمات الثلاث ، إذا اعتبرت حروف جر ،
لأنها توصل عدم دخول ما بعدها فيها قبلها في الحكم ، فهي
على هذا حروف جر ولها متعلق ، كما سبق في خلا
وعدا وحاشا .

والصحيح الذي يعول عليه : أن الذي لا يتعلق بشيء من
حروف الجر هو الزائد ، وهو الذي يكون ذكره وحذفه على حد
سواء ، فلا يخل حذفه بالمعنى ، كما سبق في موضعه ، وأن كان

التشبيه ، ورب ، وخلا ، وعدا ، وحشا ، جاءت لمان لا تتحقق أذا
 حذفت ، وأما قولهم : أذا لم تقدر الكاف زائدة ، في قوله تعالى :
 (ليس كمثل شيء) ، لم يحصل التوحيد ، فضعيف ، لأن المعنى ،
 ليس كمنفسه ، أو صفته ، أو ذاته شيء .



فصل

(في الظرف المستقر)

بقي أن يقال : حروف الجر آتى بها ، لأفعال معاني الأفعال ألى
 الأسماء ، فما بالهم يقولون : محمد في الدار ، والمال لصالح ، ففى
 بهذين الحرفين ، ولا فعل قبلهما ، والجواب أنه ليس في كلام العرب
 حرف جر غير متعلق بفعل ، أو ما هو في معنى الفعل ، سواء أكان
 ذلك الفعل ملفوظا به كما تقدم ، أم مقدرا ، أما الملفوظ به فكقولنا :
 انصرف عن القبيح ، وذهبت ألى المسجد ، فالظرف متعلق بالفعل
 الذى قبله ، وأما المقدر فنحو قولنا الخير لصالح . تقديره الخير حاصل
 لصالح ، ونحو أبى في الدار . تقديره أبى مستقر في الدار أو استقر في
 الدار ، فثبت بما ذكر ، أن هذه الحروف آتى بها في الأصل مقوية ،
 وموصلة ، لما قبلها من الأفعال ، ألى ما بعدها من الأسماء ، وأنه
 قد لا يذكر الفعل أو شبهه ، لدلالة المعنى عليه ، وفي هذه الحالة ،
 يسمى الجار والمجرور ظرفا مستقرا بفتح القاف ، وشبه جملة ، ويعطى
 حكم الجملة ، فيقع خيرا كما تقدم ، ويقع صفة بعد النكرة ، وحالا
 بعد المعرفة ، وأما متى حذاق النحاة هذا الجار والمجرور بالظرف المستقر ،

لقول الزغشري : وقولك في الدار معناه استقر .

وهذا الموصول المحذوف ، يقدر تقديرًا يتفق وأصول اللفظة بتقدير المحذوف وقواعدها ، فلا خلاف في وجوب تقدير المحذوف فعلا ، في بابي القسم ، والصلة ، لأن القسم والصلة لا يكونان ألا جلتين ، وأما لم يميز في الصلة أن يقال : أن نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر ، على أنه خير لمبتدأ محذوف ، على حد قراءة بعضهم : (تماما على الذي أحسن) ، برفع أحسن ، لقة الرفع ، وأطراد أحسن ، على أنه فعل ماض .

وكذلك يجب تقدير الفعل في الصفة ، إذا كانت مثل رجل في الدار فله درهم ، أي ثبت في الدار ، لأنه مثل رجل يأتي في فله درهم ، وهذا في معنى الشرط ، والصفة كالشرط ، أما الخبر والحال والصفة التي ليست في معنى الشرط ، فيجوز تقدير المحذوف فيها بالفعل أو الوصف ، ولكن من قدر الفعل أكثر ، لأنه الأصل في العمل ، ومن قدر الوصف قال : أن الأصل في الخبر والحال والنعت الأفراد ، والفعل يتحمل ضميرا ، وتقليل المقدر أولى ، وليس هذا القول بشيء ، لأن الضمير لم يحذف ، بل نقل إلى الجار والمجرور قبل حذف الفعل أو الوصف ، فالمحذوف فعل أو وصف ، وكلاهما مفرد مخلو من الضمير ، ويجوز تقدير متعلق الجار والمجرور مؤخرا ومقدما ، ألا أن باب المبتدأ قد يرجع التأخير ، وقد يوجب ، إذا كان المقدر فعلا ، لوجوب تأخير الجملة الفعلية عن المبتدأ ، إذا وقعت خبرا عنه ، نحو محمد في الدار ، إذا قدر جلس في الدار .

ولما سبق من نقل الضمير من الفعل أو الوصف ، إلى الجار والمجرور ، وحذف الفعل أو الوصف بعد ذلك ، وتسمية هذا الجار والمجرور ظرفا مستقرا ، لا يسمى هذا الجار صلة ، ولا يكون الجار والمجرور من

باب التمديد بالصلة ، لأنها تحملا ضميرا ، وصلة الفعل لا تتحمل ضميرا ، لأن الفعل وحده هو الذي يتحمل الضمير ، إذا كان الجار والمجرور بعده صلة ، فدل هذا على أن الجار والمجرور قد صارا نائبين عن الفعل ، وبمعنى الفعل ، وفيها ضميره ، فلا يسمى المحذوف فعلا موصولا ، لأنه ليس فيه ضمير ، ولا يسمى الجار والمجرور فعلا موصولا ، لأنها نابتا عنه بعد حذفه ، ولا يصح ذكره معها كما سيحيى ولا يسمى الجار والمجرور صلة لتحملها ضمير المحذوف ، ولذا كان اللاحق بها عند الحذاق ، أن يسميا بالظرف المستقر .

الظرف المستقر
نائب عن الفعل
أو ما في مثله

وقد اختلف في الباء فقيلا : لا تقع الباء المديية ولا الكسرة مع مجرورها ظرفا مستقرا مطلقا ، وأجاز الأسفرائيني كونها مستقرة في الخير ، نحو الذي به ضعف ، (أى حضر مثلا) ، وقال القالى : وفيه نظر ، لأنه إذا جاز به ضعف والظرف مستقر ، فكذلك يجوز هل به ضعف ؟ وأن أراد : ألا تكون الباء مستقرة ، ألا أن تكون خيرا للبتدأ ، فقله : ألا أن يكون الكلام خيرا ياباه .

أى لأنه يفهم من كلامه ، أنه أراد بالخير ما ليس بأنشاء .
(للؤلف) .

وقد ظهر من هذا : أن الباء تكون مع مجرورها ظرفا مستقرا ، إذا كانا خيرا لبتدأ .



(فائدة)

الفرق بين الباء العددية والباء المكية : أن الفعل أن يقتضى بنفسه متعلقا بالباء مكية ، كالقسم ، والابتداء ، والمروء ، لاقتضاها مقعما به ، ومبتدأ به ، وممرورا به ، وأن لم يقتض متعلقا بنفسه ، بل بأرادة أوصول آره ألى شىء آخر ، لم يحصل قبل ، فالباء معدية ، نحو خرجت ، فإنه دل على خروجك ، ولم يقتض مخرججا ، فإذا أردت النقل أثبت بالباء ، لفائدة لا يقتضها الفعل نفسه ، فتقول خرجت به .

فصل

(فى مواضع الظرف المستقر)

قد علم أن الجار والمجرور نابا عن الفعل أو الوصف بعد حذفه ، وأن الضمير انتقل أليها ، وأنها إسميان ظرفا مستقرا ، كما إسميان شبه جملة ، وأن الجمل بعد النكرات صفات ، وبعد للمارف أحوال ، وهذا يساعد على معرفة المواضع ، التى لا يخرج عنها الظرف المستقر ، فواضعه هى التى يلزم فيها الربط بالضمير ، مثل الخير والصفة ، والحال ، والصلة ، من حيث أنه شبه جملة ، ويتحمل الضمير ، فيقع خيرا ، وصفة وحالا ، وصلة ، فتثال الخير محمد فى الدار ، ومثال الصفة رأيت طائرا على غصن ، ومثال الحال رأيت الهلال فى السماء ، ومثال الصلة رأيت ما فى يدك ، ويحمل الظرف المستقر الصفة والحال ، فى نحو يجبنى الزهر فى أكمامه ،

لأن المرفع المجنبي كالنكرة ، وفي نحو هذه ثمرة يانة على غصن ،
لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة .

أما ككون الظرف المستقر مرفوعا ، أو منصوبا ، أو مجرورا ، فهو
معلوم لأن الخبر مرفوع حتما ، والحال منصوب حتما ، والصفة تابعة
لمرفوع ، أو منصوب ، أو مجرور .

امراب الظرف
المستقر

فصل

(في حكم المرفوع بعد الظرف المستقر)

إذا اعتمد الظرف المستقر على نفي أو استفهام ، نحو ما في الدار
أحد ، ونحو أفي الدار أحد ؟ ففي المرفوع (وهو هنا أحد) وجهان :
الأول : أن يقدر فاعلا للظرف المستقر ، وهو الراجع عندالحذاق .

والثاني : أن يقدر مبتدأ مؤخرا ، وهو للشهور ، وكذا الحكم
أن تقدمهما موصوف ، أو موصول ، أو صاحب خير ، أو حال ، ولم
يتقدمهما نفي أو استفهام ، مثل حررت برجل في يده صقر ، وجاء الذي
في الدار أبوه ، وعحمد في المدرسة أخوه ، ورأيت محمدا عليه جبة .

ونحو في الدار محمد ، يوجب فيه الجمهور ، أن يكون محمد مبتدأ ،
والأخفى والكوفيون يميزون الوجيين : الابتداء ، والرفع على القاعلية
للظرف المستقر ، لأن الاعتماد عندهم على النفي والاستفهام ليس بشرط ،
ولذا يميزون في مثل قائم محمد ، أن يكون قائم مبتدأ ، ومحمد فاعل
سد مسد الخبر .

الأخفى
والكوفيون لا
يشتطون
الاعتاد

وقد اختلف في رافع التفاعل بعد الظرف المستقر ، ف قيل الفعل
 المهذوف ، وقيل الجار والمجرور لنيابتها عن الفعل ، والثاني المختار
 رفع العامل
 بعد
 الظرف المسعر
 بدليلين :

أحدهما : أن تقديم الحال التي عمل فيها الجار والمجرور نادر ،
 ولو كان العامل فعلا لجاز على غير قلة . تقول رأيت زيدا جالسا
 وجالسا رأيت زيدا ، على حد سواء ، وتقول زيد في الدار جالسا ،
 ولا تقول زيد جالسا في الدار ألا نادرا ، فالعامل في الحال الجار
 والمجرور ، إذن نابا عن الفعل ، ولو كان الفعل هو العامل لصح تقديم
 الحال عليه بلا ضرورة . قال ابن مالك :

وطامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يميلا
 ككتلك ليت وكأن وندر نحو سميد مستقرا في هر
 الثاني : أن الضمير المستقر في الظرف ، قد أكد في قول الشاعر :
 فأن يك جباني بأرض سواك فأن فؤادي عندك الدهر أجمع
 والضمير لا يستقر ألا في ماضيه ، فثبت أن عندك نائب عن
 الفعل ، لتحمله الضمير ، ولا يصح أن يكون أجمع توكيدا لفؤاد
 على الرفع ، قبل الناسخ ، لأن الطالب لرفع وهو الابتداء قد زال .

(فائدة)

ظرف المكان كالجار والمجرور في باب الظرف المستقر ، ويسمى حكمة
 بالضبط ، فيقع خبرا نحو : (والركب أسفل منكم) ، وصفة نحو رأيت

مطاراً فوق غصن ، وحالا نحو رأيت الهلال بين السحاب ، ومحتلا
 للصفة والحال ، نحو يمجني الزهر فوق الاغصان ، ورأيت ثمرة يانعة فوق
 غصن ، لما تقدم ، وصلة نحو : (ومن عنده لا يستكبرون عن عبادته) ،
 ويجوز أن يرفع الفاعل نحو على عنده مال ، على تقدير على استقر عنده
 مال ، ويجوز أن يكون مال مبتدأ وهو المشهور .

فصل

(في ظرف الزمان الذي يصلح أن يكون ظرفاً مستقراً)

قد تساهل بعض النحاة فقال : وحكم الظرف حكم الجار والمجرور ،
 والحقيقة أن الذي ينطبق عليه حكم الجار والمجرور بالانضبط ، هو ظرف
 المكان ، أما ظرف الزمان ، فيستظهر الفرق بينه وبين ظرف المكان ، في
 باب الظرف المستقر .

فحقيقة الظرف ما كان وماه ، وسمى المكان والزمان ظرفين ، لوقوع
 الحدث فيهما .

وقد يقع كل منهما خبراً عن المبتدأ ، نحو زيد يمينك ، والقتال
 اليوم ، وأما كل مكان يصلح أن يكون خبراً ، وليس كل زمان يصلح
 أن يكون خبراً ، لأن الظرف على ضربين كما مثل ، والمبتدأ على ضربين
 أيضاً : جثة نحو الجبل ومحمد ومطار ، وحدث وهو المصدر نحو القتال والقدرة .

فإذا كان المبتدأ جثة وأخبرت عنه بالظرف ، فلم يكن ذلك
 الظرف إلا من ظروف المكان ، نحو زيد عندك ، ومحمود يمينك ،

ولا يجوز الأخبار عن الجنة بطرف الزمان ، قال ابن مالك :

ولا يكون اسم زمان خيرا عن جنة وأن يفد فأخيرا

وأذا كان المبتدأ حدثا نحو السفر والقتال ، جاز الأخبار عنه بالزمان والكاف ، نحو الغزو لدى المقدرة ، والصبر عند الصدمة الأولى ، والسفر اليوم ، والقتال غدا ، والملة في ذلك أن الجنة قد تكون في مكان دون مكان ، نحو زيد أمامك ، فالأخبار عنها بمكان مخصوص مفيد ، وكذلك الحدث يقع في مكان دون مكان ، فإذا خصصته بمكان استفاد المخاطب ما لم يكن عنده ، وكذلك إذا أخبرت عنه بالزمان أفاد ، لأن الأحداث ليست أمورا ثابتة موجودة في كل زمان ، نحو الخطابة اليوم ، والسفر غدا ، فأنت المخاطب يعلم بذلك ما لم يكن عنده .

وأما الجئت فهي أشخاص ثابتة موجودة في الزمان كلها ، ولا معنى لاختصاصها بالمولد في زمان دون زمان ، فإذا كانت موجودة في جميع الأزمنة ، وقلت اليوم زيد ، أو الساعة خالد ، لم تعد المخاطب شيئا ليس عنده ، لأن التقدير زيد حال أو مستقر في اليوم أو الساعة ، وهذا أمر معلوم ، ولا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم أو الساعة ، لأن الزمان لا يتضمن واحدا دون واحد من الناس ، فإن قيل : أنهم يقولون : الليلة الهلال ، بنصب الليلة ، وقد قال امرؤ القيس : اليوم خمر ، فالجواب : أننا جاز مثل هذا ، لأن الكلام على تقدير مضاف محذوف ، والأصل حدوث الهلال الليلة ، أى ظهوره ، واليوم شرب خمر ، وغدا نظر في أمر ، وألى هذا أشار ابن مالك في البيت السابق بقوله : (وأن يفد فأخيرا) ، والقائدة تأتي من وجود قرينة تدل على الحدوث ، وهي ترقب طلوع الهلال ، وقول امرئ القيس

وهو يشرب : اليوم خر ، يدل على الشرب ، فأذا لم توجد قرينة لم
يُجز الأخبار بالزمان ، ولو قلت : زيد اليوم ، لمن يتوقع
وصوله لصح .

فالزمان يخالف المكان ، في أنه لا تجزى به عن الجثة ، وبهذا
ظهر أن أحكام الجار والمجرور ، تجزى على ظرف المكان باطراد ،
ولا تجزى على ظرف الزمان ، ألا إذا كان خبراً عن اسم معنى .



فصل

في حذف الكون العام والكون الخاص مع الظرف المستقر

قال التتائزاني في حاشية الكشف : إذا قيل زيد على الدابة نظر ،
فإن لوحظ مطلق الكون ثم صرف إلى الركوب بالقرينة ، فالتقدير
مستقر ، وأن لوحظ خصوص الركوب ابتداء فلفوا هـ . أي فالظرف
لفو ولا محل له من الأعراب . (المؤلف) .

ومعنى هذا أنه لا يقدر مستقر ، إذا أريد خصوص شيء مثل
الركوب ، بل يقدر الكون خاصاً ، مثل زيد ركب على الدابة ، أو
زيد راكب على الدابة ، لأن مستقراً عندم علامة الكون العام ، الذي
يجب حذفه ، إذا تعلق به الجار والمجرور أو الظرف ، وحينئذ يكون
كلا الجار والمجرور ، والظرف ، مستقراً فيه بفتح القاف ، لاستقرار
الضمير في كليهما بعد حذف التعلق به ، والضمير مستقر بكمز القاف .

معنى مستقر

ذكر الكون
الخاص وحذفه

وقيل الاستقرار معنى العامل العام في الجار والمجرور أو الظرف ،
بحيث يفهم بدهاة عند سماعه ، ولذا وجب حذفه لأن ذكره عبث ،
والظرف مع الاستقرار لغو ولا يتحمل الضمير ، بخلاف الكون الخاص ،
فأن الظرف معه لا يتحمل ضميرا ولذا يجب ذكره ، ولا يحذف
ألا لدليل ، فأذا قيل : زيد في المنزل ، ولم يرد أنه يقرأ ، أو يكتب ،
أو يصلي مثلا ، بل أريد كونه في المنزل كونا عاما ، بلا نظر إلى
القراءة والكتابة والصلاة ، وجب حذف الكون وكان عاما ، وأن
أريد أنه يكتب ، أو يقرأ ، أو يصلي ، وجب الذكر ، لأن الكون
خاص . هذا إذا لم يوجد دليل على الكتابة ، أو القراءة ، أو الصلاة ،
فأن وجد دليل للحذف جاز ، كما إذا قيل محمد في متجره ، والتلميذ في
مكتبه ، والصانع في مصنعه ، والباء في نهره مثلا ، فأن الكلام على
معنى محمد يبيع في متجره ، والتلميذ يتعلم في مكتبه ، والصانع يعمل في
مصنعه ، والباء يجرى في نهره ، والدليل قائم على المحذوف ، ويجوز
ذكره .

وقد يجب حذف الكون الخاص في الامثال ، والتفسير والقسم .

وقد زعم ابن عطية ، أن مستقرا قد ظهر في قوله تعالى : (فلما
رآه مستقرا عنده) ، وأنه في الآية هو الذي يقدر بالكون العام ،
ولكن الصواب ما قاله أبو البقاء وغيره ، من أن هذا الاستقرار
معناه عدم التحرك ، لا مطلق الوجود ، فهو ككون خاص ، والخاص
يجوز ظهوره ، ويجوز حذفه لدليل .

وقال ابن يعيش : « أن الظرف الواقع خيرا ، يجوز أظهار متعلقه
عند ابن جنى ، وعندى أنه إذا نقل ضميره إلى الظرف ، وحذف (أى
الكون العام) ، لم يجوز أظهاره ، لأنه قد صار أصلا مرفوضا ،

أما إذا ذكرته أولا ، فقلت زيد مستقر عندك ، فلا يمنع مانع منه « اهـ .
كلام ابن يعين .

وهذا ليس بغريب ، كما استغربه ابن هشام ، لأن الضمير
لم ينقل .

وموضع الكون
العام الذي
يجب حذفه
ويجب التعلق بمحذوف وجوبا ، في كل مواضع الكون العام ، وهو
يتحقق في خمسة مواضع :

١ - أن يقع الظرف صفة نحو : (أو كصيّب من السماء) .

٢ - أن يقع الظرف حالا نحو : (نخرج على قومه في زينته) .

٣ - أن يقع الظرف صلة لموصول نحو : (وله من في السموات
والأرض) .

٤ - أن يقع الظرف خبرا ، نحو : زيد في الدار أو عندك .

٥ - أن يرفع الظرف الاسم الظاهر نحو : (أفي الله شك) .

وبما ظهر الكون العام في الضرورة كقوله :

فكالمز أن مولاك عز وأن يهن فأنت لدى محبوبحة الهون كائن

وقيل أن كائنا في هذا البيت ، بمعنى ثابت مع الاستمرار ،
فالكون خاص .

وأما الكون الخاص ، فقد سبق أنه يجب ذكره ، إذا لم يدل

عليه دليل ، ويجوز حذفه لدليل ، وقد يجب حذفه ، وهذا في ثلاثة
مواضع :

١ - أن يستعمل للتعلق به محذوف في مثل ، أو شبهه ، فمثل
كقولهم لمن ذكر أمرا تقادم عهده : حينئذ الآن ، أي

كان ذلك حينئذ ، وسمع الآن ، وشبه للثلث مكفولهم
للمعمرس : بالرقاء والبنين ، بأخبار أعرست .

٢ - أن يتعلق بالحنوف حرف قسم ، غير الباء ، نحو قوله تعالى :
(والليل إذا يشئ) ، ونحو قوله تعالى : (وتالله لا أكيدن أصنامكم) ؛
أما الباء ، فيجوز التصريح بفعل القسم معها ، مثل أقسم بالله ،
ويجوز عدم التصريح به ، مثل : بالله لا أقصر فيما ينفع الناس .

٣ - أن يكون للتلحق عذوقا على شريطة التفسير ، نحو أبوهم
الجمعة صمت فيه ؟ ونحو يزيد صرخت به ، ومن هذا قراءة
بعضهم ، قوله تعالى : (وللظالمين أعد لهم عذابا أليبا) ،
ويقدر المفسر على الجر بأعد (ماضيا) ، ليناسب للمفسر .

وهذه القراءة (بجر الظالمين) ، من تأكيد الحرف بأعادته ،
داخلا على ضمير ما دخل عليه التوكيد . أي أعد للظالمين
أعد لهم ، وهذا مثل أن زيد أنه .

ولكنه لا يؤكد الجار والمجرور بالجار والمجرور ، لأن الضمير
أضعف من المظهر ، ولا يؤكد بما هو أضعف .

ولا يكون الضمير بدلا من المظهر ، لعدم ورود ذلك عن
العرب ، خلافا لابن عصفور ، الذي أجاز ذلك قياسا ،
مستدلا بالقراءة السابقة في الآية .

والأكثر في مثل هذا ، يوجبون أسقاط الخافض ،
ويرفعون الاسم بالابتداء ، أو ينصبونه بنحو جاوز .

وبالرفع والنصب قرئت الآية السابقة ، والرفع قراءة شاذة ، والنصب
قراءة الجماعة والسبعة ، ويرجعها المطف على الجملة الفعلية (يدخل) .
قال تعالى : (يدخل من يشاء في رحمة والظالمين أعد لهم عذابا أليبا) .

أى يدخل من يشاء في رحمة ، ويمدبُ الظالمين أو (ويمجاوزُ
الظالمين هذا الإدخال) ، أو (ويهينُ الظالمين) ، لأنه أعد لهم
عذاباً أليماً .

والقراءة بالنصب ، تجعل المسألة من باب الاشتغال ، كما في نحو زيدا مررت به .

ثم بعون الله قسم القواعد ويليهِ أن شاء الله
قسم التدريب باستعمال الصلوات
وصلّى الله على سيدنا محمد
النبي الأُمّي وعلى آله
وصحبه وسلم
آمين



{ استدراك على رأى }

وقع في صفحة ٢٤ ، سطر ٢٠ من هذا الكتاب : أنه يجوز التليق فيما نقل من باب علم ، ولكنى اطلمت بعد طبع هذه الصفحة ، على ما يجعل رأى غير قطعى ، ويصيره نظرياً ، بالنسبة لما اطلمت عليه ، والقارىء صاحب الترجيح والحكم ، وأنى أرتاح إذا عمل برأى الفضلاء من السابقين ، ولئن ما عثرت عليه ، وأخال أنه نظرى مثل رأى أيضاً : (قال في شرح التسهيل : قال أبو على في التذكرة : أنبأ ونبأ ضمنا معنى أعلم فيوافقانه ، ولا يمتنع من التعمية فيها بالحرف على الأصل ، كما لا يمتنع رأيتك بمعنى أخرنى ، من نصب مفعولين ، لكن منع عن التليق) .

وأقول : إذا سلط : (مُنِيع عن التليق) على أنبأ ونبأ ، سلم لى رأى ، وإذا سلط على جميع ما سبقه ، نظر لى ما يتفق وسنن اللغة وأصولها ، أو يستزاد من تعرف النصوص والاستعمالات ، حتى يبطل ما أدليت به ، أن وجد لى يساعد على ذلك .

وقد بينت فى الصفحة المذكورة ، موافقة رأى لاصول اللغة ، على أن عبارة التسهيل فى أنبأ ونبأ ، ولم تتم على أعلم ، وأنبأ ونبأ ، إنما عديا لثنائى والثالث بالتضمين لا أعلم ، ولم يكن كلامي ألا فى أعلم ، المنقول من علم ، والذي لا يتناول الكلام فيه ألا أرى .

تذليل في باقى حروف الجر

في الكافية : حرف الجر ما وضع للانفشاء بفعل ، أو ما هو في
معناه ألى المجرور .

وبال مثل " جابى شرعا لهذا : ومميت هذه الحروف حروف الجر ،
لأنها تخرج معانى الأفعال ، ألى المجرور بها ، أو لأن أثرها فيها يلبيها
الجر ، ومميت حروف الأضافة ، لأنها تضيف معنى الفعل ، أو ماهو في
معناه ، ألى المجرور بها .

وقد اشتمل الكتاب على هذه الحروف ، وكل ما له صلة بالتعدي ،
ألا أنه بقيت أدوات لهذا المعنى ، وهو الأضافة ؛ أو الجر ، أو
الأفعال ، وهي :

(١) لعل في لغة عقيل . (٢) متى في لغة هذيل . (٣) لات
عند القراء . قرئ (ولات حين مناص) ، بجر حين . (٤) به عند
الأخفش وهي عند غيره اسم بمعنى سوى للاستثناء ، زيادة على ما نعرفه
عنها . (٥) لولا عند سيبويه ، داخلة على ضمير متصل ، ولولا ولوما
عند الأخفشري .

وهذه الحروف لها نوع أفضاء ، بمعنى الفعل ألى الاسم المجرور بها ،
وأن كان الوارد منها يكاد يكون تراكيب ، لها أحكام مخصوصة ،
جارية مجرى للمسوح ، مثل نم ، وجبذا ، ولا سيما ، والتسجب ، وما
أكثر هذه التراكيب في لغتنا .

وعلى كل حال لا يجمل ترك هذه الأدوات ، في مؤلف كهذا ،
موضوعه الصلوات وأفضاء الفعل ، سواء أكان الأفضاء ظاهرا أم خفيا .

لعل

قال السيوطي : أن حكم عملها ومجروها كرب ، والاصح أنها تتعلق
بالمامل ، وقيل زائدة ، ومجروها على حسب ما بعدها ، وقد أنكر
المجر بها قوم منهم الفارسي ، ونقل القراء وابن الأنباري المجر بها .
قال القراء : وفي خيرها الرفع والنصب ، وقال ابن هشام : هي حرف جر
زائد ، بمنزلة الباء من بحسبك درهم :

وبما ورد مجرورا بها ، قول كعب بن سعد الفزاري :
فقلت ادع أخرى وارفع الصوت جبهة لعل أبي المغوار منك قريب
وقول شاعر بني عقيل :
لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير أو أسيد

منى

وهي بمعنى من ، نحو أخرجها منى كه . أي من كه ، ونحو قول
شاعر بني هذيل :

شرين بماء البحر ثم ترفعت منى لجج خضر لمن تلجج
النتيج : المروء السريع بصوت . وصف للغمام .
وتأتى بمعنى وسط ، نحو : وضعا منى كه . أي وسط كه .
وأذا كانت بمعنى وسط فهي اسم ، وإذا كانت بمعنى من فهي
حرف جر للابتداء .

لولا ولوما

قال ميبويه : لولا الداخلة على الضمير المتصل حرف جر ، نحو لولاي ، ولولاك ، ولولاه ، وزعم البرد أنه تركيب فاسد ، وهذا الزعم عجوج بقول الشاعر :

خليلى أب العاصرى لنادم ولولاه ما قلّت لدى الدرام
وقول الآخر :

وكم موطن لولاي طحت كما هوى بأجرامه من قنة النبق نهوى
وقول الآخر :

أقطع فينا من بريق دماننا ولولاك لم تمرض لأحسابنا عيس
ذمه هنا بمعنى ضعف : أى أقطع فينا لظهور ضعفنا ، وقد مادينا عيسا ، التى تمرضت لأحسابنا ، لمداغمتنا عنك .
ولولا ولوما عند الزمخشري منياف :

(١) التحضيض وهما في هذا المعنى داخلان على الفعل ، فأذا وليها المستقبل كانا تحضيضا ، وأذا وليها الماضى كانا لوما وتوبيخا ، وحيث كان معناه التحضيض فأنتها يجران مجرى الشرط ، نحو قوله تعالى : (لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكنى) ، والمعنى أن أخرتني أصدق وأكنى ، ولا يقع بعدها الاسم في هذا المعنى ، فأن وقع كان في نية التأخير ، نحو لولا زيدا أكرمت ، ولولا خيرا أو خيرا صنعت ، (بالنصب بالفعل المذكور وبالرفع على تقدير وجد مثلا) . (٢) امتناع شيء لوجود غيره ، وهما في هذا المعنى داخلان على اسم مبتدأ ، ويكون جوابها سادا مسد خيرا المبتدأ ، لطول الكلام ، وذلك نحو لولا المشقة ساد جميع الناس ، ولوما الأمانة لتسرت للعامة ، فقد امتنع سيادة الناس لوجود المشقة ، وامتنع تسر العامة لوجود الأمانة ، ولولا (ر)

ولوما في هذا المعنى ، داخلتان على جملتين : ابتدائية وفعلية ، لربط الجملة الثانية بالأولى ، فالجملة الابتدائية هي التي تلي لولا ولوما ، والجملة الفعلية هي الجواب ، فقولهم لولا للشقة ساد جميع الناس ، معناه لولا للشقة مائة لسيادة جميع الناس لسادوا جميعا ، والأصل قبل دخول لولا ولوما : المشقة مائة لسيادة جميع الناس ، فإذا دخلت لولا أو لوما صار الكلام جملتين ، وربطت أحدهما بالآخرى ، وصيرت الأولى شرطا والثانية جوابا .

وذهب الكوفيون إلى أنها يرفعان الفعل ، لنيابتهما عنه ، نحو لولا زيد لا كرمي عمرو ، تقديره عندهم : لولا مَنَعَ زيد ، غُذِفَ الفعل ونابت عنه لولا ، وقد استُضمِفَ هذا لانها لا يسلان لعدم اختصاصها ، فها للتخصيص مرة والامتناع أخرى .

وفي معنى الامتناع قد يلي لولا أو لوما للضمير ، فيكون مجرورا كما سبق من الأمثلة ، وقال المبرد : الجر بها لحن ، ورد بأقفاق آفة البصريين والكوفيين على روايته عن العرب .

موضع المجرور بلولا ولوما

قال سيبويه والجمهور : موضع الضمير المجرور بلولا جر بها واختصت لولا بجره كما اختصت حتى والكاف ... الخ . بالظاهر ، وقالوا : ولا يجوز أن يكون مرفوعا ، لأنه ليس بضمير رفع ، ولا يجوز أن يكون منصوبا ، وألا لجاز وصلها بنون الوقاية مع ياء التكلم ، ولم يسمع وصلها بها ، وقالوا : كان حقها أن نجر الاسم مطلقا ، ولكن مع ذلك شبهها بما اختص بالفعل : من أدوات الشرط ، (فهي من قبيل المشترك) .

وقال الأخفش والكوفيون : موضع مجرور لولا رفع على الابتداء ،
 أنابة لضمير الجر عن ضمير الرفع ، وقالوا : لولا ، غير جارة لأنها لاتنجر
 الظاهر وهو الاصل ، فكيف تنجر المضمير وهو فرعه ؟ وما قيل : من
 أنها لتحضيض ممنوع ، لأنها داخلة على الجملة الابتدائية ، ويضعف هذا :
 أن أنابة الضمائر إنما تكون في الضمائر المنفصلة ، اللهم ألا إذا قيل : أن
 عساني وعسائك وعسائه تضر بأنابة الضمائر المتصلة ، كما تضر بأنابة ضمير
 الجر عن ضمير الرفع ، لأن الضمائر المتصلة بأفعال المقارنة السابقة
 أسماء لها .

ولا يعطف على مجرور لولا ألا بالرفع ، نحو لولاك وأهل المدل
 لضاعت الحقوق ، لأنها لاتنجر الظاهر ، بل هي في حالة الجر تختص
 بالضمائر فقط .

وخرج بلولا الامتناعية لولا التحضيضية فلا يليها غير الفعل ألينة .

(منحة الكتاب في التأليف)

القواعد البتراء عرضة للنسيان مذ يوم تلقينا ،
 والقواعد المهد لها ، للدعمة بأسبابها وأسرارها ، نجد
 بيئة صالحة لحياتها بين أخواتها .

وقد فطن الربوب إلى هذا فأخذوا به ، ليسهل أولا
 وصول المعلومات ، ويأنس ثانيا جديدا المسائل بتقديم ثابت ،
 فلا يطوّح بها النسيان .

ولهذا روعي بسط المجمل من القواعد في أبواب
 التدريب ، وكان هذا الكتاب على حاله الزاخرة من

بيان مواد قسم القواعد

من

غاية المأمول في الفعل الواصل وأسرار الموصول

صفحة

موضوع

٣

الأهداء

٥

المقدمة

(٥) فضل اللغة عموماً (٦) تفضل جلالة مولانا اللك بنشر الثقافة

(٦) فضل قواعد اللغة وأصولها .

٨

بعض ما جاء في المقدمة

(٨) ما يتكلم به في النقي فقط .

٩

سبب اختيار الصلات

١٠

مأخذ الكتاب

١٠

اعتذار

الباب الاول

١١

(في الفعل الواصل والفعل الموصول)

(١١) قبول الأفعال لأسباب التمدي . (١٢) الفصل في اجتماع
الأسباب عند التمدي . (١٣) أهمية التمدي بالصلة .

فصل

١٣

(في أقسام الفعل بالنسبة لوصوله إلى المفعول به وعدم وصوله) .

(١٤) أقسام الفعل بحسب التمدي وال لزوم . (١٤) أفعال توصف
بالتعدي مرة وباللزوم أخرى . (١٤) أفعال تتعدي إلى مفعول بنفسها
وإلى الثاني بحرف الجر .

فصل

١٥

(في أقسام للتعدي) .

١٥

الضرب الاول وهو مايتعدي لمفعول واحد .

١٥

(١٥) افعال الحواس تتعدي إلى واحد . (١٦) أسقاط الخافض :
(١٦) حمل الفعل على ضده وما هو في معناه .

الضرب الثاني وهو مايتعدي إلى مفعولين .

١٦

(١٧) باب أمرتك الخمر . (١٧) حصر مايتعدي إلى اثنين والثاني
منها بحرف الجر . (١٨) حذف حرف الجر من المفعول الثاني . (١٨) ضابط

باب أمرتك الخمر . (١٩) دليل على قياس التضمين . (١٩) حفظ المرتبة بين المفعولين . (٢٠) ما يدخل في باب أعطى . (٢٠) لا يستغنى عن أحد للمفعولين في باب ظن . (٢١) الالفاء في هذا الباب . (٢١) التعليق في هذا الباب .

٢٢ الضرب الثالث وهو ما يمتدى إلى ثلاثة مفعولات .

(٢٣) النقل . (٢٣) أصل أخير وأخواتها في التمدية . (٢٣) جواز ظهور عن . (٢٤) لا يستغنى عن حرف الجر الاصل في المعنى . (٢٤) لا يجوز ألفاء ما نقل من باب أعلم . (٢٤) التعليق فيما نقل من باب أعلم . (٢٥) الاختصار على المفعول الأول في باب أعلم . (٢٥) نتيجة في حذف المفعولات . (٢٥) جمل الظرف مفعولا به على التوسع .

٢٦ فوائد

(٢٦) نصب ما سوي للمفعول به . (٢٦) قوة المفعولات . (٢٧) ما ينصب على الظرفية من المكان . (٢٨) حمل الحال على الكان وعطف أحدها على الآخر . (٢٨) المالحق بالمفعولات .

٢٩ فصل

(في أسباب وصول الفعل إلى المفعول به) .

(٢٩) التمدى بحرف الجر . (٢٩) موضع المجرور . (٣٠) إذا كثرت حذف حرف الجر قياس عليه . (٣٠) حذف حرف الجر قياسا . (٣٠) موضع الصلة بعد أن وأن وكى . (٣١) سبب حذف حرف الجر قياسا . (٣١) شذوذ الحذف . (٣١) القياس تقوية الأفعال الضعيفة بحروف الجر . (٣٢) قبول الحذف وعدم قبوله . (٣٢) لا يجوز حذف حرف الجر إذا صرح بالمصدر .

صفحة	موضوع
٣٣	التعدي بالهمزة .
	(٣٣) ربما أحدثت الهمزة زوما . (٣٣) أنبأ وأخواتها مضمنة معنى أعلم .
٣٤	التعدي بثقل العين .
٣٤	تتمة .
	(٣٤) بقية أسباب التعدي . (٣٥) أصل كا .
٣٥	فصل
	(في الأمور التي لا يكون معها الفعل ألا لازما) .
٣٦	فائدتان
	(٣٦) قد يُعَدِّي تفاعل وفعل بضم العين . (٣٧) قد يبقى فعل متعليا بعد المبالغة . (٣٧) تعريف يسر وابن سيار وابن الكرماني .
٣٩	الباب الثاني
	(في صلوات الأفعال اللازمة)
٤٠	فصل
	(في الضابط لاختيار الصلة عند التعدي) .
٤٣	فصل
	(في الصلوات المعدية لفعل القاصر وعملها وحصرها) .
	(٤٣) ما كانت حروف الجر تسمى به قديما . (٤٣) عمل الصلوات

(٤٤) زاو المية وألا . (٤٥) أختلاف معاني الأفعال باختلاف صلاتها :
(٤٥) أضرب الصلات وحصرها .

٤٥

فصل

(في الصلات التي من يابة أفعالها) .

٤٦ . الضرب الأول من حروف الصلات (وهو الذي لازم الحرفية)

٤٦

من

(٤٧) من البياينة . (٤٧) من الزائدة . (٤٨) من وعن :

٤٨

الى

(٤٨) جر الزمان والكان .

٤٩

الى وحتى

(٤٩) آية الرضوء . (٥٠) حتى بمعنى أل فهي حرف جر فقط .

٥٠

في

(٥٠) الحمل على المقابيل والضد حين التمدى بالصلة . (٥١) زيادة في .

٥١

الباء

(٥١) زيادة الباء . (٥١) الباء للألصاق فقط عند الرضى .

(٥٢) الباء للسببية عند المحققين فيا ينسب لله . (٥٢) الآلة الحكمة
والشرط بوجهان السبب . (٥٣) الباء ومن وفي للأعواض .

اللام

(٥٣) زيادة اللام وكونها أصل حروف الازضافة . (٥٤) اللام
الداخلة على المضارع حرف جر للاختصاص . (٥٤) كسر اللام .
(٥٤) ضابط اللام .

اللام وكى

(٥٥) كى حرف جر .

رب

(٥٥) شروط رب . (٥٦) شروط النكرة التى تدخل عليها رب .
(٥٦) صدارة رب . (٥٦) سبب تأخر الفعل وحذفه . (٥٧) كف
رب وزيادة ما . (٥٧) اسمية رب وحرفيتها . (٥٧) القول بتقوية
رب للفعل المتأخر .

فائدة

(فى اضممار رب خصوصا وحروف الجر عموما) .
(٥٨) حروف الجر التى تجر مضمرة . (٦٠) العطف على معمول
عامل واحد جائز . (٦٠) جواز العطف على معمول عاملين .

فائدة أخرى

(يطرء حذف حرف الجر فى اثنى عشر موضعا كما فى الاثمنونى) .

واو القسم وتأوّه

(٦٣) اختصاص التاء بالله والتعجب . (٦٣) الجر ب م .

٦٤ الضرب الثاني من حروف الصلات .

(وهو الكائن اسمًا وحرفًا)

٦٤ على

(٦٤) اسمية على . (٦٥) فائدة : باب للكفاة وما في معناها يمدى بعل .

٦٥ عن

(٦٦) تكون عن اسمية . (٦٦) تعاقب من وعن بعد أطمع وكسا .

(٦٦) عن وعلى (٦٧) عن لئول .

٦٧ الكاف

٦٧ كاف التشبيه في البيان

(٦٧) مقدمة في التشبه به عند البيانين . (٦٨) التشبه به في البيان

اسم جلس . (٦٨) المشاركة في البيان . (٦٩) التشبيه الضمني .

(٦٩) اسمية الكاف وحرفيتها .

٦٩ كاف التشبيه في النحو

(٧٠) الكاف الحرفية . (٧٠) الكاف الاسمية (٧٠) زيادة

الكاف والوحدانية . (٧١) الكاف على أربعة أوجه . (٧١) ضعف

الاسمية عن جر الضمير .

٧٢ منذ ومنذ

(٧٢) حرفيتها واسميتها . (٧٣) إذا كان أحدهما بمعنى في كان حرف جر .

(٧٣) من ومنذ لا يدخل واحد منهما على الآخر . (٧٤) معناها إذا
كانا حرفين . (٧٤) معنى من ماض وفي حاضر . (٧٤) معناها في حالة
الاسمية . (٧٤) معنى الأمد يدخل على النكرة . (٧٥) معنى أول
الوقت يدخل على المعرفة . (٧٥) ما قيل فيها خلاف ما تقدم .
(٧٥) أصل مذ ومنذ .

الضرب الثالث من حروف الصلات .

٧٦

(وهو الكاثن حرفا وفعلًا) .

حاشا

٧٦

(٧٦) حاشا حرف عند ميبويه . (٧٧) وجوب الفعلية . (٧٧) دخول
اللام على مجرور حاشا .

خلا وعدا

٧٨

(٧٨) أصل خلا وعدا وجواز الجز بهما . (٧٨) ما خلا وما عدا
فعلان لاغير . (٧٨) فاعل خلا وعدا وحاشا (٧٩) ليس ولا يكون .
(٧٩) موضع ليس ولا يكون . (٧٩) سقوط واو الحال مع ألا .

فائدتان

٨٠

(٨٠) حامل المستثنى . (٨٠) تركيب ألا وأفرادها .



٨١

الباب الثالث

(في صلوات ما أشبه الفعل)

(٨١) اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر من اللازم . (٨١) اسم
الفاعل والمصدر من المتعدي . (٨١) قد يكتسب اسم الفاعل والمصدر
صلة الأضافة . (٨١) اللام للأضافة اللفظية . (٨٢) الصفة المشبهة .
(٨٢) المفعول له . (٨٢) فعلا التمجيد والتفضيل . (٨٢) باب السمع
والبصر في التفضيل . (٨٣) باب الحب والبغض والجهل في التفضيل والتعجب .
(٨٣) غائقة المشتق لأصله .

٨٥

الباب الرابع

(في بلاغة التضمين)

فصل في الأمثلة

٨٥

(٨٦) ذكر الصلة . (٨٦) تمضى حرم . (٨٧) فائدة التضمين
(٨٧) الفعل والحرف في التضمين .

٨٨

فصل في التضمين من علم الصلوات .

(٨٨) تمضى فعل الهداية . (٨٨) ظهور معنى الحرف في الفعل .
(٨٩) رأي ابن قيم الجوزية في الدلالة على المعنيين . (٩٠) مذكوره
ابن هشام في التضمين . (٩٠) أصل أخير وخبر في التمضى .

(٩١) لابرى ابن هشام أطلاق الاُنابة في حروف الجر . (٩٢) الدلالة على معنى الضموف بالتبعية .

٩٣ فصل (فيما ظهر من الآراء) .

٩٥ فصل (في طريق التضمين) .

(٩٦) الحقيقة والمجاز في الدلالة على المعنيين . (٩٦) معنى نهى .
(٩٧) طريق التضمين على رأي المؤلف .

٩٨ فصل (في التضمين البياني) .

(٩٩) انطباق التضمين البياني على الكناية (١٠٠) ماورد على الكناية والرد عليه .

١٠١ فصل (في حقيقة التضمين) .

(١٠٢) التجوز في النسبة غير التامة . (١٠٢) أهل كل تضمين ،

١٠٣ فصل (في بحوث التضمين على ما سبق دراسته) :

(١٠٤) أصل معنى الرقت .

١٠٦ فصل (في أقوال السابقين في قياس التضمين) .

(١٠٩) من لهم حق الأجماع (١١٠) حكومتنا ازشيدة .

(١١١) فائدتان . (١) رأى الظاهرية في مجاز القرآن والمحدث

(٢) مابقى من أقسام التضمين .

١١١

فصل (في الأتابة والتضمين) .

(١١٢) يحمل على النقيض في التعمدي بالحرف .

١١٤

الباب الخامس

(في الفعل الموصول والظرف المستقر)

١١٤

فصل (في الفعل للموصول) .

(١١٥) موضع الصلة .

١١٦

فصل (في شروط الفعل للموصول) .

(١١٨) التعلق بالناقص . (١٢٠) الأفعال الجامدة . (١٢٠) صلات

التفضيل والتعجب . (١٢١) أحرف الماعى . (١٢٢) ما لا يتعلق بشيء
من حروف الجر عند ابن هشام .

١٢٤

فصل (في الظرف المستقر) .

(١٢٥) تقدير المحذوف . (١٢٥) رتبة المقدر . (١٢٥) نقل

الضمير . (١٢٦) الظرف المستقر نائب عن الفعل أو ما في مثناه .

(١٢٦) الباء للمعية والباء والكلة ووقوع الباء ظرفاً مستقراً .

(١٢٧) فائدة : الفرق بين الباء للمعية والباء للكلة .

١٢٧

فصل (في مواضع الظرف المستقر) .

(١٢٨) أعراب الظرف للمستقر .

- ١٢٨ **فصل** (في حكم المرفوع بعد الظرف المستقر .)
 (١٢٨) الأخفض والكوفيون لا يشترطون اعتماد الصفة على النفي والاستفهام . (١٢٩) رفع الفاعل بالظرف المستقر . (١٢٩) فائدة :
 يمتطى ظرف المكان حكم الجار والمجرور بالضبط في باب الظرف المستقر .
- ١٣٠ **فصل** (في ظرف الزمان الذي يصلح أن يكون ظرفا مستقرا) .
- ١٣٢ **فصل** (في حذف الكون العام والكون الخاص مع الظرف المستقر).
 (١٣٢) معنى مستقر . (١٣٣) ذكر الكون الخاص وحذفه .
 (١٣٤) مواضع الكون العام الذي يجب حذفه . (١٣٤) ظهور الكون العام . (١٣٤) حذف الكون الخاص وجوبا .
- (١) استدراك على رأي .
 (٢) تذييل في باقي حروف الجر .
 (٣) لعل .
 (٤) متى .
 (٥) لولا ولوما .
 (٦) موضع المجرور بلولا ولوما .



تخطئ الخطأ وتصويب الصواب



صفحة	سطر	الخطأ	الصواب
١٨	٧	بأحمد وأبي الحسن	بأحمد وبأبي الحسن
٢٢	١١	وأن ولا ولام ابتداء أو قسم	وأن ولا ولا ولام ابتداء أو قسم
٤٥	٣	فالمعل ذهب	فالمعل ذهب
٤٥	٧	ضرب الصلات وحصرها	أضرب الصلات وحصرها
٥٤	١	واللام الداخلة على الأفعال	واللام الداخلة على الأفعال
		الناصبة له	الناصبة لها
٨٣	٥	ظن به	ظن به
١٠٩	٢	هناك خلاف	هناك خلافا
(هـ) ١٩	١٩	ولكن مع ذلك شبهها	ولكن منع ذلك شبهها
(و) ٧	٧	بأفعال المقاربة السابقة	بأفعال المقاربة السابقة



Bibliotheca Alexandrina



0399176